لمزيد من الكتب والأبحاث زوروا موقعنا مكتبة فلسطين للكتب المصورة
https://palstinebooks.blogspot.com

"غزة - أريحا"
سلام أمريكي

ادوارد سعيد

تقديم : محمد حسنين هيكل

دار المستقبل العربي

« غزة – أريحا »
سلام أمريكى

«غزة - أريحا»
سلام أمريكي
ادوارد سعيد
تقديم : الأستاذ محمد حسنين هيكل
© ١٩٩٤، حقوق الطبع محفوظة
الناشر: دار المستقبل العربي
الغلاف للفنان : محيي الدين اللباد

٤١ شارع بيروت - مصر الجديدة - القاهرة
ج. م. ع، ت: ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٩٤/٩٥٣٣
الترقيم الدولي x - ٠٧١ - ٢٣٩ - ٩٧٧

«غزة ـ أريحا»
سلام أمريكى

ادوارد سعيد

تقديم: محمد حسنين هيكل

دار المستقبل العربى

تقديم

الأستاذ محمد حسنين هيكل

على جسور الانتقال من ألف ثانية بعد الميلاد إلى ألف جديدة ثالثة - يعيش الفكر العربى حالة تيه على أرضية فيها الكثير من فراغ ووحشة الربع الخالى وكثبان رماله المتحركة.

والعالم العربى فى هذا التيه ليس ساكنا أو ساكتا مثل فيافى الصحراء، وإنما تظهر مسالكه مسدودة بأكوام وتلال من الكلمات تحجب بدل أن تكشف، وتسد بدل أن تفتح.

لكن الكلمات فى صحراء التيه ليست حوارا مع العالم والعصر، فالكلام بعيد عن الاثنين لايعرف كيف ومتى يصل اليهما - ومع ذلك فان صوت الكلام وصداه فى حالة تداخل كأنه حفيف وطنين أسراب جراد تغطى وجه الشمس ملهوفة على خصب تأكله وتعيده إلى الرمل مرة أخرى.

والتيه العربى لا يلوك الكلمات فقط، وإنما هو يكتبها أيضا حين يقعده الدوار، لكنها أبجدية الغربة والمنفى، تغمس أقلامها أحيانا فى محابر ملأى بماء لا يترك أثرا، أو ملأى بنفط لا يصنع غير بقع، أو ملأى بخمر لايرسم غير تصاوير سراب، تزيد من ضيعة الزمان والمكان!

وربما تذكر بعض الكاتبين بقايا مما سمعوه قبل التيه عن الحداثة، وتنبهوا إلى أن متاعهم يحمل جهاز كمبيوتر، فبحثوا عنه بين الأثقال التى تحملها الرواحل وذهبوا يجرون بالأصابع على المفاتيح، ولم تتحول الحروف

إلى نبضات أو ومضات لأن الأزرار لم تكن موصولة بمصدر طاقة!

وفى هذه الحالة فإن التيه العربى، لا يتكلم ولا يكتب حوارا مع العالم أو العصر، وإنما هو على أحسن الفروض حديث التيه مع نفسه وكتابته لها دون أن ينشغل كثيرا بمن يسمع ويقرأ، أو بمن يتابع ويهتم.

ولعلنا نتفاءل ونقول إن كلام التيه مع نفسه وكتابته لها نوع من استدعاء الصبر والاستعانة على العطش حتى تجد الأمة دربا أو دليلا يعيدها مرة أخرى إلى العالم والعصر وآفاقهما الخضراء والعامرة.

***

على هذه الأرضية يبدو ادوارد سعيد عملاقا. وبغير هذه الأرضية فانه يظل عملاقا.

هو مثل غيره من العالم العربى فى فيافى الربع الخالى، لكنه خلافا مع الآخرين مسافر وليس تائها، فهو رجل يعرف نفسه ويعرف طريقه ويعرف هدفه ويملك كفاءة واستعداد رحالة ذكى وشجاع قادر على أن يتحمل مشاق السفر بإرادة من حديد حتى وإن كانت عضلاته فى رقة الحرير، لأن الأمراض أحيانا تعرف كيف تختار مساكنها ومكامنها!

وهكذا فإن كلام ادوارد سعيد ليس مع نفسه ولنفسه - شأن آخرين فى تيه الصحراء - وإنما هو صوت مسموع وكلمات واصلة إلى العالم وإلى العصر، فى مناخ لم يعد العالم والعصر كلاهما على استعداد لأن يسمع أو يقرأ عن أى شيء عربى فكرا كان أو أدبا أو سياسة إلا فيما ندر، وإلا فى حالات استثنائية قليلة تبرز فى المقدمة منها حالة ادوارد سعيد ونموذجه الذى يؤمن فى أعماقه أن المثقف رؤية، وأن الرؤية موقف، وأن الموقف حركة، وأن الكلمات منطوقة أو مكتوبة تملك لنفسها قوة فعل غلابة تصبح فيها الكلمة مدفعا، والصفحة كتيبة، والكتاب جيشا بأكمله قادر على التقدم والاقتحام وقادر على التأثير والتغيير.

وفي أوقات عديدة، في تاريخ بعيد - وفي تاريخ قريب أيضا - كان العرب طرفا في حوارات العالم والعصر ينتظر الكل اسهامهم بشوق، وأحيانا بقلق، لكن أحدا لم يكن في استطاعته أن يغض الطرف أو أن يدير البصر. ثم مضت دورة الأقدار بين مد وجزر، وتراجع العرب - فكرا وفعلا - إلى هامش محدود حوصرت فيه الهمم وجرى التعويض عن تواضع الحقائق بانفلات الأوهام.

ومن المفارقات أن العالم العربي لم يسمع دعاوى مفلوتة عن «العالمية» - كما يسمع هذه الأيام، فالوصف مباح يلتقطه من يريد لنفسه أو لغيره دون تحرز أو تدقيق.

ثم أن العالم العربي لم يعرف تواضعا بالتاريخ - كما يعرف هذه الأيام حتى أن أي خطاب أو أي لقاء أو أي حديث بل وأي هدف في ملعب كرة قدم - اصبحت جميعا «خوارق» تاريخية.

والحقيقة، مهما كانت محزنة، على خلاف مع الوهم، فالعرب فكرا وفعلا - في هذه المرحلة - على الهامش إلا فيما ندر.

والعالم والعصر كلاهما في شغل عنهم بأمور وطموحات ورؤى شامخة ومهيبة، وليس لدى أيهما وقت يصرفه مع الواهمين - غير أن يتفرج عليهم أحيانا، أو يقرأ لهم من باب استطلاع العينات واستكشاف الأنواع - إلا اذا لمعت بارقة ملفتة في قلب العتمة والاظلام.

***

ولقد التقيت ادوارد سعيد لأول مرة في مؤتمر الخريجين العرب من الجامعات الأمريكية في شيكاغو سنة ١٩٧٥، وكنت المتحدث الرئيسي في هذا المؤتمر واخترت أن يكون ختام حديثي دعوة إلى مئات من العلماء والمفكرين العرب وجدتهم أمامي وحولي في القاعة أقول لهم فيها أنه : «ليس هناك خطر من أنكم هنا تعيشون بعيدا عن أوطانكم، بل لعله خيرا

أن تظللوا حيث أنتم طالما بقى اتصالكم بقضايا أوطانكم وانشغالكم بهمومها.

لاتبحثوا عن أعذار لبعادكم، ولا تلتمسوا ذرائع تقدمونها لهؤلاء الذين قد يخطر ببالهم أنكم تخليتم وآثرتم السلامة باتساع المسافة، فنحن فى عصر تغيرت فيه معانى الزمان والمكان، فرب حاضر فى مكان وهو غريب عنه، ورب موجود فى زمان وهو ذاهل عن حقائقه».

ثم قلت فى النهاية إنهم: «ربما كانوا أقدر من بعيد على أن يستعيدوا تجربة خصبة فى التاريخ الاسلامى والعربى، حين كان الفلاسفة والعلماء - خلافا للشعراء - يفضلون الحياة والاجتهاد فى أطراف الامبراطورية بعيدا عن سطوة الخلفاء والسلاطين والمماليك».

***

منذ سنة ١٩٧٥ وبعدها تابعت ادوارد سعيد، وأشهد أنه كان تحقيقا لوعد تصورته وتمنيته.

أستاذ مقتدر فى مادته وهى الأدب المقارن - ولديه كفاءة تتسابق جامعات أمريكا إلى طلبها وطلبه ليكون من علمائها وأعلامها، وقد سبقت اليه جامعة كولومبيا وأصبح الأستاذ المرموق فيها والنجم اللامع.

وقد أضاف إلى هيبة «الأستاذ» قيمة «المثقف» ورؤيته وموقفه وقدرته على الفعل.

ثم تجلت شخصيته حين استطاع أن يحقق لنفسه ذلك التوازن الضرورى لمن يريد أن يخاطب العالم والعصر فعلا، بحيث يقرأ له أو يصغى اليه كلاهما باهتمام وباحترام. وذلك التوازن على بساطته معضلة بين العرب، ولعل شرطه الغائب عن بعضهم، معظم الوقت :

أن يكون الكاتب أو المتحدث - عارفا بما يجعله مصدقا..

وأن يكون فى نفس الوقت ذكيا بما يجعله مقبولا.

وهكذا كتب ادوارد سعيد، وهكذا تكلم، وهكذا استمع اليه العالم والعصر، استمعا باهتمام وباحترام حتى وإن كانت الكتابة والكلام بالاختلاف!

كتب ادوارد سعيد كتابيه العظيمين عن «الاستشراق» وعن «الثقافة والاستعمار»: واتفق معه كثيرون، واختلف معه كثيرون – لكن أحدا لم يستطع تجاهل ما كتب ولا النظر اليه من عل كما يفعل العالم والعصر عندما يقرأ كلاهما لبعض العرب، وكأن قراءته لهم فضول سياح فوق أتربة الأزقة فى أسواق العرب القديمة، أو حتى سوق «بورتو بللو» العتيق فى لندن!

وتكلم ادوارد سعيد، وكان من أبرز كلامه أخيرا ما قاله حين دعته هيئة الاذاعة البريطانية إلى إلقاء مجموعة محاضرات «ريث» الشهيرة، وهى محاضرات موسمية فى ذكرى الرجل الذى أسس هيئة الاذاعة البريطانية يدعى اليها كل عام محاضر لديه ما يقوله للعالم وللعصر، وكان أن اختار ادوارد سعيد لنفسه فى موسم محاضرات «ريث» قضية «المثقف». وبرغم صعوبة الموضوع فان جريدة «الاندبندنت» نشرت مجموعة المحاضرات كاملة على ستة أعداد.

وفى هذا كله ظل ادوارد سعيد في جامعة كولومبيا يفكر ويكتب ويتكلم بعيدا عن سلطة الخلفاء والسلاطين والمماليك، لكن انشغاله بقضايا أمته وهموم شعبه كفل له أن يظل وهو البعيد حاضرا فى محافل الثقافة والفكر، وطرفا فى حوار مع التاريخ على اختلاف مجاربه وتياراته، ومع الحضارات على تنوع منابعها وأصولها.

ثم حدث أن ادوارد سعيد اضطر أن يقترب من العمل المباشر عن غير طريق الكتابة والكلام حين دعته الظروف باملاء الضرورة، واستجاب بالتزام المثقف ورؤيته، وهكذا اقترب لفترة من دوائر الخلفاء والسلاطين

والمماليك فى العالم العربى.

كان اقترابه سنة ١٩٧٧ وحين استحكمت أزمة التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر السلام، الذى بدأ انعقاده الأول فى جنيف بعد وقائع سنة ١٩٧٣ - حرب أكتوبر وما تلاها. وكان هذا المؤتمر قد انعقد أواخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ فى دورة أولى كانت - فى الحقيقة - غطاءا لفك اشتباك منفرد على الجبهة المصرية، ثم تعذرت أو استحالت عودته إلى الاجتماع لتكملة مهمة «السلام» حتى جاء الرئيس الأمريكى جيمى كارتر ووزير خارجيته سيروس فانس وفى أملهما اعادة الحياة إلى عملية البحث عن حلٍ شامل لأزمة الشرق الأوسط بما فى ذلك قضية فلسطين. وكان هنا أن برزت واستحكمت أزمة التمثيل الفلسطينى فى هذا المؤتمر المرجو والمنتظر. فاسرائيل - والولايات المتحدة وراءها - لم تكونا على استعداد بعد لرؤية منظمة التحرير الفلسطينية شريكا فى هذه المفاوضات، وفى نفس الوقت كان لابد من تمثيل فلسطينى لأن فلسطين وقتها كانت مركز الصراع وبؤرته الحرجة.

وكان الحل الوحيد الذى بدا ممكنا لبعض الأطراف هو أن يكون تمثيل الفلسطينيين فى المؤتمر باثنين أو ثلاثة من الشخصيات الفلسطينية البارزة، تعتمدهم منظمة التحرير الفلسطينية ولا تستطيع اسرائيل أن تعترض عليهم ضمن وفد أردنى أوسع. وكان أن اقترح سيروس فانس اسم الدكتور ادوارد سعيد والدكتور ابراهيم أبو اللغد، وكلاهما فلسطينى، وكلاهما أستاذ جامعى فى أرقى جامعات أمريكا، وكلاهما لديه جواز سفر أمريكى، وكلاهما لديه التزام وطنى والتزام مثقف ازاء قضية شعب فلسطين. ولم تنجح الفكرة لأسباب عديدة وإن كانت أجواؤها قد اجتذبت نوعية جديدة من الكفاءات الفلسطينية وجدت نفسها على مقاعد المجلس الوطنى الفلسطينى فى ظرف عربى ودولى معبأ بالاحتمالات وربما بالفرص، وكان

ادوارد سعيد بين هؤلاء. ولقد بدا أن القضية نادت مثقفيها ومفكريها وكتابها وشعراءها، وهرعوا جميعا إلى الصفوف وتمنى كثيرون – وأنا بينهم – أن يكون الوقت قد حان لكى يشارك فى العمل الفلسطينى جيل جديد يحمل إلى تجربة النصف الثانى من القرن العشرين بشائر من فكر وعلم أزمنة متغيرة تتأهب للقرن الواحد والعشرين.

***

وفى بداية اكتوبر سنة ١٩٨٨ وجدت نفسى طرفا مشاركا فى مناقشات مكثفة مع ادوارد سعيد طالت لمدة ثلاثة أيام فى فندق «ريشموند» فى جنيف، وكنا مجموعة قليلة لايزيد عددنا على ستة بينهم الصديق الحبيب أحمد بهاء الدين، وكان الذين رتبوا لهذه المناقشة فى جنيف قد أعدوا طائرة خاصة تحمل المشاركين فيها بعد انتهاء نقاشهم إلى تونس للقاء مع القيادة الفلسطينية هناك، وكانت منظمة التحرير فى ذلك الوقت عند مفترق طرق، فقد كان مطروحا عليها أن تعترف باسرائيل وبقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لكى تصبح طرفا مؤهلا لحوار مع الولايات المتحدة.

وكان هناك تباين بين وجهة نظرى ووجهة نظر ادوارد سعيد، ففى حين أنه كان يساير الاعتراف – كان اعتقادى أن موضوعه معقد، لأن هناك اشتراطات ضرورية يتحتم ضمانها مسبقا، خصوصا وأن الموقف الفلسطينى العام بعد الانتفاضة أصبح مختلفا عما كان قبلها. ومع التسليم بأن الموقف الدولى كان يتغير بشدة، وأن الموقف العربى كان يتعثر بشدة أيضا – فان الانتفاضة أظهرت أن هناك شعبا فلسطينيا: وأن هناك اعترافا على مستوى العالم بأنه ميلاد جديد لشعب يحق له تقرير مصيره، إضافة إلى ذلك فإن اسرائيل تبحث الآن عن مخرج تتخلص به من عبء مراكز الكثافة السكانية خصوصا فى غزة التى استعصى أمرها، فهناك تحول الجيش

الاسرائيلى إلى قوة بوليس عاجزة فى مهمة لم يتهيأ لها وقد أساءت بالقطع إلى صورته أمام أهله وأمام الآخرين، وبالتالى فإن الحق الفلسطينى يملك لأول مرة ورقة تفاوض لابد له أن يتعامل معها بحرص وحساب! - وكان ادوارد سعيد يشاركنى فى التقدير لكن التباين كان فى ايقاع الحركة وتوقيتات خطاها.

ولوهلة ظننت أن السياسي وعضو المجلس الوطنى الفلسطينى فى ادوارد سعيد تقدم على المثقف، أو لعلها الضغوط تقدمت الاثنين - لكنى فوجئت بأن ادوارد سعيد تردد فى السفر إلى تونس لحديث مع القيادة الفلسطينية عن خطاها المقبلة. وحين ناقشته في ذلك أمام «بهاء» كان رده على وبطريقته الخاصة فى الحديث (جمل منحوتة بدقة عفوية، ونبرة سريعة تتسابق فيها الكلمات والمعانى، وابتسامة توحى بتعبير يصعب توصيفه إلا أن يقال أنها مزيج من حزن رجل ومن سعادة طفل) : « سوف تكتشف بنفسك حين تذهب إلى تونس ما دعانى إلى ايثار التخلف فى جنيف» !

***

إن الأمور تدافعت بعيدا وواسعا بعد ذلك حتى يوم من سبتمبر ١٩٩٣ أعلن فيه فجأة عن اتفاق فى أوسلو (غزة - أريحا أولا) بين اسرائيل ومنظمة تحرير فلسطين - ويومها كنت فى لندن، وكان أول ما خطر لى : «أين ادوارد سعيد من هذا الذى جرى» ؟ - ليلتها كنت ضيف عشاء فى بيت السير «مايكل وير» السفير البريطاني السابق في القاهرة، وكان أول ما حيانى به عند دخولى باب بيته : إن ادوارد سعيد عرف أنك فى لندن، وقلت له إننى سوف ألقاك فى المساء، وقد ترك لك رقم تليفون مكتبه في جامعة كولومبيا فى نيويورك وهو يريدك أن تطلبه فور وصولك» .
وذهبت إلى غرفة المكتبة، ورحت أطلب ادوارد سعيد فى نيويورك شاعرا بالقلق مسبقا، متحسبا لما عساه أن يكون موقفه. وجاءنى صوته على

التليفون يهدر من أول حرف...

«ليس بهذا الشكل» .. «هذا غير معقول»...

ثم راح يستفيض كشلال متدفق بالحياة وبالقوة، وبشباب الفكر والعاطفة معا.

***

إن هذا الكتاب الذى أسعدنى أن يطلب منى ادوارد سعيد تقديمه إلى قراء اللغة العربية يضم مجموعة كتابات ادوارد سعيد قبل وبعد اتفاق غزة ـ أريحا.

وإذ يشرفنى أن أستجيب، فاننى فى نفس الوقت أحمد الله أن هناك تيارا من فكر عربى مازال – رغم التيه والضياع – بعيدا عن سيطرة الخلفاء والسلاطين والمماليك، خصوصا وأنها هذه المرة وفى هذا العصر ليست بعد المسافات، وإنما هى مسافة الاستقلال الذى يحق للمثقف أن يحتفظ به، وقد احتفظ به ادوارد سعيد فعلا بكبرياء عالم والتزام مفكر وأحزان وطنى رأى أن يأخذ قضيته ويذهب بها إلى الناس محتفظا لها بكل جلال الفكر ورقيه – لكنها نغمة حزينة لرجل جعل من أعصابه أوتاره فراح صوته وسط عصف الريح كأنه أنين قلب مجروح وإن بقيت إرادته أقوى من جرحه، وهو يدرك أن ما وقع وقع، وأن العودة عنه مستحيلة، وأن تصحيحه سوف يقتضى عشرات السنين من الأهوال والآلام، ومن التجارب المرة ومن الدروس الأشد مرارة.

لكن واجبه يفرض عليه أن يتكلم. وقد فعل!

محمد حسنين هيكل

القاهرة – سبتمبر ١٩٩٤

مقدمة المؤلف

هذا أول كتاب لى أكتبه متوجها للقارئ العربى فى المقام الأول. كما أن هذا أول كتاب لى عن القضية الفلسطينية يظهر بالعربية، على الرغم من وجود ثلاثة كتب أخرى لى بالانجليزية فى هذا الموضوع. وقد نشرت فصول هذا الكتاب الإثنا عشر فى سلسلة مقالات ظهرت بالعربية فى جريدة الحياة الصادرة من لندن، وبالانجليزية فى جريدة الأهرام ويكلى الصادرة من القاهرة.

وقد تواكبت بداية كتابتى لمجموعة المقالات هذه مع فترة من أشد فترات التاريخ العربى والفلسطينى المعاصر درامية، بل ومأساوية فى رأيى. وتلك هى الفترة التى بدأت منذ سبتمبر ١٩٩٣، عندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بالتوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ مع اسرائيل، وانتهت فى أواخر يوليو ١٩٩٤ بتوقيع الأردن واسرائيل على اتفاق عدم اعتداء مشترك. وكلا الاتفاقين، كما هو معلوم، تم إبرامهما تحت الوصاية الأمريكية. وتحقيق السلام لايمكن بالطبع أن يكون أمرا مأساويا، وإنما تنبع المأساة من أن السلام الحق، لم ولن يتحقق عن طريق ما يسمى «بعملية السلام» الامريكية، برغم الاحتفاء والتهليل الذى تقوم به وسائل الإعلام الغربية لهذه العملية.

والفكرة المحورية لهذا الكتاب، هى أن الاتفاقيات التى تم إبرامها مؤخرا مع اسرائيل ليست إلا محصلة الاستسلام العربى، غير الضرورى

وغيرالحتمى فى رأيى. ويمكن قراءة هذه النزعة الاستسلامية بوضوح بدءا من المفاوضات السرية التى جرت فى أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وانتهاء بالاتفاق الاسرائيلي–الأردنى الذى أعلن عنه مؤخرا فى واشنطون. إن هذا الاستسلام، الذى لم يكن السبيل الوحيد أمامنا، هو الذى مكن اسرائيل من تحقيق كافة أغراضها التكتيكية والاستراتيجية على حساب كافة المبادئ المعلنة للنضال العربى الوطنى وللكفاح الفلسطينى. وهكذا كسبت اسرائيل من العرب القبول والاعتراف والشرعية، دون أن تضطر إلى التنازل عن سيادتها على أغلب الأراضي العربية المحتلة، بما فى ذلك القدس الشرقية التى ضمتها إليها بشكل غير قانونى بعد حرب ١٩٦٧. إن اسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم، التى لاتوجد لها حدود دولية معلنة، وتحظى رغم هذا باعتراف جيرانها «بشرعيتها وحقها فى الأمن». لقد فقد العرب، على مايبدو، إرادة المقاومة واستعاضوا عنها بالأمل فى أن تنظر إليهم الولايات المتحدة واسرائيل، خلال المفاوضات، بعين العطف والاعتبار. وإلا لماذا قبلوا بمحض اختيارهم ذل التفريط فى حقوقهم؟ ولماذا خانوا عهد كل أولئك الذين بذلوا أرواحهم فى سبيل نصرة قضية التحرر – عربا كانوا أو يهودا أو غير ذلك من الاجناس؟

سيقول البعض إنى أعيش فى نيويورك وأكتب منها، وهى التى تبعد عن الشرق الأوسط ما تبعد، وهذا صحيح بالطبع. ولكن ما قد لا يعرفه الكثيرون، هو أننى لم أبتعد أبدا بفكرى وبقلبى عن العالم العربى الذى ولدت وتربيت فيه. فحينما اضطرت عائلتى بأكملها إلى النزوح من فلسطين، بسبب نكبة ١٩٤٨، وجدتنى أعيش لفترات متفاوتة فى مصر –التى قضيت فيها سنوات الصبا– وفى لبنان، وفى الأردن، ثم أخيرا فى الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، وبغض النظر عن الرغبة فى هذا الأمر من عدمها، فإننى تحملت نصيبى من الشتات والحرمان، وهما السمتان

الأساسيتان للقدر الفلسطيني. ولكنى فى نفس الوقت أعرف جيدا أن ما فعلته الأقدار بغالبية الشعب الفلسطينى، الذى ما يزال قسم كبير منه بلا جنسية حتى الآن، والذى يعانى جزء كبير منه من شظف العيش تحت الاحتلال العسكرى، كان أشد قسوة بما لا يقاس مما فعلته الأقدار بى. ولهذا أحاول استخلاص فائدة عامة من محاباة الأقدار هذه، حيث يحدونى الأمل فى أن تتيح لى المسافة البعيدة نسبيا، التى أتعامل مع هموم الوطن عبرها، منظورا أرحب وحرية أوسع فى تقييم مسيرتنا الوطنية، الأمر الذى قد لايتوفر لأولئك الذين يعيشون فى خضم الاحداث المتلاحقة.

لقد كنت دوما، ولا أزال، من المؤمنين بعدم إمكانية حل الصراع العربى-الاسرائيلى عموما، والصراع الفلسطينى-الصهيونى خصوصا، حلا عسكريا محضا. فأنا أؤمن -وبإخلاص- بمستقبل تتصالح فيه الشعوب والثقافات التى تبدو متنافرة الآن. وقد جعلت من هذا الإيمان والعمل على الاقتراب من تحقيقه شغلى الشاغل. إلا أن التصالح الأصيل لايتم قسرا، كما أنه لن يتحقق أبدا بين مجتمعات وثقافات تتفاوت قوتها بشدة ويسيطر بعضها على البعض الآخر بالقوة. إن السلام الحقيقى لا يمكن أن يتحقق إلا عبر مصالحة بين ندين، وبين شريكين يستطيع كل منهما -باستقلاليته وقوة أهدافه وتماسكه- فهم الآخر ومشاركته بشكل متكافئ.

وقد نجحت اسرائيل على مايبدو، وإلى حين، فى إقناع العرب بوجه عام، والقيادة الفلسطينية المنهكة بشكل خاص، بأن المساواة مع دولة اسرائيل أمر غير وارد على الاطلاق، وبأنه لاسلام إلا بالشروط التى تمليها اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساعدت حالة التردى العربية الشاملة على ترويج هذه الاكذوبة، حيث إمتصت سنوات الحروب الفاشلة، والشعارات الفارغة، والجماهير غير المعبأة، وانعدام الكفاءة، وانتشار الفساد، حيوية مجتمعاتنا، وهى المجتمعات المعوقة أصلا بسبب غياب الديمقراطية

والمشاركة، والأمل الذى تخلقه هذه المشاركة فى نفوس الجماهير.

وهذا الفشل اللامحدود مسئوليتنا جميعا. فإنتاج العالم العربى يتناقص باضطراد فى كافة المجالات على الرغم من الموارد الطبيعية والبشرية الوفيرة التى تتمتع بها المنطقة. فقد تقلص إجمالى الناتج القومى العام فى العالم العربى خلال العقد الماضى، كما انخفض الناتج الزراعى، وانكمشت احتياطيات الأموال والموارد، وتكاثرت الحروب الأهلية– فى لبنان، وفى الخليج، وفى اليمن، وفى السودان، وفى الجزائر– لتقضى على البقية الباقية من أى حيوية عربية. فإذا ما بحثنا عن إسهام العرب الحالى فى تطوير العلوم والبحوث فسنجده صفرا تقريبا. وكذلك الحال فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث يتعرض خيرة الكتاب والمثقفين والفنانين العرب للملاحقات والمضايقات، بقصد تدجينهم أو إسكاتهم تماما، ومن يظل منهم متمسكا برأيه فمصيره، فى حالات كثيرة، السجون والمنافى. أما الصحافة العربية فحدث ولا حرج، حيث نادرا ما تتجرأ صحيفة أو مجلة، تصدر من أى عاصمة عربية، على نشر ما يغضب النظام الحاكم فى ذلك البلد. وكأنما وظيفة وسائل الإعلام الوحيدة هى خدمة الأنظمة، وترويج «الحقائق» التى تخترعها تلك الأنظمة. إلا أن الأنظمة العربية، برغم كل هذا الذى نقوله، هى من أطول أنظمة الحكم عمرا فى العالم، حيث استطاعت الوقوف فى وجه رياح التغيير طيلة جيلين من الزمن. ومن غير المجدى إلقاء اللوم فى كل هذا على كاهل الامبريالية والصهيونية. فأين كنا نحن؟ وكيف تحملنا هذا الذى لا ينبغى السكوت عليه طيلة هذا الزمن؟ ذلك هو السؤال.

ما الغرابة إذن، والحال هكذا، فى أن تستسلم الصفوة الحاكمة العربية والفلسطينية لأسطورة أمريكا والوهم الزائف عن أمريكا، وليس حتى لأمريكا بوزنها الفعلى. وكثيرا ما تساورنى الدهشة والعجب، كلما كشفت

لى حادثة أو أخرى عن مدى جهل العالم العربى بأمريكا، فى الوقت الذى يزخر فيه هذا العالم بالتحليلات المضللة التى يطالعها القارئ العربى صباح مساء عن أمريكا والغرب. بل إن الأمر قد تفاقم بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث ساد افتراض مؤداه، أنه طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة من هذه الحرب، وطالما أنها القوة العظمى الوحيدة فى العالم الآن، فإن هذا يعنى بالضرورة قبول ما تريده، والانصياع لأوامرها بشكل حرفى. هذا فى الوقت الذى تنتشر فيه، على الجانب الآخر، مشاعر العداء الأعمى لأمريكا، وكأنما يمكن اختزال هذا البلد الكبير وشعبه إلى نمط بسيط أحادى البعد. ويؤسفنى أن أقول إن العديد من الحكام العرب يتصرفون وفقا لعقلية أشبه بعقلية العبيد، فيتحرقون شوقا إلى حفل استقبال ضخم تقيمه واشنطون لهم، ويعدون هذا الاستقبال ذروة نجاح حياتهم السياسية. هذا فى الوقت الذى لايولون فيه أدنى اهتمام لآليات تسيير السياسة الأمريكية والمجتمع الأمريكى. بل ولا يعرفون شيئا عن الطريقة التى تتعامل بها أمريكا مع باقى بلدان العالم الثالث، ولا عن سجلها الحافل بالمخازى فى هذه البلدان. كما لا يعيرون أدنى اهتمام لمعرفة كيف تؤثر الأزمات الداخلية فى أمريكا على السياسة الخارجية. وفى ظل حالة فقدان الوعى هذه كان من السهل تمرير «الحلف الأمريكى» الذى تخدمه «عملية السلام» وتعميمه على بلدان الشرق الأوسط، دون أن تبدر من العرب أى مقاومة لهذه الخطة. بل إن البلدان العربية فاتها حتى أن ينسق بعضها مع البعض بالشكل الذى يؤهلهم للتعامل مع التفاصيل والنتائج المترتبة على «عملية السلام» هذه.

بل إن دهشتى وعجبى يتزايدان كلما أمعنت التأمل فى الافتراضات القاصرة، بل والخاطئة أحيانا، التى تحكم معرفة العقل العربى الرسمى بالولايات المتحدة. وأول هذه الافتراضات وأبرزها هو أنه يمكن كسب السياسة الأمريكية لصف الشعوب العربية ومصالحها. وهكذا نجد ياسر

عرفات، على سبيل المثال، يتحدث كثيرا عن «صديقه» بيل كلينتون، فى الوقت الذى يواصل فيه صديقه هذا دعمه غير المشروط لاسرائيل، ويرفض إدانة العنف الذى يمارسه المستوطنون الاسرائيليون، ولا يحرك ساكنا للدفاع عن أى مصلحة للفلسطينيين، ناهيك عن مصالح منظمة التحرير الفلسطينية. فعندما قامت القوات الاسرائيلية بإخلاء بعض المواقع العسكرية فى غزة، وإعادة نشر القوات فى مواقع آخرى، وافق الكونجرس الأمريكى على منح اسرائيل معونة إضافية - زيادة على الخمسة بلايين دولار التى تتلقاها سنويا - تقدر بـ ١٨٠ مليون دولار، وذلك لمساعدتها فى القيام بهذه المهمة. هذا فى الوقت الذى مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تدرج فيه منظمة التحرير الفلسطينية ضمن المنظمات الإرهابية. والولايات المتحدة لا تعارض فقط حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم، بل إنها قامت، فى عهد الإدارة الجديدة، بتغيير سياساتها فيما يتعلق بالفلسطينيين إلى الأسوأ، حيث أصبحت تقر ضم اسرائيل للقدس والتوسع غير القانونى لأكثر من ٢٠٠ مستوطنة يهودية. أما التقييم الفلسطينى الرسمى لطبيعة اسرائيل -التى يواصل عرفات منح رئيس وزرائها شهادات الجدارة والثقة- فهذه مهزلة أخرى، حيث تجتمع عدم المعرفة والحماقة فى هذا التقييم. ويغيب وسط كل هذا أى تنسيق عربى حقيقى، إعلامى أو ثقافى، يتوجه للرأى العام الأمريكى الذى تختلف قطاعات هامة منه مع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

ويتضح هذا الخلل فى التوجه بأمضى صوره فى مجال التعبئة لنصرة نضال الشعب الفلسطينى، الذى أتشرف بالانتماء اليه، والذى خدمت فى صفوف حركته الوطنية، وصولا إلى عضوية المجلس الوطنى الفلسطينى منذ عام ١٩٧٧ وحتى استقالتى منه عام ١٩٩١. وقد جاءت استقالتى من المجلس الوطنى الفلسطينى فى أعقاب اكتشاف الأطباء أننى أعانى من

مرض اللوكيميا. إلا أن المرض لم يكن هو الباعث الوحيد وراء الاستقالة. فقد كانت هناك أيضا الشروط التى قبلتها القيادة الفلسطينية حتى يتسنى لها الذهاب إلى مدريد، والتى كنت أرى أنها ستؤدى بنا إلى كارثة. وعلى الرغم من أننى أعطيت صوتى فى دورة المجلس الوطنى الفلسطينى، التى انعقدت فى الجزائر عام ١٩٨٨، لصالح حل القضية على أساس وجود دولتين، إلا أننى أخذت أرى بوضوح، ومنذ عام ١٩٩١، الأسلوب الذى يتم به إهدار المكاسب التى حققتها الانتفاضة، بل وإصرار ياسر عرفات وحفنة من مستشاريه على قبول أى شيء تلقى به الولايات المتحدة واسرائيل فى طريقهم، حتى لا يفوتهم ركب «عملية السلام». وقد أدت السياسات الخاطئة التى اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية، إبان أزمة الخليج، والإدارة غير الرشيدة للأموال وللأصول الفلسطينية، إلى هذا التحول. فقد وجدت قيادة منظمة التحرير نفسها، وفى خضم حالة الفوضى والذعر من المستقبل، تفرط فى كافة الأهداف الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطينى لصالح ما يعرف «بالحل الانتقالى»، الذى اقترحه شامير، وأيده جورج بوش وجيمس بيكر. وهكذا خرج الفلسطينيون من المولد بلا اعتراف بحقهم فى تقرير مصيرهم، وبلا ضمان لسيادة مستقبلية، وبلا حقوق فى التمثيل، وبلا ذكر حتى لأى تعويضات لهم من الدولة التى تسببت فى تشريدهم وضياع حقوقهم، هذا فى الوقت الذى حصلت فيه نفس هذه الدولة من ألمانيا على ٤٠ بليون دولار أمريكى تعويضا عما لحق باليهود إبان الحرب العالمية الثانية.

وقد جاء إعلان مبادئ أوسلو، الذى تم الاحتفال بالتوقيع عليه فى حديقة البيت الأبيض فى سبتمبر الماضى، بالمزيد من التنازلات– كأنما كل هذه التنازلات التى ذكرتها لم تكن بكافية. فقد تنازلت القيادة الفلسطينية، ولأول مرة فى التاريخ الفلسطينى الحديث، لا عن حق تقرير

المصير فقط، بل وعن القدس وقضية اللاجئين، حيث أرجأت هذه الأمور مجتمعة إلى مفاوضات «المرحلة النهائية» غير المحددة الشروط. كذلك تم قبول تقسيم الشعب الفلسطينى، الذى ناضلت قواه منذ عام ١٩٤٨ من أجل الحفاظ على وحدته، إلى سكان للأراضى المحتلة يتم التعامل معهم داخل إطار عملية السلام، وآخرين- وهم يمثلون حوالى ٥٥ فى المئة من الفلسطينيين- تتجاهلهم «عملية السلام» هذه. وها نحن نشهد الآن، ولأول مرة فى القرن العشرين، حركة تحرر وطنى تفرط فى إنجازاتها الضخمة، وتقبل التعاون مع سلطة احتلال، قبل أن تجبر هذه السلطة على الاعتراف بعدم شرعية احتلالها للأراضى بالقوة العسكرية.

واليوم تتكشف لنا الحقائق فنعرف أن الجانب الفلسطينى ذهب للتفاوض على اتفاقية ملزمة دوليا، دون أن يأخذ معه مستشارين قانونيين أكفاء، وأن حفنة المفاوضين الفلسطينيين السريين كان ينقصهم الدراية والحنكة، فهم فى نهاية المطاف مجموعة من «الفدائيين» الذين لم يفوضهم شعبهم للذهاب، والذين أرسلوا إلى أوسلو فى مهمة تم بمقتضاها تفكيك بنية المقاومة الفلسطينية بأكملها، دون أن يكون فى حوذتهم خرائط تفصيلية، ودون أى معرفة جادة بالحقائق والأرقام، ودون أى إلمام حقيقى بطبيعة اسرائيل، أو مقتضيات المصلحة القومية للشعب الفلسطينى. وكم كنت أتمنى أن تثبت لى الأيام خطأ قولى هذا، إلا أن الأحداث والاتفاقيات، التى جاءت فى أعقاب اتفاقية أوسلو، أكدت صحة هذا التقدير. وكنت قد صرحت لحظة الإعلان عن اتفاق أوسلو، بأن هذا الاتفاق ليس سوى أداة للاستسلام. وعندما قام مكتب الرئيس كلينتون، لأسباب لا أعرفها حتى الآن، بتوجيه الدعوة لى للمشاركة فى احتفال ١٣ سبتمبر فى البيت الأبيض، رفضت هذه الدعوة قائلا: إننى اعتبر ١٣ سبتمبر يوما للحداد القومى الفلسطينى. وللأسف فقد توالت الأحداث منذ

ذلك اليوم لتؤكد صحة ما ذهبت إليه. وما من أحد يجادل فى أننا كشعب خسرنا جولة من جولات نضالنا المشروع لاستعادة حقوقنا السليبة. فها هى اسرائيل تحتفظ بمستوطناتها، وتعيد نشر قواتها، وتسيطر على الأرض والماء والأمن والسياسة الخارجية فى مناطق سلطة «الحكم الذاتى» الفلسطينية. ولكن تظاهر القيادة الفلسطينية بعكس هذا الأمر، هو الذى أضفى طابعا شديد السوقية على الموضوع برمته، وعلى الاحتفالات التى واكبت «عملية السلام». فليس من المقبول أن تتظاهر تلك القيادة بأنها أحرزت نصرا مؤزرا، وأن اتفاقها مع اسرائيل قد أتى بالاستقلال، بينما تسيطر اسرائيل على كافة المداخل والمخارج لغزة وأريحا، وبينما تحتفظ اسرائيل بحق الموافقة على أو رفض كافة التشريعات المقترحة وكافة التعيينات للمناصب المختلفة. ألم يكن من الأنسب والأليق الاعتراف بالهزيمة ودعوة الشعب الفلسطينى لضم صفوفه وإعادة البناء من بين الأنقاض؟ فمن الممكن أن يحافظ المرء، حتى فى إطار الهزيمة، على شرفه وألا يفرط فى كرامته. وليس هناك شىء أشد إيلاما على النفس الآن من رؤية القيادة الفلسطينية الحالية وهى تختار المباهاة الفارغة، والادعاء المثير للسخرية، والتمسك برموز مزيفة لاستقلال وهمى، بدلا من الموقف الكريم الذى يتقبل الهزيمة بشرف. فكل هذه الرموز الزائفة لن تنجح فى إخفاء تبعية الكيان الجديد الكاملة لاسرائيل، وللجهات الدولية المانحة للمعونات المالية.

وفى غمرة كل هذا الألم، لا أظننى كنت مستطيعا الكتابة لولا إحساس عميق بأهمية أن يظل المرء قابضا على الحقيقة، وألا يترك الساحة خالية أمام لغة النفاق والرياء وخداع الذات. وأنا أعتقد أن أغلبية الفلسطينيين يحسون مثلى بمهانة وضعنا الحالى، وأن أجسادهم تقشعر لكل مشهد علنى مهين من تلك المشاهد التى يزج عرفات فيها بنفسه،

وكلما تعرض شعبنا لاعتداءات الجنود الاسرائيليين ومنعهم لهم من التنقل في أنحاء ما يفترض أنه أراضيهم، ومع كل معاناة للمدنيين الأبرياء الذين يقتلون ويسجنون، وتنسف منازلهم وتخرب مزارع كرومهم، بل وكلما تباهى رابين وبيريز بانتصاراتهم التى يصورونها للعالم وكأنها انتصارات للسلام والانسانية جمعاء.

ووسط كل هذا الذى يحدث، يتلفت المرء حوله، فيروعه ندرة النقد المسئول الشجاع. فلماذا يقول العديد من ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى عواصم عديدة فى جلساتهم الخاصة أشياء، من قبيل أن عرفات مصاب بتضخم الأنا، ويقولون عكسها تماما عندما يظهرون على شاشات التلفزيون؟ لماذا لا يقوم المثقفون الفلسطينيون بواجبهم ويعلنون على الملأ حقيقة الكارثة التى أوقعتنا فيها اتفاقية غزة–أريحا، ليعرف شعبنا أننا وقعنا على اتفاقية تمنح اسرائيل حق السيطرة على شئوننا، وتجعل منا ساعدها الأيمن لتحقيق هذه السيطرة؟

وفى محاولتى للإجابة على هذه التساؤلات أجدنى أفكر: أيكون الأمر أن أغلبنا يحمل تحت جلده الموروث السائد حتى الآن فى معظم بلدان العالم العربى، حيث يجد المثقف نفسه فى خدمة السيد والراعى، فيدافع عنه ويهاجم من يهاجمه، ويحرص دائما على تجنب ما قد يضير مستقبله المهنى، ويقلص من حجم المكافأة التي ينالها جزاء لخدمة هذا السيد؟ ما أهون ذلك الزمن الذى تمتهن اللغة فيه وتنكمش لتصبح مجرد شعارات خاوية وأكليشيهات. وأنا أزعم، كما سيتضح خلال صفحات هذا الكتاب، أن هذا الإحساس بانعدام الأمان وثيق الصلة بالاختراق الأمريكى والاسرائيلى لصفوفنا. وما أعنيه بالاختراق هنا، هو ذلك الهوان الثقافى والأخلاقى حين يصبح الهدف الرئيسى للمثقف الفلسطينى والعربى، ليس النضال من أجل الاستقلال الوطنى، وإنما الفوز بقبول أى من الساسة أو

الاكاديميين الاسرائيليين، أو الحصول على دعم مالى من الاتحاد الأوروبى، أو أن تتم دعوته إلى مؤتمر ما فى باريس أو نيويورك. لماذا ينبغى علينا دوما أن نعود إلى البديهيات، وأن نكرر بأنه ثمة فارق كبير بين الحوار والإذعان، وبين التعامل مع الواقع والاستسلام لشروط الطرف الأقوى. ولكن ما العمل وهذه البديهيات كثيرا ما تغيب عن ثقافتنا العربية المعاصرة، فيغيب معها المعيار الأخلاقى الذى يميز المثقف بمقتضاه الحق من الباطل، ليتخذ موقفه المبدئى، بغض النظر عن حسابات الربح والخوف من إغضاب ولى النعم. ولعل الصحوة الإسلامية الحالية هى إحدى تجليات هذا الخلل.

أما شواهد المستقبل فإنها غير مبشرة بالخير. فما أن دخل ياسر عرفات إلى غزة، حتى جاءت التقارير تؤكد أن خمسة أو ستة - إن لم يكن سبعة - أجهزه مخابراتية، لابد وأن بعضها على صلة بجهازى الشين بيت والموساد الاسرائيليين، يقدمون تقاريرهم إليه، وأن بعض المواطنين قد لاقوا حتفهم أثناء التعذيب، وأنه قد تم إغلاق بعض الصحف، وأن معارضى عرفات يتعرضون لملاحقات أجهزة الأمن. أما اختيار عرفات للرجال الذين تم تعيينهم فى مواقع السلطة الوطنية، فبعضها إهانة سافرة لحاضرنا، بل ولماضينا أيضا. فالمسئول الأول عن الأمن والمخابرات، هو نفسه سفير المنظمة فى تونس، والذى أصبح معلوما الآن أن مكاتبه ومقاراته هناك كانت مخترقة بوساطة جهاز المخابرات الاسرائيلية. والقائد العسكرى لأريحا هو نفسه ذلك الرجل الذى قضت المحكمة العسكرية بإدانته بتهم الهروب من الميدان والجبن، وذلك عندما فر من جنوب لبنان إبان الغزو الاسرائيلى عام ١٩٨٢ . هذا فى الوقت الذى تتوالى فيه الأنباء عن الفساد المالى، وتكاثر النصابين القادمين من كافة أنحاء العالم للاستفادة من هذا الأمر. وبعد كل هذا يخرج عرفات على العالم معلنا أنه محبط ويحس بالمهانة من جراء معاملة اسرائيل له، وهو الذى قام بنفسه بالتوقيع على كافة الاتفاقيات

التى تم إبرامها مع اسرائيل. ترى ما الذى كان يتوقعه وهو يقوم بإبرام اتفاقيات مع أعداء شعبه يتم بمقتضاها إلغاء ماضى هذا الشعب، وحقوقه فى المستقبل، ناهيك عن تحطيم آماله الحالية.

لقد لامنى البعض على النبرة الشخصية التى تكتسبها معارضتى لما يحدث داخل الساحة الفلسطينية، قائلين إننى كنت متجنيا كثيرا حينما قمت بالهجوم على شخص ياسر عرفات. ولكن ما العمل ومأساتنا كشعب وكحركة هى غيبة المؤسسات بمعناها الحق، وغياب المجتمع المدنى، وآليات المحاسبة والإصلاح؟ وما حيلتى إذا ما كان الشىء الثابت الوحيد هو شخص ذلك الحاكم المستحوذ على كافة الصلاحيات، والذى يستمر حكمه رغم سجله الحافل بالإخفاق؟ وما الحيلة، والمأثرة الكبرى لاتفاقية غزة–أريحا هى انها دفعت بياسر عرفات وحفنة من رجاله إلى مراكز القوة النسبية مرة آخرى؟ وقد يكون بقاء عرفات فى السلطة مفيدا لما يسمى «بعملية السلام» والأهداف الخبيثة لتلك العملية، إلا انه بالتأكيد لن يحقق أى نفع للصالح العام الفلسطينى.

فغزة وأريحا تشهدان الآن حالة لا مثيل لها من الفوضى واليأس، بينما يراقب الاسرائيليون الوضع وهم سعداء جدا بالتخلص من غزة. بل لابد وأنهم شديدو الاغتباط بمتعة مراقبة السلطة الوطنية الفلسطينية، قليلة العدّة والعدد والكفاءة، وهى تجاهد عبثا من أجل الحفاظ على المستشفيات مفتوحة، ومن أجل دفع أجور المعلمين، ومن أجل جمع القمامة... الخ. هذا بينما يتربع على قمة كل هذا فدائى الأمس الرافض لأى مشاركة له فى السلطة، والحريص على تأجيل الانتخابات، والذى لايكف عن الشكاوى من قلة الموارد وعدم وصول الأموال الموعودة.

ولى عذرى بعد كل هذا فى التشكك فى إمكانية إصلاح حال عرفات على نحو مجدٍ لنضال الشعب الفلسطينى. فقد استنفد عرفات

الغرض منه يوم ١٣ سبتمبر، حينما وقع على اتفاقية هي مسئوليته وإنجازه بكل المعايير. ووجوده الآن ليس مجديا للشعب الفلسطيني، وإن كان بالضرورة مجديا لمصالح اسرائيل والولايات المتحدة والأوروبيين، بل ولبعض المصالح العربية. ذلك أن وجوده فى غزة هو الضمانة الحقيقية لدوام الاتفاقية التى تكرس التبعية والخضوع الفلسطينى، وهذا تحديدا هو سبب كل هذا التأييد الدولى الذى تلاقيه هذه الاتفاقية.

وقد يكون في الإمكان مستقبلا، وبالتدريج، تحقيق استقلال ذاتى منفرد داخل قطاع غزة. ولكن الأمر المؤكد أيضا - وخاصة بعد الاتفاق الاسرائيلى-الأردني - أن أى محميات أو معازل عرقية تقام في الضفة الغربية لن يتاح لها التطور إلى وضع مشابه، حيث ستظل هذه المعازل لقمة سائغة بين فكى الحليفين الجديدين: اسرائيل والأردن. وهكذا يصبح الفقر الدائم وغياب الاستقلال من نصيب الضفة الغربية، على الرغم من مفارقة أن عرفات نفسه سيكون مسئولا عن إقرار «السلام» وتوفير «الأمن» لما يقرب من ٣٠٠ الف مستوطن اسرائيلى، يمارس العديد منهم العنف ضد السكان العرب، في الوقت الذى يتمتعون فيه بحماية الجيش الاسرائيلى وتواطئه مع الجرائم التى يرتكبونها. هذا وتقدر الأرقام الاسرائيلية حجم الأراضى الفلسطينية التى تم الاستيلاء عليها، أو تحديدها كمناطق أمنية، منذ سبتمبر ١٩٩٣ بما يقرب من ٢٠ ألف فدان.

أليس من المنطقى إذن، بعد استعراض سجل التنازلات هذا، أن نطالب القيادة التى قدمت هذه التنازلات، والتى وقعت على اتفاق مع سلطة الاحتلال، بأن تتنحى، أو أن نطالب الشعب الفلسطينى بعزلها عبر انتخابات حرة إذا صممت هذه القيادة على البقاء. فليس هناك إمكانية، فى رأيى، للتحرك انطلاقا من الافتراض الخاطئ الذى يقول: إن اتفاقيات السلام المعيبة هذه التى تم توقيعها مؤخرا مع اسرائيل تصلح كأساس يمكن

تطويره مستقبلا. إن أى نظرة متفحصة لاتفاق الرابع من مايو الذى تم توقيعه فى القاهرة كافية لتوضيح الغرض من وراء هذا الاتفاق، وهو إضفاء المزيد من الشرعية على سيطرة اسرائيل على الأراضى المحتلة. وأنا لا أجادل فى أن هذه الاتفاقية، والاتفاقيات الاخرى، تمثل واقعا جديدا ينبغى التفكير فى كيفية مواجهته، ولكن ما أقوله هنا، هو أن مواجهة هذا الواقع الجديد تحتاج إلى فكر وجهود جميع الفلسطينيين والعرب المعنيين بالأمر كى نصل معا إلى إتفاق حول ما نريده لمنطقتنا فى المستقبل. فما زال أمامنا الكثير حتى نتمكن من التصالح مع تاريخنا، ومع كل ما قدمناه من تضحيات على مدى قرن من الزمان، بل ولمعرفة المجدى من غير المجدى من هذه التضحيات. وعلينا قبل أى شيء آخر، أن نعيد لفكرة فلسطين رونقها لتتبوأ موقعها المحورى الذى احتلته على مدى سنوات طوال، كعنصر جذب وحشد فى سبيل النضال من أجل العدل الاجتماعى والديمقراطية ومستقبل أفضل تقرره الإرادة العربية.

وهذا الكتاب الذى بين يدى القارئ ليس أكثر من جهد متواضع على طريق بدء هذا الحوار المطلوب وإثارة الفكر حوله. وأنا لست بمتخصص فى العلوم السياسيه، كما أننى لاأدعى امتلاك رؤية جديدة أبشر بها. ولكننى أحب مغامرة البوح بما ينبغى أن يقال عندما يصمت الكثيرون. كما أننى أحب طرح التساؤلات التى لا يطرحها العديدون، ربما بسبب قربهم من خضم الاحداث التى توالت على مدى العام الماضى.

علينا - وبإلحاح - أن نعيد ربط سنوات التضحية والكفاح التى خضناها بحاضرنا ومستقبلنا. فليس مقبولا أن نلقى بهذه السنوات عرض البحر، أو أن نتعامل معها كأنها لم تكن. فالأفكار والمثل هى التى تقود مسيرة أى مجتمع نحو التقدم. ولهذا فإنه من غير المقبول أن نقنع بالقول بأننا نحيا فى ظل نظام عالمى جديد، يقتضى منا التعامل الواقعى

والبراجماتي، والتخلي عن منطلقات الوطنية والتحرر. فهذا القول ليس أكثر من هراء سخيف. فليس بمقدور أى قوة خارجية- سواء أكانت الولايات المتحدة الأمريكية أو اسرائيل- أن تحدد لنا مواصفات الواقع، بنفس القدر الذى لا ينبغى أن نسمح فيه لحفنة من قادتنا أن يقرروا الالتفاف حول الماضي، والإذعان لهذا الواقع المزعوم. إن صياغة الواقع ومناقشته هى مهمة كل من يعنيه الأمر من المواطنين والمثقفين وأنصار القضية. وإذا كان لهذا الكتاب فائدة ترجى فإننى أتمنى أن تكون: أولا الرصد الأمين لآثار التغيرات الكبرى فى العالم على منطقتنا، وثانيا أن يؤدى دورا متواضعا فى إثارة نقاش واسع حول مستقبلنا العربى الجماعي.

فمن غير المجدى إنكار أن الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل يحكمان سيطرتهما على المنطقة فى اللحظة الراهنة. «فعملية السلام» التى نشهدها الآن تمنح اسرائيل ما تريده من العرب، حيث تعطيها هذه العملية شرعية غير محدودة كدولة استعمارية استيطانية قامت على أنقاض مجتمع عربى. بل وإن «عملية السلام» هذه تتيح لاسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فرصة اختراق الأسواق العربية الواسعة والربح الوفير من وراء ذلك. وفى هذا السياق لا ينفض الحديث عن السوق الشرق الأوسطية، وعن التعاون والمشاريع المشتركة التى تجمع بين رأس المال الغربى والمعرفة والخبرة التقنية الاسرائيلية والعمالة والنزعات الاستهلاكية العربية. وهكذا يتم التبشير بإلغاء الحدود عبر السياحة والتجارة، وبمستقبل يسوده الوئام والصداقة والقليل من الديمقراطية للمقهورين والمعذبين. ولكن ما من حديث يدور عن كيفية تحقيق كل هذا فى مجتمعات تنكأ فيها كل يوم جراح الحروب والعداوة، وفى مجتمعات يترك فيها اللاجئون يتعفنون فى مخيماتهم، وفى مجتمعات يحرم فيها الملايين من حق التصويت فى انتخابات حره نزيهة، وفى مجتمعات يعامل فيها الفقراء والنساء والاقليات والموهوبون كمواطنين

من الدرجة الثانية والثالثة، وفى مجتمعات تغيب عن حكوماتها فيها أى فكرة رشيدة يمكن بمقتضاها تحويل مخزون الكره والعداوة المغروس فى ثقافات هذه المجتمعات، إلى رصيد يسمح بالانفتاح على الثقافات الأخرى وتحقيق السلام الحق.

أما فيما يتعلق بالفلسطينيين واسرائيل على وجه الخصوص، فالحق كل الحق في جانبنا إذا ما تساءلنا عن إمكانية استمرار الترتيبات التى تم التوصل إليها بشكلها الحالى. فهل يتحمل الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة حماقة وإذعان وعدم كفاءة قيادتهم الحالية، فى الوقت الذى تستمر فيه معاناتهم من الظلم الواقع عليهم من قوات الاحتلال والمستوطنين؟ هل يقبل الفلسطينيون بقاء عرفات فى الحكم، ويتعاملون معه كحاكم عربى مستبد آخر، على الرغم من الطابع الخاص لحكمه الذى يتعاون ويعتمد على نفس الدولة التى شردت شعبه ودمرت بنيته المجتمعية فى الماضى ومازالت تطارد وتضطهد من تبقى منه فى الحاضر؟ هل تنهار المعازل العرقية الجديدة فى غزة وأريحا تحت ضغوط الفقر واليأس؟ أم هل يؤدى كل هذا إلى بزوغ رؤية وقيادة جديدتين من صفوف الشعب الفلسطينى تأخذ على عاتقها بعث الآمال والعزيمة؟ ليس بمقدور أحد الآن تقديم إجابة على كل هذه التساؤلات. ولكن، وفى نفس الوقت، يمكن القول بأنه ما من خطة أو صفقة أو «عملية سلام»، مهما أوتيت من قوة، يمكن أن تصادر على طرح البدائل، أو تقضى على إيماننا بأنفسنا وعلى ذخيرة الأمل لدينا. فعلينا نحن الفلسطينيين والعرب أن نتذكر جيدا أن الرغبة فى التعايش بسلام مع بعضنا البعض، ومع جيراننا، ليست بالأمر الذى تمليه فروض الطاعة العمياء لزعيم أو زعيمين، أو بالشىء الذى يقتنع المرء به بعد سماع خطبة رنانة فى هذا المجال، بل ينبغى أن تنبع هذه الرغبة من إيماننا العميق بالعدالة الحقة، وبحق تقرير المصير كما يعرفه العالم أجمع.

آخيرا يسعدني أن أشكر الدكتورة زينب استرابادى مديرة مكتبي في نيويورك على كفاءتها في إعداد أصول هذه المقالات باللغة الانجليزية. كما أتقدم بالشكر والامتنان ايضا لجهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة، ولحسني جندى رئيس تحرير جريدة الأهرام ويكلي، ومنى أنيس مساعد رئيس التحرير، على ماقدموه من عون في الإشراف على نشر سلسلة المقالات هذه، وعلى ترحيبهم بي على صفحاتهم. ولكن صدور هذا الكتاب يدين بفضل خاص لمنى أنيس. فهى التى تحمست لفكرة جمع المقالات هذه في كتاب، فقامت بإعداد المخطوطة، ومراجعة وتصحيح الترجمة، وتنسيق عملية التحرير التى قمت بها، والصياغة اللغوية التى قام بها الأستاذ ابراهيم فتحى، فلها وله امتنانى وتقديرى العميقين.

ادوارد سعيد

نيويورك – سبتمبر ١٩٩٤

صفقة منظمة التحرير الفلسطينية

إن «الانطلاق التاريخى» الذى أعلنت عنه مؤخرا منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، هو فى واقع الأمر قرار مشترك من الطرفين يفتتح مرحلة مصالحة جديدة بين عدوين. ولكنه من الناحية الأمنية يترك الفلسطينيين فى وضع الطرف الأدنى مرتبة، إذ ستظل اسرائيل مستحوذة على القدس الشرقية والمستوطنات والسيادة والاقتصاد. ومع أننى ما زلت مؤمنا بإمكان التوصل سلميا إلى حل يقوم على وجود دولتين، إلا أن خطة السلام التى اقترحت فجأة تثير أسئلة كثيرة.

فالخطة مبهمة التفاصيل، ولا يبدو أن ثمة من يحيط بكل جوانبها. إلا أن خطوطها العريضة واضحة بما يكفى للحكم الأولى عليها. فسوف تتبادل منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل الاعتراف كل منهما بالأخرى بموجب هذه الخطة، وستسمح اسرائيل بـ «حكم ذاتى محدود» و«نقل مبكر للسلطات» إلى الفلسطينيين فى قطاع غزة و مدينة صغيرة فى الضفة الغربية على مبعدة ٩٠ كيلومترا من القطاع هى أريحا. وتفيد بعض الأنباء بأنه سيسمح للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بحق الزيارة لا الإقامة، وسيسمح لبضع مئات من أعضاء جيش التحرير الفلسطينى الذين يوجدون حاليا فى الأردن بتولى الأمن الداخلى، أى القيام بمهمة الشرطة. كما سيكون الإشراف الإدارى، على الصحة والتعليم وخدمات البريد والسياحة فى أيدى الفلسطينيين. وسيعاد نشر الجيش الاسرائيلى فى مواقع تبعد عن

المراكز المأهولة بالسكان، ولكنه لن ينسحب على الفور. وسيبقى الإشراف على الأراضى والمياه والأمن العام والشئون الخارجية فى هذه المناطق التى تتمتع بـ «حكم ذاتى» مسئولية اسرائيلية. وستظل اسرائيل تسيطر لفترة غير محددة على الضفة الغربية، بما فى ذلك الممر الذى يربط غزة وأريحا، وجسر اللنبى المفضى إلى الاردن. وستسيطر اسرائيل أيضا على أغلب مصادر المياه وعلى الأرض التى أخذت أصلا نسبة كبيرة منها. ويبقى السؤال: أى مساحة من الأرض ستتنازل عنها اسرائيل فى مقابل السلام؟

لقد دار لغط كبير عن مبالغ ضخمة قيل إنها ستخصص للتنمية. فقد ذكرت صحيفة عربية بارزة أن عرفات سيؤمن ٢,٧ بليون دولار لحساب تلك الصفقة، ويفترض أن تحصل الضفة الغربية على ٨٠٠ مليون دولار إضافية. كما قيل إن حكومات إسكندنافية تعهدت بتقديم مبالغ ضخمة لتنمية الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المتوقع أن يطلب من الدول العربية، ومن الولايات المتحدة تقديم أموال، وذلك على الرغم من أن الفلسطينيين متشائمون تشاؤما تبرره الوعود السابقة التى لم يوف بها.

من الواضح إذن أن منظمة التحرير الفلسطينية قد حولت نفسها من حركة تحرر وطنى، إلى ما يشبه حكومة بلدية صغيرة تتزعمها الحفنة نفسها من الأشخاص. فقد أغلقت مكاتبها فى الخارج، أو باعتها، أو تجاهلتها عمدا، مع أنها كانت ثمرة كفاح مضن دام سنوات، وهو الذى أسفر عن منح الفلسطينيين حقهم فى تمثيل أنفسهم. وقد يكون المشروع بالنسبة إلى أكثر من ٥٠ فى المئة من الفلسطينيين الذين لا يقيمون فى الأراضى المحتلة - منهم ٣٥٠ الف لاجىء فى لبنان، وضعف هذا العدد فى سوريا، وكثيرون غيرهم فى دول أخرى - بمثابة السلب النهائى لحقوقهم. ويبدو أن حقوقهم الوطنية باعتبارهم شعبا اضطر إلى وضع اللجوء فى عام ١٩٤٨، وهى حقوق أكدتها لسنوات طويلة قرارات الأمم المتحدة ومنظمة

التحرير الفلسطينية والحكومات العربية بل معظم دول العالم، قد أبطلت الآن.

وفي الحقيقة ما من صفقة سرية بين شريك فائق القوة، وآخر شديد الضعف، إلا وتنطوى بالضرورة على تنازلات يحرص الضعيف من فرط الخجل على إخفائها. فلا تزال هناك تفاصيل كثيرة، مما ينبغي التفاوض بشأنها، وهناك بالمثل أشياء مبهمة عديدة ينبغي إيضاحها، بل ثمة آمال عديدة قد تتحقق أو لا تتحقق على الاطلاق. وبالرغم من كل هذا الابهام فإن الصفقة التي بين يدينا تنبيء عن وهن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعزلتها، كما تنبيء عن دهاء اسرائيل. فالكثير من الفلسطينيين يسألون أنفسهم الآن: لماذا يتعين علينا، بعد سنوات من التنازلات، أن نتنازل مرة أخرى لصالح اسرائيل والولايات المتحدة، مقابل وعود وتحسينات غير محددة في ظروف الاحتلال، وهي لن تتم إلا بعد إجراء محادثات «الوضع النهائي»، أي بعد فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بل ربما لن تتم حتى بعد ذلك الوقت؟

وليس ذلك فحسب، بل إننا لم نر بعد اقرارا واضحا من جانب اسرائيل، التي لم تعترف قط بأنها سلطة احتلال، بإنهاء الاحتلال الذي تصاحبه سلسلة من القوانين والأنظمة العقابية المعقدة. كما لم يرد شيء عن المعتقلين السياسيين الذين يربو عددهم على ١٣ ألفا من الفلسطينيين الباقين في السجون الاسرائيلية. لقد كان الواجب أن يدرج في أي شيء يتم التوقيع عليه نص يقضي بأن للفلسطينيين الحق في الحرية والمساواة، وأنه لا تنازل عن ذلك الحق.

فاذا ما انتقلنا إلى التفاصيل التي أغفلت فهي كثيرة. فماذا عن الجيش الاسرائيلي: هل يستطيع أن يعود متى أراد؟ ومن الذي سيقرر ذلك؟ ومتى؟ ذلك أن «الحكم الذاتي المحدود» في نهاية المطاف ليس شيئا يمكن

تعبئة الناس حوله أو تضمينه آمالهم بعيدة المدى. وبادئ ذى بدء يجب أن يكون للفلسطينيين الآن قول حاسم بشأن تحديد مستقبلهم الذى تجرى الاستعدادات على نطاق واسع لتقريره نهائيا على نحو يحتمل أن يتسم بعدم الحكمة، وقد لا يمكن إصلاح ما لتلك التسوية من عواقب.

ومما يثير القلق فى هذا الصدد أن المجلس الوطنى الفلسطينى لم يدع إلى الانعقاد. كما أن التمزق الشديد الذى نجم عن الأساليب التى انتهجها عرفات مؤخرا لم يلتئم. فقد استقال مؤخرا عضوان من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، هما محمود درويش وشفيق الحوت، احتجاجا على هذه الأساليب. ويقال إن آخرين يدرسون الإقدام على خطوة مماثلة. وأعلن الحوت أن عرفات أضحى اوتوقراطيا، وقد تحولت إدارته للشئون المالية الفلسطينية إلى كارثة، والأسوأ من ذلك أنه ليس مسئولا أمام أى جهة. وها نحن نرى الآن حفنة أشخاص قابعين فى تونس، بينهم عرفات، لا يملكون سوى خبرة ضئيلة بالحياة المدنية العادية وبالقانون، ولكنهم يتخذون قرارت تمس حياة نحو ٦ ملايين نسمة.

وبالإضافة إلى ذلك لم تكن هناك مشاورات تذكر، كما لم يكن هناك تنسيق مع لبنان وسوريا والأردن. وفى الأراضى المحتلة أضحت ممارسات الاحتلال أكثر تعسفا بالرغم من انعقاد عشر جولات من المفاوضات غير المثمرة. وعندما كنت هناك خلال هذا الصيف لم أقابل أحدا إلا وربط بين الأمرين، ملقيا اللوم على عرفات وأعضاء الوفد الفلسطينى بدرجة متساوية. وفى يوليو استقال ثلاثة من أعضاء الوفد بعدما انحوا باللائمة على أساليب عرفات غير الديمقراطية، وأشاروا ضمنا إلى أن عرفات ألقى بهم فى خضم مفاوضات شاقة مع الاسرائيليين، ثم فتح قناة سرية لمفاوضاته هو معهم. وقد تمت إعادة المستقيلين لاحقا إلى الصف تاركين لرئيس الوفد الدكتور حيدر عبد الشافى، الذى يحظى باحترام

الكافة، مهمة إصدار البيانات الداعية إلى « الإصلاح والديمقراطية».

ومن المعروف أن الفلسطينيين لم يشهدوا أزمة داخلية أسوأ من تلك التى بدأت الصيف الماضى. فمنظمة التحرير الفلسطينية تعانى الآن من التمزق والتشوه السياسى، كما أن الأوضاع فى الأراضى المحتلة بلغت ذروة السوء. لذلك فما أن بدأت تلك الأزمة حتى لجأ عرفات إلى المشروع الاسرائيلى الذى أعاده إلى قلب الساحة، كما خلص الاسرائيليين من مشكلة الانتفاضة التى يتمنون إخمادها، وأصبح من الواجب الآن على عرفات أن يعمل على تحقيق هذا الأمر لهم.

وأنا معجب شخصيا بشجاعة تلك القلة من المسئولين الفلسطينيين الذين يؤكدون أن التطورات الحالية قد تكون الخطوة الأولى لإنهاء الاحتلال. غير أن كل من يعرف خصائص أساليب ياسر عرفات فى القيادة يعرف أن هذا لن يتم الا من خلال العمل الفورى، من أجل إحداث تغيير جذرى فى الأوضاع الراهنة.

وبطبيعة الحال لا توجد تسوية سياسية لنزاع طويل ملطخ بالدم يمكن أن تناسب جميع الظروف. وقد يعنى الاعتراف من جانب اسرائيل والولايات المتحدة فى نهاية المطاف، تحقيق طموح شخصى لبعض القيادات، ولكن ليس ضروريا أن يعنى ذلك تلبية احتياجات الفلسطينيين أو حل أزمة القيادة. فمحورنضالنا هو الحرية والديمقراطية، وهو نضال علمانى، كما أنه كان ديمقراطيا زمنا طويلا و حتى السنتين الماضيتين.

وها هو ذا عرفات يوقف الانتفاضة من جانب واحد الآن. وقد تؤدى هذه العملية إلى مزيد من التشريد وخيبات الأمل والنزاع الذى لن يعود بخير على الفلسطينيين ولا الاسرائيليين على السواء. وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية، وهى مؤسستنا الوطنية الوحيدة، خلال السنوات الأخيرة، أن تحشد أتباعها المشتتين، وأن تستقطب أفضل مواهب شعبها.

وقد تسعى المنظمة الآن إلى استعادة الولاء والانضباط اللذين تحتاجهما للبدء في مهام المرحلة الجديدة، بعدما بدا أنها رهنت مستقبلها دون بحث جاد، و دون استعداد كاف، و دون أن تصارح شعبها بالحقيقة الكاملة المرة. فهل يمكنها أن تمضي في تنفيذ الاتفاق الذى تتعارض بنوده مع مصالح الشعب الفلسطينى وتبقى مع ذلك الممثل الشرعى الوحيد لهذا الشعب؟

سبتمبر سنة ١٩٩٣

الصباح اللاحق

الآن وبعد أن خفت بعض الشيء بريق النشوة، يمكن التدقيق في الاتفاق المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بما يقتضيه الأمر من إعمال للعقل. عندئذ سنكتشف أن في الصفقة من الثغرات والنقاط التى لا تميل إلى صالح معظم الفلسطينيين أكثر مما اعتقده البعض في البداية. فالمظاهر المبتذلة لعرض الأزياء الذى جرى في حديقة البيت الأبيض يوم الاثنين ١٣ سبتمبر اثناء توقيع الاتفاق الفلسطيني- الاسرائيلي، والمشهد المهين لياسر عرفات وهو يشكر الجميع على تعليق معظم حقوق شعبه، والوقار الشكلي لبيل كلينتون في أداء دوره كامبراطور روماني في القرن العشرين يسوق ملكين تابعين من ملوك الامبراطورية نحو حظيرة الوفاق والخنوع، كل هذه المناظر المبهرة لن تنجح إلا لأجل قصير في إخفاء الأبعاد المذهلة حقا للاستسلام الفلسطيني.

وفي البداية لنسم الاتفاق المذكور باسمه الحقيقي: إنه أداة الاستسلام الفلسطيني، أو بتعبير آخر: فيرساى فلسطينية. والأسوأ من ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية كان في وسعها، وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية على الأقل، أن تحصل بالتفاوض على اتفاق أفضل من الاتفاق الراهن، الذى لا يتجاوز كونه نسخة معدلة من مشروع آلون، وعلى اتفاق لا يتطلب كل هذه التنازلات لاسرائيل من جانب واحد. لكن قيادة المنظمة، لأسباب تعرفها هي أكثر من غيرها، رفضت تلك المسارات المفتوحة السابقة جميعها. وأسوق هنا مثالا واحدا كنت شاهدا عليه: في

أواخر السبعينات طلب وزير الخارجية الأمريكى آنذاك سايروس فانس أن أقنع ياسر عرفات بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، مع تحفظ تضيفه منظمة التحرير الفلسطينية (وتقبله الولايات المتحدة) ينص على إصرار المنظمة على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، إضافة إلى حقة فى تقرير مصيره. وقال فانس فى حينه: إن الولايات المتحدة ستعترف فى تلك الحال وعلى الفور بالمنظمة، وتشرع فى ترتيب مفاوضات بينها وبين اسرائيل. ورفض عرفات ذلك العرض رفضا قاطعا، كما رفض عروضا مماثلة أخرى. وبعد ذلك وقعت حرب الخليج وخسرت منظمة التحرير، بسبب موقفها من تلك الحرب الذى جر عليها الكوارث، مزيدا من مكانتها. وها هى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تبدد المكاسب التى حققتها الانتفاضة، والتى لم يتبق منها الآن شيئا سوى مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٨. واليوم حينما يقول دعاة الاتفاق الجديد: لم يكن أمامنا بديل، فإن الصياغة الصحيحة للمسألة هى: لم يكن أمامنا بديل لأن فرص البدائل العديدة الأخرى ضاعت منا أو أضعناها.

وعلينا الآن، ولكى نستطيع المضى قدما نحو الحصول على حقنا فى تقرير المصير - الذى لا معنى له دون أن تكون أهدافه الحرية والسيادة والمساواة، لا الخنوع الدائم لاسرائيل - أن نتعرف باخلاص على مواقع أقدامنا ونحن على أعتاب المفاوضات الخاصة بالاتفاق المؤقت. والمدهش على وجه الخصوص هو هذا العدد الكبير من الزعماء الفلسطينيين ومفكريهم، الذين لا يتوقفون عن وصف الاتفاق الجديد بانه انتصار. فقد قال نبيل شعث عنه: إنه حقق مساواة تامة بين الاسرائيليين والفلسطينيين. والواقع هو أن اسرائيل، كما قال جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى السابق، لم تتنازل أو تقدم أى شىء سوى قبولها الفاتر بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى ممثلة الشعب الفلسطينى. فكما قال أحد الحمائم، وهو داعية السلام الاسرائيلى عاموس عوز، فى سياق مقابلة مع هيئة الإذاعة

البريطانية جرت فى ١٤ سبتمبر من هذا العام: «إن هذا هو ثانى أكبر انتصار فى تاريخ الصهيونية».

وفى المقابل، يحمل اعتراف عرفات بحق اسرائيل فى الوجود فى طياته سلسلة طويلة من التراجعات: تراجع عن نصوص الميثاق الوطنى لمنظمة التحرير الفلسطينية، نبذ للمقاومة التى اصطلح على تسميتها «بالعنف والإرهاب»، إهدار لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ما عدا القرارين ٢٤٢و٣٣٨ اللذين لا يحويان كلمة واحدة عن الفلسطينيين أوحقوقهم أوتطلعاتهم. وتطوى منظمة التحرير ضمنيا بذلك صفحة قرارات دولية أخرى، يبدو أنها تعمل الآن، مع اسرائيل والولايات المتحدة، على تعديلها أو إلغائها، أعطت اللاجئين الفلسطينيين حقوقا منذ عام ١٩٤٨ ، منها إما التعويض أو إعادتهم إلى ديارهم. كما تنحى جانبا العديد من القرارات الدولية التى فاز الفلسطينيون بها، بما فى ذلك القرارات التى أصدرتها المجموعة الأوروبية، ودول حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى والجامعة العربية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، وكلها يدين إقامة المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة، والضم، والجرائم التى ترتكب ضد السكان الخاضعين للاحتلال.

وبهذا تضع منظمة التحرير الفلسطينية، على ما يبدو، حدا للانتفاضة التى لم تكن تجسد العنف او الإرهاب، بل حق الفلسطينيين فى المقاومة، على الرغم من استمرار الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة. فالاهتمام الأول فى الاتفاق الجديد هو أمن اسرائيل دون ذكر شىء عن أمن الفلسطينيين أمام الهجمات الاسرائيلية. وكان اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلى صريحا فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ١٣ سبتمبر فى حديثه عن استمرار اسرائيل فى الاستحواذ على السيادة، وإعلان أن اسرائيل ستتمسك بنهر الأردن، وبالحدود مع الأردن ومصر، وبالبحر، وبالاراضى بين غزة وأريحا، وبالقدس وبالمستوطنات وبالطرق. وليس هناك

في الاتفاق المذكور ما ينص على أن اسرائيل ستتخلى عن عنفها المستمر ضد الفلسطينيين، أو أنها ستقدم تعويضا لضحايا سياستها على مدى خمس وأربعين سنة، كما طلب من العراق أن يفعل إثر غزوه الكويت.

وفي الواقع لم يسبق لعرفات، أو غيره من الفلسطينيين المفاوضين في أوسلو، أن شاهد في حياته مستوطنة اسرائيلية. فهناك الآن أكثر من مائتي مستوطنة أغلبها في التلال والمناطق الاستراتيجية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد يتقلص بعضها ويتلاشى بمرور الزمن، لكن المستوطنات الكبيرة منها أقيمت لتبقى. ويصل ما بينها وبين رقعة اسرائيل نظام مستقل من الطرق التي تعوق الاتصال ما بين المراكز السكنية الفلسطينية. وتشير التقديرات إلى أن مساحة الأرض الفعلية التي تشغلها هذه المستوطنات، بالإضافة إلى المساحات المخصصة للمصادرة، تزيد على ٥٥ في المئة من مساحة الأراضي المحتلة كلها. بل إن منطقة القدس الكبرى وحدها، التي ضمتها اسرائيل اليها، تشمل حيزا كبيرا جدا من الأراضي المسروقة، لايقل عن ٢٠ في المئة من المساحة الكلية. وفي قطاع غزة تشكل المستوطنات الثلاث في الشمال، ومستوطنتا الوسط، والإثنتا عشرة مستوطنة في الجنوب على طول الخط الساحلي من الحدود المصرية مرورا بخان يونس، ما لا يقل عن ٣٠ في المئة من مساحة القطاع. يضاف إلى ذلك أن اسرائيل تستنفد الآبار في الضفة الغربية وتستهلك اليوم حوالي ٨٠ في المئة من مياهها في المستوطنات وأراضي اسرائيل ذاتها. وهكذا نجد أن اتفاق أوسلو قد تجاهل أو أرجأ مسألة سيطرة اسرائيل، بل وسرقاتها، سواء فيما يتعلق بالأراضي أو بالموارد المائية، حيث تم إرجاء قضية المستوطنات وتجاهل مسألة المياه.

بل وما هو أسوأ من ذلك، أن المعلومات المتعلقة بالمستوطنات والأراضي والمياه كلها بين يدى اسرائيل، وهى معلومات أخفى معظمها عن الفلسطينيين. وقد أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية لجانا فنية من

مختلف الأشكال والأنواع في الأراضي المحتلة (بمشاركة فلسطينيين من خارج هذه الأراضي) ولكن لا تتوفر سوى دلائل ضئيلة، إن كان هناك من دلائل أصلا، على استفادة الفلسطينيين في أوسلو من نتائج دراسات تلك اللجان. وبهذا يظل الانطباع بوجود فارق هائل بين ما حصلت اسرائيل عليه، وما تنازل عنه الفلسطينيون، أو تغاضوا عنه، قائما ومولدا الشعور بعدم التكافؤ.

وأنا أعتقد أن كل فلسطيني من أولئك الذين تابعوا مشاهد الاحتفال الذى أقيم في البيت الأبيض، شعر بأن مائة عام من التضحيات والحرمان والكفاح البطولي قد ضاعت هدرا. والأدهي من ذلك هو أن رابين قد نطق في ذلك الحفل بما كان ينبغي أن يقال على لسان الفلسطينيين، بينما نطق عرفات بكلمات تنم بكل معانيها عن أنه توصل إلى عقد إيجار لا إلى اتفاق سلام. فقد ظهر الفلسطينيون أمام العالم، وكأنهم لم يتعرضوا أبدا لاضطهاد الصهاينة، وبدوا وكأنما هم جناة الأمس النادمون على فعلتهم اليوم. أما الآلاف الذين قتلهم الاسرائيليون من جراء قصفهم مخيمات اللاجئين والمستشفيات والمدارس في لبنان، والـ٨٠٠ ألف فلسطيني من النازحين منذ عام ١٩٤٨ (الذين يبلغ عدد أحفادهم ثلاثة ملايين معظمهم لا يحمل جنسية بلد معين)، وغزو أراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم وتدمير اكثر من ٤٠٠ قرية فلسطينية، واجتياح لبنان، ناهيك عن وحشية الاحتلال العسكرى الاسرائيلي طيلة ستة وعشرين عاما، فهذا كله «عنف وإرهاب» ينبغي على الفلسطينيين (لا الاسرائيليين) أن يتوقفوا عنه. لقد دأبت اسرائيل على وصف المقاومة الفلسطينية بأنها «إرهاب وعنف»، وبهذا تكون اسرائيل، حتى على صعيد صياغة العبارات في الاتفاق الجديد، قد تلقت هدية معنوية وتاريخية.

ولكن مقابل ماذا؟ لا شك أن اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية خطوة إلى الأمام، لكن هذه الخطوة الوحيدة تراجعت

بالفلسطينيين خطوات، فقد تخلينا بقبولنا إرجاء البحث في مسألتى الأرض والسيادة إلى حين اجراء المفاوضات الخاصة بالوضع النهائى، عن مطلبنا الثابت، والذى يحظى باعتراف دولي، بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبحت هذه الأراضى الآن وبمقتضى الاتفاق الجديد «مناطق متنازعا عليها». وهكذا حصلت اسرائيل، وبمساعدة فلسطينية، على ميزة أن تطرح مطلبا مساويا لمطلب الفلسطينيين -على الأقل- فى الأرض الفلسطينية. كما تضع اسرائيل فى حسبانها أن منظمة التحرير الفلسطينية بقبولها القيام بمسئوليات الأمن فى قطاع غزة -الذى حاول بيغن أن يعطيه للرئيس السادات قبل خمس عشرة سنة- قد تجد نفسها فى صدام مع منافسيها داخل غزة، ومن بينهم حركة حماس. يضاف إلى هذا أن الفلسطينيين بدلا من أن يصبحوا أقوى فى هذه الفترة الانتقالية، قد يزدادون ضعفا ويصبحون أكثر عرضة للضغط الاسرائيلي، وبالتالى أقل قدرة على تحدى المطلب الاسرائيلى، حين تبدأ الجولات الأخيرة من المفاوضات. ومن المهم ملاحظة أن اتفاق السلام الجديد لا يتطرق عمدا إلى قضية تحديد أى آلية واضحة للانتقال من الفترة المؤقتة إلى مرحلة لاحقة، فهل يعنى هذا -لا سمح الله- أن المرحلة المؤقتة هى فى الواقع المرحلة النهائية أيضا؟

لقد تكهن المعلقون الاسرائيليون، أمثال عوزى بنزيمان (صحيفة هاآرتس الاسرائيلية- ٣سبتمبر١٩٩٣)، بأن منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة رابين ستجريان في غضون ستة أشهر مفاوضات بشأن اتفاق جديد يرجئ الانتخابات إلى فترة أبعد، مما يسمح للمنظمة بالاستمرار في الامساك بزمام الامور. وقد تباهى ياسر عرفات مرتين على الأقل خلال هذا الصيف، بأن مجمل خبرته فى الحكم هى السنوات العشر التى «سيطر» فيها على الأوضاع في لبنان. وليس فى هذا ما يطمئن قلوب العديد من اللبنانيين والفلسطينيين الذين لا يزالون يحملون ذكريات محزنة عن تلك الفترة. بالإضافة إلى أنه ليس هناك سبيل واضح متوفر الآن لإجراء انتخابات

حقيقية. وليس من المتصور أن يؤدى فرض الأحكام من أعلى، إضافة إلى المخلفات القديمة والمترسخة للاحتلال، إلى اقامة مؤسسات ديمقراطية أو جماهيرية. وقد ذكرت الصحافة العربية أنباء غير مؤكدة عن أن منظمة التحرير الفلسطينية قد عينت بالفعل وزراء من داخل أوساطها المقربة فى تونس ونوابا للوزراء ممن تثق بهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ويذكر أن الدكتور حيدر عبد الشافى رفض عرضا بهذا الصدد. فهل سنشهد فى المستقبل القريب تطويرا للممارسة السياسية يؤدى إلى إقامة مؤسسات تمثيلية حقة؟ ليس فى وسع المرء أن يكون كثير التفاؤل وهو يرى عرفات يرفض بشكل قاطع أن يشاركه أحد السلطة، أو أن يتخلى عن أى جزء منها- ناهيك عن الأرصدة المالية التى لا يعرف أحد عنها شيئا وليست فى يد أحد سواه.

وترتبط منظمة التحرير باسرائيل فى مجالين محددين هما: الأمن الداخلى والتنمية داخل الأراضى المحتلة. وقد جرت لقاءات بين أعضاء أو مستشارى منظمة التحرير، ومسئولين فى جهاز المخابرات الاسرائيلى منذ اكتوبر من العام الماضى (راجع صحيفة بوسطن جلوب الامريكية - ١٧ سبتمبر١٩٩٣) لبحث المسائل الأمنية بما فيها أمن عرفات شخصيا. هذا فى الوقت الذى تمارس اسرائيل فيه أشد أعمال القمع ضد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. فالغرض إذن من هذا التعاون بالذات، هو اسكات أى رجل أو امرأة من الفلسطينيين الذين يريدون مقاومة الاحتلال الذى سيستمر، لأن الاتفاق ينص على إعادة نشر القوات الاسرائيلية لا الانسحاب الكامل. كما أن المستوطنين الاسرائيليين سوف يبقون ويعيشون، كما كان حالهم دوما، فى ظل قوانين خاصة يتولى الجيش الاسرائيلى تطبيقها. وبهذا تصبح منظمة التحرير ساعد اسرائيل فى فرض سيطرتها. وليس هذا بالأمر الذى يدخل السرور إلى قلوب معظم الفلسطينيين. والجدير بالذكر هنا، أن (حزب) المؤتمر الوطنى الافريقى،

وبعد أن فاز بالاعتراف السياسي به، ظل يرفض تقديم رجال شرطة من كوادره إلى الحكومة البيضاء قبل استكمال كافة مراحل المشاركة فى السلطة، وذلك كي لا يبدو فى مظهر الشرطي الذى يحمى مصالح البيض وحكومتهم. و قد سمعنا قبل أيام أنباء صادرة من عمان تفيد بأن ١٧٠ فردا من عناصر جيش التحرير الفلسطينى التى تتدرب هناك على اداء مهام الشرطة في غزة رفضوا الاستمرار فى التدريب لهذا السبب بالذات. فهناك تناقض مضمر، إن لم نقل صريحا، فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الجديدة التى يجرى الإعداد لها، فى الوقت الذى يوجد فيه حوالى ١٣ ألف معتقل فلسطينى داخل السجون الاسرائيلية. فهل تتسع هذه الترتيبات الأمنية لمعالجة وضع هؤلاء المعتقلين وحماية الأمن الفلسطينى؟

أما مسألة االتنمية، فهذه هى القضية التى يتفق عليها معظم الفلسطينيين، ولكن الحديث عنها يتسم بقدر كبير من السذاجة التى لا تتناسب على الاطلاق مع تعقيدات الواقع. فهناك توقع بأن يسهم المجتمع الدولى بمبالغ كبيرة لدعم المناطق التى تتمتع بشبه حكم ذاتى، كما يتوقع أن يسهم فلسطينيو الشتات فى ذلك، لا بل إنهم يعدون العدة لذلك. لكن سبل التنمية يتم تحديدها من خلال لجنة التعاون الاقتصادى الفلسطينية–الاسرائيلية المشتركة، بل إن الطرفين سيتعاونان، حسب نص الاتفاق الجديد: «بشكل مشترك أو منفرد مع أطراف إقليمية ودولية لدعم هذه الأهداف». واسرائيل بطبيعة الحال هى القوة المهيمنة اقتصاديا وسياسيا في المنطقة، يضاف إلى هذا أن قوتها هذه تترسخ بتحالفها مع الولايات المتحدة. فاذا وضعنا فى الحسبان أن أكثر من ٨٠ فى المئة من اقتصاد الضفة والقطاع يعتمد على اسرائيل، يتضح لنا أن اسرائيل هى التى ستسيطر –فى الأغلب– على الصادرات والمنتجات والعمالة الفلسطينية فى المستقبل المنظور. إن الغالبية العظمى من الشعب الفلسطينى، باستثناء قلة من أصحاب الأعمال والشرائح العليا من الطبقة المتوسطة، فقيرة لا تمتلك

أرضا، وتخضع لأهواء أصحاب الاعمال والتجار الاسرائيليين الذين يستخدمون الفلسطينيين كأيد عاملة رخيصة. ومن شبه المؤكد أن يظل الفلسطينيون على حالتهم الراهنة، من حيث الأوضاع الاقتصادية، على الرغم من أنه من المتوقع الآن أن يعملوا ضمن إطار قطاع الصناعات الخدمية الخاص، الذى يتوقع أن يسيطر الفلسطينيون على جزء منه، وهو الجزء الخاص بمعامل التجميع الصغيرة والمزارع والسياحة وما شابه ذلك.

وفى دراسة حديثة أجراها الصحفى الاسرائيلى اشيرى دافيدى (عدد ١٨٤ من مجلة ميريب - شهرا سبتمبر واكتوبر ١٩٩٣) ينقل عن دوف لوتمان رئيس رابطة الصناع الاسرائيليين قوله: «ليس مهما أن توجد دولة فلسطينية أو حكم ذاتى فلسطيني أو دولة فلسطينية-أردنية، بل يجب أن تبقى الحدود بين اسرائيل والأراضى (المحتلة) مفتوحة». فاسرائيل بمؤسساتها المتطورة، وعلاقتها المتميزة بالولايات المتحدة، وتمتع اقتصادها بالقدرة على الاندفاع والمخاطرة، سوف تتمكن من دمج المناطق المحتلة اقتصاديا وإبقائها تابعة لها على الدوام. ومن ثم تلتفت اسرائيل إلى العالم العربى مستغلة اتفاقها مع الفلسطينيين، والمكاسب السياسية الناجمة عنه كمنطلق إلى الأسواق العربية التى ستستغلها أيضا، بل يحتمل أن تسيطر عليها.

ومن وراء هذا كله تبرز الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة فى عالم اليوم، والتى يستند مفهومها عن «النظام العالمى الجديد» إلى الهيمنة الاقتصادية عبر بضع شركات عملاقة، وإلى إفقار الشعوب الأضعف، حتى فى المراكز الصناعية المتقدمة، إذا دعت الضرورة إلى ذلك. فالمعونة الاقتصادية لفلسطين تشرف عليها الولايات المتحدة وتتحكم فيها ملتفة حول الأمم المتحدة التى تعتبر بعض وكالاتها، مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة، فى وضع أفضل بكثير للاشراف على توزيع المعونات للفلسطينيين. كيف نأمن لوضع

كهذا؟ وأى منطق هذا الذى يجعلنا نتصور أن أمريكا يمكنها أن تقف فى صف الشعب الفلسطينى. لنأخذ مثالين من التاريخ الحديث: نيكاراغوا وفيتنام، وكلا البلدين عدو سابق للولايات المتحدة، بل إن فيتنام الحقت الهزيمة بالقوات الأمريكية فى الماضى، لكنها اليوم فى حاجة إلى الدعم الاقتصادى من واشنطن، التى تفرض مقاطعة مستمرة عليها، كما تقوم باعادة كتابة التاريخ بحيث يظهر «الإثم» الذى اقترفه الفيتناميون ضد الولايات المتحدة «ومبادرتها النبيلة» فى غزو بلادهم وقصف أراضيها قصفا وحشيا وتشريد سكانها. أما نيكاراغوا فقد تعرضت إبان فترة حكم الساندينيستا إلى هجوم متمردى حركة الكونترا المدعومة من الولايات المتحدة والتى بثت الألغام فى كافة الموانىء، وتعرضت البلاد آنذاك للتجويع والمقاطعة وكل انماط الأعمال التخريبية، حتى أتت انتخابات عام ١٩٩١ بالسيدة شامورو المدعومة من واشنطن إلى سدة الحكم. آنذاك وعدت الولايات المتحدة بتقديم الملايين الكثيرة من الدولارات كمعونة إلى نيكاراغوا، لكنها لم ترسل سوى ثلاثين مليونا فقط، ثم أوقفت المعونات كلها فى منتصف الشهر الماضي. واليوم تعانى نيكاراغوا ثانية من ويلات الحرب الأهلية والمجاعة. وهناك أيضا السلفادور وهايتى، اللتان لم يكن حظهما بأحسن من حظ نيكاراغوا. وباختصار، إن المرء حين يلقى بنفسه، كما فعل عرفات، فى أحضان «الرحمة» الأمريكية، فإنه سيجد نفسه، على نحو شبه مؤكد، يواجه المصير ذاته الذى واجهته من قبل بعض شعوب العالم الثالث الثائرة أو «الإرهابية»، التى قبلت أمريكا التفاهم معها بعد وعدهم لها بالتوقف عن مقاومتها.

و تمضى السيطرة على الموارد الاقتصادية والاستراتيجية لدول العالم الثالث، جنبا إلى جنب مع السيطرة على وسائل الاعلام التى لاحد لتأثيرها فى الأفكار والآراء. وقد رسمت وسائل الاعلام الغربية، على مدى السنوات العشرين الماضية، صورة سيئة جدا ومنفرة أخلاقيا لياسر عرفات. فكلما كان

يظهر في وسائل الإعلام، أو كلما كان يدور حديث بشأنه، لم يكن المرء يشاهده أو يسمعه دون أن تتبادر إلى الذهن الفكرة الوحيدة التي تريد وسائل الإعلام الغربية منه أن يجسدها وهى: قتل اليهود، ولاسيما النساء والأطفال الأبرياء. وفى غضون أيام قليلة، غيرت «وسائل الاعلام المستقلة» هذه صورة عرفات كليا، فأصبح الآن شخصية مقبولة، بل محبوبة، أسبغت شجاعته وواقعيته على اسرائيل ما تستحقه ! لقد تاب عرفات، وأصبح هو وشعبه إلى جانبنا «نحن»، وكل من عارض أفعاله السابقة أو انتقدها كان إما متشددا كالمستوطنين المنتمين إلى حزب ليكود، أو «إرهابيا» كأعضاء حركة حماس، حتى بات من المستحيل تقريبا أن يقول المرء أى شيء، ما عدا أن الاتفاق- الذى لم يقرأ أو يدرس فى معظمه وغير الواضح فى أكثر أجزائه والذى يفتقر إلى التفصيلات الهامة - هو «الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستقلال الفلسطيني».

ومشكلة وسائل الإعلام، هى نفسها مشكلة اتفاق السلام، حيث ينبغى على الناقد أو المحلل المستقل حقا، تحرير نفسه من هيمنة المنظومة الايديولوجية التى يخدم كل من اتفاق السلام وشبكة الـ سى. إن. إن مصالحها. ولكى يستطيع المرء القيام بمثل هذه المهمة، عليه أن يتحلى بالذاكرة الجيدة والتحفظ، بل والتشكك أيضا. فمع انه قد أصبح واضحا الآن أن حرية الفلسطينيين، بأى معنى حقيقى، لم ولن يسمح لها بالتحقق فى أى حيز يتجاوز الحدود الضيقة المفروضة من قبل اسرائيل والولايات المتحدة، إلا أن الهدف الحقيقى من وراء البث التلفزيونى المتواصل للمصافحة الشهيرة بين عرفات ورابين هو: أولا التأكيد الرمزى على النجاح العظيم الذى تحقق، ثانيا طمس حقائق الماضى والحاضر.

ولا يلزم إلا قدر ضئيل من الصدق مع النفس، ليتبين الفلسطينيون أن الاتفاق الجديد لايخدم، إلا على نحو سطحى، مصالح الغالبية العظمى من شعبهم الذى يفترض أن تمثله منظمة التحرير الفلسطينية. وصحيح أن

سكان الضفة والقطاع مبتهجون، وبحق، لانسحاب بعض القوات الاسرائيلية من هناك، ولتوقع تدفق أموال كثيرة لإنعاش منطقتهم. ولكن عدم الانتباه إلى مايستتبعه الاتفاق من تأكيد للاحتلال وللسيطرة الاقتصادية ولانعدام الأمن، ليس أكثر من خداع مرير للنفس. وهناك أيضا مشكلة الفلسطينيين الذين يعيشون فى الأردن، ناهيك عن آلاف اللاجئين منهم الذين يعيشون فى المخيمات داخل لبنان وسورية. كما أن الدول العربية «الشقيقة» كان لديها دوما قانونان: أحدهما للفلسطينيين والآخر لمواطنيها الأصليين. ولقد تصاعدت هذه الممارسات المتعسفة الآن، حيث نشهد اليوم عمليات الإعاقة والمضايقة على جسر اللنبى منذ الاعلان عن اتفاق السلام. ولا يملك المرء إلا أن يشعر بقدر غير هين من المفارقة، حين يسمع أن «البيروقراطية» الفلسطينية الجديدة يجرى تدريب أفرادها فى مصر، التى تتميز باكثر البيروقراطيات تعقيدا، والتى يحفل سجل بيروقراطيتها بالتعسف والقسوة فى معاملة الفلسطينيين.

ما العمل إذن؟ وما من جدوى للبكاء على ما ضاع هدرا كما يعظنا العديد من الفلسطينيين الآن . إن أول ماينبغى على الفلسطينيين القيام به، هو ألا يكتفوا بالحديث عن مزايا اعتراف اسرائيل بهم وقبول البيت الأبيض لهم، بل أن يتبينوا بجلاء المعوقات الضخمة على أرض الواقع. فليضع الفلسطينيون تشاؤم العقل قبل تفاؤل الرغبة. فليس فى وسع المرء أن يدخل التعديلات على وضع سيىء يعود فى الأساس إلى انعدام الكفاءة الفنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التى قبلت التفاوض باللغة الانجليزية– التى لايعرفها عرفات ولامبعوثه في أوسلو– ودون وجود مستشار قانونى (فقد استقال المفاوضان القانونيان الرئيسيان لمنظمة التحرير الفلسطينية احتجاجا على ما كان يجرى، ولم يبق سوى عرفات وثلاثة أو اربعة من مرؤوسيه فى مواجهة طاقم كامل من خبراء وزارة الخارجية الاسرائيلية) ، ودون أن يشترك– على مستوى الفنيين على الأقل– أشخاص

يتمتعون بالقدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، وليسوا مجرد أدوات لما قد أصبح الآن سلطة فلسطينية منفردة. وإنى لأشعر بأسى شديد حين أجد هذا العدد الكبير من المثقفين العرب والفلسطينيين الذين كانوا قبل أسبوع من توقيع الاتفاق يبكون ويتباكون بسبب أساليب عرفات الديكتاتورية، وتحكمه منفردا بأموال منظمة التحرير، وبسبب تجاوزات بطانته، وبسبب انعدام المحاسبة وتمحيص المواقف منذ حرب الخليج على الأقل، يغيرون الآن آراءهم بمقدار ١٨٠ درجة، ويكيلون المديح لعبقرية عرفات التكتيكية ويشيدون بأحدث انتصاراته! إن المسيرة نحو تقرير المصير لايمكن أن يقوم بها إلا شعب ذو طموحات وأهداف ديمقراطية، وإلا لما كان الشأن يعادل الجهد المبذول لتحقيقه.

علينا فى خضم هذه النشوة كلها والابتهاج بـ «الخطوة الأولى نحو إقامة الدولة الفلسطينية»، أن نذكر أنفسنا بأن ما هو أهم بكثير من إقامة دولة فلسطينية، هو نوع هذه الدولة. فكفانا نظم وطغم حاكمة من تلك التى ظهرت إلى الوجود فى عهود ما بعد الاستعمار. وكفانا خراب اقتصادى ومسخ للمجتمعات ونهب للثروات من ذلك الذى تلعب الاستثمارات الغربية الدور الرئيسى فيه. ولا يعنى القول بهذا السير فى ركاب الأصولية الدينية أو النزعات القومية ضيقة الأفق. فبقدر عدم صلاحية الأصولية الدينية لأن تكون «الإجابة» الصحيحة على مشكلات المجتمعات العلمانية الحديثة، فإن الاتجاهات القومية ضيقة الأفق لاتصلح لذلك أيضا. وليس إمكان اقامة دولة في فلسطين استثناء من ذلك، لا سيما في ضوء هذه البداية غير الميمونة، حيث يستطيع المرء لسوء الحظ، أن يرى نذر تزاوج مندفع بين فوضى الحرب الأهلية فى لبنان، وطغيان عراق صدام حسين.

ولكى نحول دون الوصول إلى هذه النهاية، علينا معالجة عدد من القضايا المحددة بوضوح: إحداها طبعا، مشكلة فلسطينيى الشتات، وهم

الذين أوصلوا عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى السلطة فى الأصل، وابقوهما فى سدتها. ولكن هؤلاء الفلسطينيين هم الذين أصبحوا اليوم بموجب الاتفاق منفيين و لاجئين أبديين. وبما أنهم يشكلون نصف مجموع عدد الفلسطينيين، فلا يمكن تجاهل حاجاتهم وتطلعاتهم، لاسيما حين يسعى الجميع إلى الحصول على دعمهم المادى والسياسى لغزة وأريحا. وتمثل المنظمات السياسية المختلفة التى «تستضيفها» سورية قطاعا صغيرا من المنفيين الفلسطينيين. ولا يزال لعدد مهم من المستقلين الذين استقال بعضهم، من أمثال شفيق الحوت ومحمود درويش، من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير احتجاجا على ما يحدث، دور فاعل على صعيد العمل الفلسطيني، لا بالإشادة أو التنديد من خارج الحلبة، بل بالتشجيع على إحداث تغييرات محددة فى هيكل منظمة التحرير، والسعى إلى تحويل المشاعر المنتشية بالنصر السائدة الآن إلى رؤية عقلانية تقترب من الواقع، والعمل على تعبئة المؤيدين وتنظيم أعضاء الجالية الفلسطينية المتفرقين فى جميع أنحاء العالم لمتابعة النضال نحو تقرير المصير. فقد اتسم أعضاء هذه الجالية، ومنذ بدأت عملية السلام فى مدريد، بفقدان التأثير والأثر والقيادة والمبالاة.

ومن أولى المهام على هذا الصعيد إجراء إحصاء عام للفلسطينيين، والعمل على ألا يتحول هذا الأمر إلي مجرد إحصاء بيروقراطي، بل أن يصبح الخطوة الأولي التى يحصل جميع الفلسطينيون بمقتضاها على حق الاقتراع. والمدهش أن اسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية– كل هؤلاء دون استثناء– كانوا على الدوام يعارضون إجراء هذا الإحصاء العام، إذ أن من شأنه أن يبرز وضع الفلسطينيين الحقيقى فى حجم يفوق الحد المطلوب في دول يفترض أن يظلوا غير مرئيين داخلها. كما أن تعدادا كهذا كان من شأنه أن يكشف لمختلف الحكومات الخليجية– قبل حرب الخليج– مدى اعتمادها على جالية أكبر مما ينبغي من «الضيوف». وكان الاعتراض

على إجراء ذلك الإحصاء، ينطلق فى المقام الأول من أن الفلسطينيين لوجرى إحصاؤهم ككل، رغم الشتات والحرمان، فسيقتربون بفعل عملية الإحصاء نفسها من ظفرهم بكيان أمة، ولا يعودون جماعة متفرقة من البشر. وفى رأيى أن عملية إجراء هذا الإحصاء، التى ربما تبعتها انتخابات فلسطينية يشترك فيها الفلسطينيون من جميع أنحاء العالم، يجب أن تتصدر جداول الأعمال الفلسطينية فى أى مكان، فعمل من هذا النوع سيكون بمثابة تحقيق تاريخى وسياسى للذات خارج الاطار الضيق، منزوع السيادة، الذى تم فرضه على الفلسطينيين. كما أنه سيجسد حاجتهم الملحة للمشاركة الديمقراطية، وهى المشاركة التى تم المصادرة عليها بالتحالف، السابق كثيرا لأوانه، بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن المؤكد أن هذا الإحصاء السكانى سيثير مجددا مسألة عودة الفلسطينيين من غير سكان الضفة أو القطاع. وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد جرى تقليصها لتطوى فى ثنايا قضية «اللاجئين» عموما– وهى التى أرجىء بحثها إلى حين إجراء المحادثات الخاصة بالوضع النهائى فى وقت ما مستقبلا – فإن الحاجة تقتضى الآن إثارتها وطرحها على بساط البحث. خاصة وأن هذه القضية تطرح نفسها الآن على العديد من الحكومات العربية. فالحكومة اللبنانية، على سبيل المثال، عبرت مؤخرا عن معارضتها الشديدة، وأيدها فى هذا الأمر قطاع واسع من اللبنانيين، لمسألة منح الجنسية اللبنانية للفلسطينيين المقيمين فى لبنان، والذين يتراوح عددهم بين ٣٥٠ و٤٠٠ ألف لاجىء، معظمهم فقير وبدون جنسية، وبلا أى أمل فى تحسن الاحوال. ويتكرر الموقف نفسه فى عدد أخر من البلدان العربية (راجع صحيفة كريستيان ساينس مونيتور– ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣). أى منطق هذا الذى يجعلنا نترك هؤلاء الذين دفعوا أفدح ثمن دفعه أى فلسطينى، كى يتعفنوا وتتعفن معهم قضيتهم، أو لكى يلقى بهم فى أماكن آخرى رغم أنفهم، بينما تتمتع اسرائيل بـمنح «حق العودة» لأى

يهودى فى العالم، وبينما يستطيع أى يهودى من أى مكان فى العالم، أن يصبح مواطنا اسرائيليا ويعيش فى اسرائيل فى أى وقت. إن هذا التفاوت العجيب فى الحقوق، التى أنكرت على الفلسطينيين لأكثر من نصف قرن، يجب أن يزول. و لا يمكن أن يخطر على بال أحد أن يرغب جميع اللاجئون الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨ فى العودة إلى رقعة صغيرة من الأرض، كالتى يقترح أن تقام عليها الدولة الفلسطينية. ولكن ما لايمكن قبوله، من ناحية أخرى، هو أن يطلب منهم أن يقبلوا بـ «إعادة توطينهم» فى أماكن أخرى، أو أن يتخلوا عن آمالهم بشأن عودتهم إلى ديارهم أو تعويضهم.

وينبغى على منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين المستقلين أن يقوموا فورا - استباقا للمحادثات الخاصة «بالوضع النهائى» - بفتح ملف هذه القضية التى لم يعالجها اتفاق أوسلو، ألا وهى قضية طلب التعويض للفلسطينيين الذين كانوا ضحية هذا الصراع الطويل الدامى. وبالرغم من رغبة الحكومة الاسرائيلية، التى عبر عنها رابين بصراحة فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى واشنطن، فى أن تغلق منظمة التحرير الفلسطينية «ما يدعى بسفاراتها» - حسب تعبيره - يجب أن يبقى عدد معين من هذه المكاتب مفتوحا للمطالبة بالحقوق الفلسطينية، مثل عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم ورد حقوقهم وممارسة الضغط لتحقيق ذلك. ولكن منظمة التحرير للأسف الشديد لا تعير هذا الأمر الإهتمام الكافى، بل إنها ماضية فى السبيل الذى يتفق مع رغبة رابين، حيث نجدها تقلص مسئوليات مكاتبها فى الخارج وعدد العاملين فى تلك المكاتب، الأمر الذى يؤدى إلى إشاعة روح الاحباط وفقدان الحماسة وسط من تبقى من المسئولين فى هذه المكاتب.

وخلاصة القول، علينا أن نعلو فوق حالة الاستسلام للذل الذى جرى التفاوض على اتفاق أوسلو فى أجوائها («سنقبل بأى شىء طالما

تعترفون بنا»)، ونواصل النضال من أجل تحقيق شروط أفضل تتيح لنا الظفر باتفاقات تلبي الطموحات الفلسطينية الوطنية، لا طموحات المجلس البلدى الضيقة. وهذا النضال يتضمن بالضرورة مقاومة الاحتلال الاسرائيلى الجاثم على الصدور إلى آجال غير محددة. فينبغى على الفلسطينيين والشرفاء من جميع أنحاء العالم أن يستمروا فى رفع أصواتهم ضد الاحتلال والاستيطان، طالما استمر هذا الاحتلال والاستيطان، سواء أضفت منظمة التحرير عليهما الشرعية أم لا. لقد تجاهلت اتفاقات أوسلو والرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير واسرائيل، والخطب التى القيت فى واشنطن قضية ما إذا كانت أعمال العنف التى أعلنت المنظمة نبذها تشمل المقاومة السلمية والعصيان المدنى وما شابه ذلك. فهذا هو الحق الذى لا يمكن إنكاره على أى شعب حرم من سيادته واستقلاله الكاملين، ويجب علينا مساندة هذا الحق باستمرار.

فها هى منظمة التحرير الفلسطينية الآن، شانها شأن العديد من الحكومات العربية غير الديمقراطية، والتى لا تحظى بتأييد شعبى فى بلادها، تصف معارضيها بالإرهابيين والأصوليين كى تستأثر وحدها بالسلطة. وهذه هى الغوغائية بعينها. إن حركتى حماس و الجهاد الاسلامى تعارضان اتفاق أوسلو، لكنهما أعلنتا اكثر من مرة أنهما لن تستخدما وسائل العنف ضد الفصائل الفلسطينية الأخرى. يضاف إلى هذا أن المؤيدين لهاتين الحركتين لايشكلون أكثر من ثلث مجموع السكان فى الضفة والقطاع. أما الفصائل التى تتخذ من دمشق مقرا لها فانطباعى الشخصى هو أنها مقيدة الحركة ولا تحظى بمصداقية واسعة فى أوساط فلسطينية عديدة. وليس صحيحا أن هذه المنظمات هى وحدها المعارضة للاتفاقية، فالمعارضة الفلسطينية تضم أيضا فصيلا من العلمانيين الملتزمين بالتوصل إلى حل سلمى للصراع، والذين ينهجون السبيل الواقعى والديمقراطى. ويشرفنى أن أنتمى لهذا الفصيل الذى أعتقد أنه أكبر حجما مما يفترض هذه الأيام.

والنقطة المركزية في نضال هذا الفصيل من المعارضة، هي الحاجة الملحة إلى الإصلاح داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي عليها أن تدرك الآن أن شعار «الوحدة الوطنية» لم يعد يصلح كذريعة لتبرير عدم كفاءتها والفساد المنتشر في صفوفها واحتكارها للسلطة. وللمرة الأولى في التاريخ الفلسطيني لايمكن إتهام هذه المعارضة بالخيانة الوطنية أو بالعمالة للعدو الصهيوني، طالما أن قيادة منظمة التحرير هي التي تتعاون الآن مع اسرائيل. إننا نقف ضد الطائفية الفلسطينية والولاء الأعمى للزعامة، ونتمسك بالالتزام بالمبادىء الديمقراطية الأصيلة الداعية إلى المحاسبة وأداء المهام القيادية على الوجه الأكمل، وهما الأمران اللذان سعى دعاة القومية ذات النزعة الهتافية الانتصارية إلى إجهاضهما. وأظن أن قاعدة حركة المعارضة لتخبط منظمة التحرير وانعدام كفاءتها لسنين طوال ستتسع داخل أوساط فلسطينيي الشتات، لكنها ستضم أيضا أشخاصا وفئات من داخل الأراضي المحتلة.

وأخيرا، هناك المسألة الملتبسة الخاصة بطبيعة العلاقات بين الاسرائيليين والفلسطينيين الذين يؤمنون بحق تقرير المصير للشعبين بالتبادل والتساوي. فشعبانا مشتبكان في الصراع ومساهمان فيه ومشتركان في تاريخ واحد من الاضطهاد إلى أعماق أبعد مما يمكن أن يسمح بإقامة الاحتفالات أو المهرجانات الصاخبة على الطريقة الأمريكية، بهدف التئام الجراح والانطلاق نحو سبيل جديد. فلا تزال هناك ضحية ولا يزال هناك جلاد. والأرضية الوحيدة التي يمكن أن تجمع الشعبين معا، هي أرضية الكفاح المشترك لوضع حد لمظاهر عدم المساواة. فعلى الاسرائيليين المؤمنين بالسلام أن يضغطوا على حكومتهم لإنهاء الاحتلال، والتوقف عن مصادرة الأراضي والممتلكات، ووقف إقامة المستوطنات. فلم يعد لدى الفلسطينيين الكثير كي يقدموه. وينبغي الآن أن يشترك الطرفان معا بجدية في خوض

المعركة ضد الفقر والظلم والنزعة العسكرية، وأن يتم التخلى عن المطالبات الشعائرية بتوفير الأمن النفسى للاسرائيليين، الذين إن لم يتوفر لهم هذا المطلب الآن فلن يتوفر لهم مطلقا.

اكتوبر سنة ١٩٩٣

من يتولى مسئولية الماضى والمستقبل؟

يلمس المرء في غمرة النتائج المترتبة على «إعلان المبادئ» بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والوثائق المتعلقة بالاعتراف المتبادل، تحولا مفاجئا في المفاهيم لم تكن سوى القلة القليلة على استعداد له. وبالطبع لا تشكل هذه الوثائق، في حد ذاتها، اتفاق سلام كامل. ولا توجد، رغم تصريحات العديد من المتفائلين بسبب نظرتهم العملية إلى الأمور، دولة فلسطينية مستقلة قائمة بالفعل عاصمتها القدس. ومع ذلك فقد طرأ تغير كبير على الأجواء المحيطة بمسيرة الكفاح الفلسطيني، بعضه حافلا بالمفارقة والتراجيديا في آن. فقبل بضعة ايام، وخلال مؤتمر لم يشهد حضورا كبيرا دعت إلى عقده في واشنطن الجمعية الوطنية للأمريكيين العرب، وهي جماعة ضغط تقول إنها تتحدث بلسان «المصالح العربية» وتعمل لها، ألقى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى السابق خطابا عجيبا يمكننا أن نقول إن موضوعه الرئيسى كان الزعم بأن أولوية الفلسطينيين القصوى اليوم ليست قضية الاستقلال أو إقامة الدولة أو حقوق الإنسان، وإنما مسألة الأمن الاسرائيلى . وقال : «إذا لم يحقق الحكم الذاتي ظروف أمن أفضل بالنسبة إلى اسرائيل، فلن يكون هناك حكم ذاتى للفلسطينيين» .

وفى الحقيقة لقد أغدقت الحكومات الأمريكية المتعاقبة خلال السنوات العشرين الأخيرة الأموال التى فاقت مبالغها حتى الآن الـ ٨٠ بليون دولار من أجل أمن اسرائيل . وتقوم فكرة بيكر على أن الولايات

المتحدة ليس فى وسعها تحقيق السلام فى الشرق الأوسط وحمل اسرائيل على الامتثال لنصوص إعلان المبادئ الذى قبلت به فى أوسلو، إلا بالاستمرار فى إغداق الأموال من أجل أمن اسرائيل، مع كسب أصوات الفلسطينيين أيضا إلى هذه الحملة. غير أن الحقائق بالطبع تثبت خطأ هذه الفكرة، حيث توضح هذه الحقائق أن الدعم الأمريكى لاسرائيل هو الذى مكنها من أن تغزو لبنان أكثر من مرة، ومكنها من الاستمرار فى احتلالها للأراضى العربية ٢٦ عاما، وهو الذى سهل لها الاحتفاظ بالتفوق العسكرى النوعى على الدول العربية مجتمعة. زد على ذلك استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو فى مجلس الأمن الدولى لإبطال مفعول ٢٩ قرارا تندد باسرائيل، واستمرارها فى بناء المستوطنات اليهودية غير القانونية، واستمرارها فى إبعاد الفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة، وخرقها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة. وقد طمأن هذا كله اسرائيل على «أمنها» وأكد فى الوقت ذاته عقم الضغوط الدولية عليها.

ولكن الغريب حقا هو أن فكرة بيكر هذه لم تصطدم بآذان صماء، بل لقد حظيت بدعم من بعض أوساط الأمريكيين العرب. فقد نقلت مجلة «كريستيان ساينس مونيتور» عن جيمس زغبى، وهو من أنشط الأمريكيين العرب قوله: إن استمرار المعونة الأمريكية لاسرائيل هو أحد أولوياته، لأن التحرك السلمى الراهن بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل سيظل فى خطر بدون هذه المعونة، حسب رأيه. وقد دهشت لموقفه هذا، فجيمس زغبى أحد مؤسسى الحركة المعروفة بـ «حملة حقوق الإنسان الفلسطينية». وهو بإتخاذه هذا الموقف، الذى طالما كان المطلب المتكرر لجماعات الضغط الموالية لاسرائيل، يقف فى موقع يتعارض مع انتمائه السابق، بل إن هذا الموقف يضعه ضمنيا فى معسكر المنظمات اليهودية - الأمريكية التى لا هم لها سوى تأمين تدفق المعونات إلى اسرائيل.

كما انتشرت أنباء تفيد أن الجمعية الوطنية للأمريكيين العرب

أقامت حفل غذاء لـ بن اليسار، وزير الاسكان الاسرائيلى المسئول عن بناء المستوطنات، والمعروف بانحيازه ضد مصالح الفلسطينيين. والانطباع القوى الذى يخرج به المرء من كل هذا، هو أن منظمة التحرير الفلسطينية تسعى فى أجواء كل من الولايات المتحدة وأوروبا إلى ربط مصالحها بمصالح اسرائيل. وعلى قدر علمى، لم تجر مناقشات واسعة أو مفتوحة للبحث فى هذا التطور البارز حقا. كما لم يحدث أن دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد اجتماع للبحث فى الاوضاع المستجدة فى الأراضى المحتلة نظرا لانعكاساتها المهمة كذلك على فلسطينيى الشتات الذين تتصل المنظمة بهم، ومنهم أصحاب رؤوس الأموال والمهندسون والاقتصاديون والأطباء، لتقديم العون لإعادة بناء المجتمع الفلسطينى فى إطار الحكم الذاتى المقترح.

أما الأمر الثانى الجدير بالتأمل فهو وجهات النظر المتعارضة جذريا لكل من منظمة التحرير واسرائيل فيما يتعلق بإعلان أوسلو. فقد دأب قادة المنظمة فى تنقلاتهم من الشرق الاقصى إلى المغرب العربى، على القول بأن ما توصلوا إليه هو إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. فى حين تذكر وثائق الاتفاق ذاتها (هل اهتم أحد بقراءتها؟)، ويقول الزعماء الاسرائيليون: إن ما سيحدث هو إعادة نشر القوات الاسرائيلية داخل الأراضى المحتلة. وبعبارة أخرى فقد ذكر الجنرال ايهود باراك رئيس اركان الجيش الاسرائيلى فى مقابلة إذاعية بمناسبة رأس السنة العبرية: «إننا نستعد لإعادة نشر قواتنا فى منطقة أريحا وقطاع غزة. أما بالنسبة إلى بقية المناطق فلم تتغير مهماتنا، وكل شيء سوف يستمر كالمعتاد». والاسرائيليون - للأسف - لديهم القدرة على فرض ما يريدون، واتفاق أوسلو، رغم عمومية بنوده، يحتوى على نصوص كثيرة تتبنى الرؤية الاسرائيلية. والمصاعب التى واجهها المفاوضون الفلسطينيون فى طابا مؤشر، إن كان الأمر يحتاج إلى أى مؤشر، يدل على أن مصالح منظمة التحرير واسرائيل ليست مصالح متطابقة، بل وإنه من الخطأ الفادح التصرف حيالها كما لو كانت كذلك.

والمشكلة الكبرى هنا هي نظرة منظمة التحرير الفلسطينية الحالية إلى نفسها وتاريخها وأهدافها. فالكثير منا أيد المنظمة، لا حين وعدت بتحرير فلسطين وحسب، بل حين قبلت فى عام ١٩٨٨ قرار التقسيم والاستقلال الوطني فوق ٢٠ في المئة فقط من أرض فلسطين. لكننا نرى اليوم أن «إعلان المبادئ» الجديد شديد الشح في التطرق إلى أى شيء يتعلق بالحقوق الفلسطينية أو ما شابهها، جزئيا أو كليا. فلا تزال اسرائيل ترفض تنفيذ نصوص اتفاقية جنيف الرابعة، ولا تزال أوضاع اللاجئين كما هى، وليست هناك آلية عمل لتصحيح ما يصفه «مركز المعلومات الخاصة بحقوق الانسان الفلسطيني» في أحد تقاريره بأنه: «انتهاكات اسرائيلية واسعة ومدروسة لحقوق الانسان». بمعنى آخر، إن الفلسطينيين، مثلى ومثل آخرين كثيرين، الذين يريدون أن تظل منظمة التحرير الفلسطينية رمز المعركة من أجل نيل الحقوق الفلسطينية وتقرير المصير، يشعرون الآن أن المنظمة تتجاهل الحاجة إلى استمرار اليقظة والاستقلالية فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية، أو أنها قللت من أهمية هذا الأمر.

لقد ركزت بنود «إعلان أوسلو» والاجتماعات السرية «الأمنية» التى جرت بين اثنين من الفلسطينيين و جهاز الموساد قبل عام، على أمن المستوطنات والجيش الاسرائيلى فى المناطق المحتلة. واليوم يستطيع المستوطنون الاسرائيليون أن يفعلوا ما يحلو لهم، لأن الجيش الاسرائيلى «وإعلان المبادىء» يحميانهم، فى حين يحرم الفلسطينيون تماما من الحماية، وهم الذين تركت حقوقهم، ناهيك عن حاجاتهم الأمنية، معلقة أو مؤجلة إلى حين إجراء مفاوضات جديدة.

نحن هنا أمام تحول لافت، وإن لم يحظ بالاهتمام اللازم، فى إحساس منظمة التحرير الفلسطينية بهويتها. فقد تحولت من مؤسسة وطنية تقف فى وجه الممارسات الاسرائيلية إلى شريك لاسرائيل، وإن ربما شريك على مضض. وهذا الأمر شديد الأثر على تصورنا لتاريخنا وفهمنا إياه. فإذا

اعتبرنا ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ذروة هذا التاريخ، ستبدو معظم أقوالنا وخطبنا وتصرفاتنا فى الماضى خطأ فادحا مضينا فى ارتكابه طويلا، وعلينا أن نكفر عنه اليوم ونشرع فى تصحيحه. ولكن هل كان أحد طموحاتنا المستترة حقا -كشعب- أن نضمن أمن اسرائيل، وأن نضغط على الولايات المتحدة كى تستمر فى إرسال معوناتها الاقتصادية والعسكرية السنوية البالغة نحو خمسة بلايين دولار إلى اسرائيل ؟

عندما يخطئ المرء فى قراءة تاريخه، فإنه بالضرورة سوف يسيىء قراءة تاريخ الآخرين. فهل يمكننا القول - وما ستكون حجتنا فى ذلك - إن اسرائيل كانت تبحث دوما عن سبيل لحماية المصالح الفلسطينية، وإنها قد عثرت عليها أخيرا؟ لقد طرأ بالطبع تغيير على السلوك الاسرائيلى (بفضل المقاومة الفلسطينية على الأقل)، لكن ليس فى وسعنا أن نفترض أن اسرائيل تخلت عن ماضيها وعن مطالبها بالسيادة ونظرتها إلى نفسها، وعن «قانون العودة» الذى تتمسك به الخ. يضاف إلى هذا أن حقائق الحياة اليومية، التى يسعى أغلبنا إلى تحسين ظروفها بالنسبة إلى جميع الفلسطينيين، وليس الموجودون فى الضفة الغربية وقطاع غزة وحدهم، هى فى الواقع معركة إرادتين متصارعتين: إرادتنا وإرادتهم.

إن السلام فى جوهره يعنى السلام بين طرفين متكافئين، بل يعنى الحرية والمساواة لكلا الشعبين. ولايعنى السلام بقاء شعب خاضع لشعب آخر يحتكر الأمن وكل الحقوق، وإنما يعنى قبل كل شيء أن نقرأ تاريخنا -فلسطينيين وعربا- باعتباره تاريخا له مقوماته واتساقه. ولا يمكن لنا أن نتنازل عن كل هذا الآن، لنقفز إلى عربة الدعاية الاسرائيلية التى ليست فى حاجة إطلاقا إلى مساعدتنا. لقد دأبت الحركة الصهيونية على تزييف تاريخنا وواقعنا كشعب، على حين كرسنا حيزا كبيرا من نضالنا لإزالة المفاهيم الخاطئة عن عدم وجودنا وغياب استقلالنا. لقد اكتسبنا هوية سياسية عصرية بفضل كفاحنا الذى هو اليوم أبعد ما يكون عن الاكتمال.

وينبغى علينا أن نصعد الآن إحساسنا بتاريخنا وماضينا إلى مستوى أكمل وأعمق وأكثر وعيا، لا أن نفعل العكس. إن تاريخنا هذا ينبغى أن يكتب بأيدينا لا بأيدى وزير الخارجية الأمريكى ولا بأيدى أعضاء الحكومة الاسرائيلية. فإذا لم نتول نحن مسئولية تاريخنا، فما الذى يتبقى لنا من المستقبل؟

نوفمبر سنة ١٩٩٣

حقائق.. حقائق.. مزيد من الحقائق

يتضح بمزيد من الجلاء مع مرور الأسابيع، أن الشعب الفلسطيني الفقير غير المتأهب– والمنقسم بالضرورة– قد أرغم ببطء على إتخاذ مواقف على الأرض أعدها الاسرائيليون سلفا. فهؤلاء، بحكم أنهم يملكون معظم الأوراق – الارض والماء والمستوطنات والأمن، بل وفوق كل شيء القدس – يتفاوضون على تفاصيل اتفاقات أوسلو من موقع قوة. وقد صادفت مفاوضات اللجان الأمنية في القاهرة عقبات عدة نجمت كلها عن المساعي الفلسطينية التي جاءت متأخرة لتحدى السيطرة الاسرائيلية، وهي متأخرة نتيجة لما تم الإقرار به في أوسلو.

وأعتقد أن هذه اللجان كانت تعقد أصلا اجتماعات سرية لإخفاء الضعف وعدم التنسيق، وعدم الاستعداد الفلسطيني في مواجهة خبراء اسرائيليين مسلحين بالحقائق والملفات، وسلطة لا رادع لها. لقد عجزنا حتى الآن عن اجراء تعداد لإحصاء شعبنا. بل نحن نعتمد على اسرائيل لتزويدنا بحقائق عن الأرض والماء، حيث لم نتمكن حتى يومنا هذا من تنمية مصادرنا الخاصة التي نستقي منها معلومات يمكن الركون إليها. فهل توجد خريطة فلسطينية دقيقة قابلة للاستخدام للضفة الغربية وغزة والقدس؟

إن عددا متزايدا من الفلسطينيين يشعر الآن بالاحباط بعدما اتضح أن الأموال لم تأت، وبعد ما بدأت تنتشر كل يوم أنباء اوتوقراطية قيادة

منظمة التحرير الفلسطينية وعجزها وفسادها، كما يبدو أن وحشية الاحتلال تزداد مع مرور الايام.

وأينما توجه المرء هذه الأيام، فإنه يسمع الشكوى من افتقاد البدائل (وكأنما نحن محكومون تماما بمعطيات محددة سلفا!)، ويسمع عن الحاجة إلى نقد «بناء». ولننحى جانبا العجز الأساسى، صعب للعلاج فى رأيى، الذى تعانى منه منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها ومؤسساتها المتداعية، ولنتأمل ذلك الجانب من الوضع الراهن الذى يكشف عن أزمة ثقافية وأخلاقية أشد خطورة من مجرد العجز والفساد.

وما أعنيه هنا هو عجزنا التاريخى كشعب عن التركيز على مجموعة الأهداف الوطنية، والإصرار على متابعتها بطرق ومبادىء تناسب تلك الأهداف. فإذا قلت مثلا إنك تريد أن تسافر إلى القمر فمن العبث أن تحزم فى حقيبتك معدات الانزلاق على الجليد، وأن تشترى آلة ثمينة للتصوير تحت الماء، وإنما ينبغى أن تكون لديك خريطة دقيقة للغاية وحديثة للقمر، إلى جانب سفينة الفضاء المطلوبة، والغذاء الكافى بالطبع، والتدريب والصبر اللازمين حتى تصل إلى هناك.

لقد كان النضال من أجل فلسطين منذ البداية هو معركة من أجل السيادة على الأرض. وكان شعار المستوطنين الصهاينة بزعامة حاييم وايزمان «دونم آخر، عنزة أخرى». وتملك اسرائيل وحدها الآن أرض فلسطين التاريخية كلها، على الرغم من أن عددا كبيرا من السكان الفلسطينيين – بما فى ذلك ٨٠٠ الف فلسطينى من مواطنى اسرائيل– يقيمون هناك. وكانت الفكرة الصهيونية تهدف دوما إلى تنسيق خطوات محددة فى إطار مبدأ توجيهى لايتغير إلا نادرا. وهكذا يفرض الاسرائيليون السيادة ويشيدون المستوطنات، ويأخذون الأرض والماء، ويبنون الطرق، وينشرون القوات المسلحة.

ولكن الأسلوب العربى كان - و ما زال- هو إعلان مقولات فضفاضة ممعنة فى العمومية، على أمل أن التعامل مع التفاصيل العينية لاحقا سيؤدى إلى تحقيق المهمة المطلوبة بشكل أو بآخر. ويبدو أن هذا المنطق كان وراء قبول منظمة التحرير الفلسطينية لإعلان المبادئ الذى تم التوصل إليه في أوسلو، على أساس أن الحكم الذاتى الفلسطينى المحدود سيقود بطريقة ما إلى الاستقلال إذا ما تم إصدار عدد كاف من البيانات الرنانة التى تتحدث عن دولة فلسطينية مستقلة. وهكذا دخلنا مرحلة التفاوض على التفاصيل (مثلا: أى مناطق من أريحا وغزة هى المعنية بالاتفاق) بلا خطط أو معرفة بالتفاصيل الدقيقة. وهكذا دخل الاسرائيليون المفاوضات متسلحون بالخطط والأرض والخرائط والمستوطنات والطرق، أما نحن فكانت لدينا أمانى الحكم الذاتى والانسحاب الاسرائيلى، دون تفاصيل، ودون القوة اللازمة لتغيير أى شيء تغييرا كبيرا. المطلوب إذن: اتقان التعامل مع التفاصيل.

ومن المؤكد أن أى فكرة عمومية من قبيل «حكم ذاتى محدود»، قد تقود إما إلى المزيد من الاستقلال، أو بالقدر نفسه إلى مزيد من التبعية والهيمنة. وفى كلا الحالين يصبح الواجب الرئيسى للفلسطينيين أن يعرفوا ويفهموا الخريطة العامة للأراضى التى رسمها الاسرائيليون، وأن يطوروا من ثم أساليب فعلية للمقاومة. (فى تاريخ الغزو الاستعمارى كان المنتصر دوما هو أول من يرسم الخرائط، لأن الخرائط هى دائما أدوات الفتح، يجرى رسمها أولا ثم تنفيذها لاحقا. فالجغرافيا إذن هى فن الحرب، لكنها يمكن أن تكون ايضا فن المقاومة، إذا كان بحوزة الطرف الآخر خريطة واستراتيجية مغايرتان).

ويستهدف جوهر الخطة الاسرائيلية للسيطرة على الأراضى - نظريا وتفصيليا - تحقيق ما يلى:

أ – سيطرة تامة على الاراضى الواقعة ضمن حدود قبل عام ١٩٦٧.

ب – منع الفلسطينيين الذين يعيشون فى الأراضى المحتلة من ممارسة حكم ذاتى حقيقى، وذلك بالاحتفاظ بالقدس موحدة قابلة للتوسع على الدوام لتكون مركزا لشبكة تمتد حتى الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك فإن مخططات اسرائيل بشأن القدس وممارساتها داخلها هى التحدى الرئيسى الذى يواجه الفلسطينيين.

ومبلغ علمى أن القدس لم تكن فى أى يوم محور استراتيجية فلسطينية مكثفة، ولم تكن هناك مطلقا حملة منظمة لمقاومة السيطرة الاسرائيلية على المدينة والمناطق المحيطة بها. وهكذا فإن «خيار غزة–أريحا» يبدو مثل فخ أو خطة محكمة لإلهاء الطاقات الفلسطينية بمهمة السيطرة على الأطراف البعيدة وإدارتها، بينما يترك القلب للاسرائيليين.

والفكرة الاسرائيلية كما يصفها الخبير الهولندى يان دى يونغ، هى إحاطة القدس بحلقتين من المستوطنات متحدتى المركز (إحداهما تضم مستوطنات راموت ونيف ياكوف وتالبيوت وجيلو، وتضم الثانية مستوطنات رخس شوجات وهارهوما حيث تجرى عمليات التشييد حاليا)، تحيط كل منهما بالأخرى، ويشكل ذلك من حيث المساحة معظم وسط الضفة الغربية من بير زيت فى الشمال، حتى ضواحى الخليل فى الجنوب. ولن تواجه اسرائيل أى تحديات تذكر فى نطاق هذه المساحة الكبيرة، وذلك على الرغم من أنها ستسمح بممارسة حكم ذاتى فى «وحدات منفصلة من الأراضى» فى هذه المناطق وفى مناطق أخرى من الأراضى المحتلة. وهكذا فإن الضفة الغربية وقطاع غزة بأكملهما قسما أصلا إلى عشرة كانتونات أو أحد عشر كانتونا، تعبرها ممرات تبدأ من القدس وتتجه إلى الشرق والجنوب لاقامة المستوطنات والطرق، وكلها تسيطر عليها اسرائيل. بل لقد تم تقديم اقتراح ببناء مدينة جديدة تتسع لما يقرب من ٣٠٠ الف شخص

تسمى القدس بالقرب من منطقة حزمة (أى وراء نطاق الحلقتين المشار إليهما). ويقضى الاقتراح هذا بأن تعطى المدينة الجديدة هذه للفلسطينيين بديلا عن القدس الحقيقية.

بيد أن النقطة الرئيسية التى يثيرها الخبير الهولندى دى يونغ، هى أنه بينما يخطط الاسرائيليون ويباشرون الاستيطان والسيطرة، لم يتوصل الفلسطينيون حتى الآن إلى استراتيجية لمقاومة تلك الخطوات، سواء أكان ذلك من خلال إقامة مشاريع جماعية لبناء مرافق عامة، أو بجعل القدس مركزا لخطة هدفها الاستقلال. وفى كلا المثالين، وبحكم أن الرؤية الاسرائيلية تستهدف تقسيم السكان الفلسطينيين إلى «جزر وكانتونات ومناطق صغيرة يسهل احتواؤها»، فان دى يونغ يشير على الفلسطينيين ردا على ذلك: «أن يعتبروا أنفسهم جزءا من وحدة أكبر»، لاتكون القدس فيها محصورة فى شارعى صلاح الدين والسلطان سليمان، وإنما تكون مدينة تمتد «من العازرية إلى منطقة بيت حنانيا - شعفاط، حيث يمكنهم ان يفكروا في إيجاد فرصة للتنمية هناك». وعندما يناقش ذلك باعتباره خيارا بديلا، وتبذل مساع ظاهرة من أجله، «فإن ذلك سيدفع الناس إلى الإيمان به»، ويمكنه أن يصبح بالتالى أساسا لعمل جماعى ينهض مقابلا للعمل الفردى.

وقد سرت شائعات كثيرة فى الأونة الأخيرة عن مجيىء خبراء ومتخصصين لمساعدة منظمة التحرير الفلسطينية فى إعداد البنية التحتية اللازمة لإقامة الدولة الفلسطينية. والفكرة وراء ذلك على ما يبدو، هى أن رأى الخبراء فى القضايا المتعلقة بالتنمية والتخطيط رأى موضوعى واسع الاطلاع، وأقل ميلا إلى الأهواء السياسية. يضاف إلى ذلك أن هذه الوصفات الخاصة بالإصلاح والتنمية يتم تزكيتها من جانب البنك الدولى والجماعة الأوروبية والولايات المتحدة، وكلهم يرون أن على منظمة التحرير

الفلسطينية أن تفوض سلطاتها إلى خبراء معروفين وموضع ثقة يعملون بموجب معايير أكثر دقة من معايير السلطة الوطنية.

وأقر بأنني لم أجد فى هذه المعايير والوصفات الكثيرة نسبيا ما يمكن للمرء أن يعجب به. فالمحنة الراهنة التى تواجهها دول كمصر أو الهند، ناهيك عن العديد من دول أمريكا اللاتينية و افريقيا، ترجع إلى أن التنمية فيها تملى من الخارج، إذ يقوم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مقام وكيلين أمريكيين لتشجيع ما يدعى بالسوق الحرة. والنتيجة هى إفقار الغالبية من السكان، وزيادة اعتماد هذه البلاد سياسيا واقتصاديا على الدول المتقدمة التى تعتبر العالم الثالث مصدرا لأسواق جديدة شاسعة ولأيد عاملة رخيصة وموارد قليلة التكلفة نسبيا.

وقد طرأت فكرة خاطئة، روجت لها كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٣ سبتمبر، مفادها أن الأمن والسلام مطلبا للطرفين. ولا شيء يمكن أن يكون أبعد من هذه الفكرة عن الصواب. فها هى اسرائيل تنتهج سياسة قمعية متشددة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقوم بتدعيم روابطها الديبلوماسية والتجارية مع دول مهمة خارج أوروبا كالصين واندونيسيا- بل إن الصحافة الاسرائيلية ذكرت أن تلك الروابط طالت حتى العراق. أما على الجانب الفلسطينى فقد هدأت حماسة الابتهاج، وكادت تتلاشى مع حوادث القتل والإصابات والاعتقالات خلال الاشتباكات مع الاسرائيليين، مما أقنع معظم الناس فى النهاية، بأن العصر الذهبى لم يحن وقته بعد. كما أن عدم تدفق الأموال الموعودة أدى إلى وأد الكثير من أحلام الرخاء القريب وإشاعة القتامة. ويحدث هذا كله بينما يطوف ياسر عرفات العالم، ومكاتبه فى تونس قد تم اختراقها بواسطة جهاز المخابرات الاسرائيلى، ومعاونوه وبطانته إما غارقون فى مهاترات ومنازعات داخلية أو يسعون إلى إبرام صفقات عاجلة يستأثرون بها. وبذلك

لم يبق الشيء الكثير في الوضع الراهن أمام الخبراء المتباحثين في واشنطن أو باريس كي يصلحوا فساده. فأى مشروع يضعه ألمع المفكرون لا يمكن أن يطبق بالفعل على أرض الواقع، إذا كان هؤلاء المفكرون بعيدين عن الواقع، وما لم تكن هناك إرادة و شعور وطنى عام بخطورة الوضع والحاجة إلى تعبئة الجهود والموارد. ففى العالم العربى وأوروبا والولايات المتحدة جميعا أعداد كبيرة حقا من الفلسطينيين الموهوبين والناجحين، ممن لمعت أسماؤهم فى ميادين الطب والقانون والمصارف والتخطيط، وهندسة العمارة والصحافة والصناعة والتربية والمقاولات. لكن معظمهم لم يسهم إلا بجانب ضئيل مما فى وسعهم الاسهام به على صعيد القضية الوطنية. فنحن لم نحقق شيئا كفلسطينيين بالمقارنة بالتجمعات اليهودية، على الرغم من اقتناعى الثابت بوجود إمكانات ضخمة بين صفوفنا.

قد لا يكون خطأ منظمة التحرير الفلسطينية الأكبر أنها وقعت إعلانا متسرعا ولامعقولا للمبادئ مع اسرائيل، بل إن خطأها الأساسى هو أنها لم تعبئ، قبل مباحثات أوسلو وبعدها، الطاقات الهائلة للشعب الفلسطينى. فمعظم الفلسطينيين اليوم إما منزعجون وحائرون، أو أنهم متفائلون وغير واقعيين إلى درجة مستحيلة. فالمشكلة إذن ليست توفر الخبرات أو التنمية أو الأموال، بل هى تركيز الجهود والطاقات.

وتبدو فكرة التثبت من الحقائق الواقعية فكرة جيدة كبديل للفوضى الراهنة، وفى ظل استماتة قيادتنا فى التمسك بسلطتها المتآكلة، على حين تعانى خمسمائة مدرسة وثمان جامعات والف ومئة عامل فى قطاع التربية داخل الأراضى المحتلة من انعدام الموارد المالية والتوجيه، (ناهيك عن المستشفيات التى لا يوجد بها أى دواء).

وتعمل الجغرافيا والمخططات الاسرائيلية سويا على شرذمة الفلسطينيين وعزلهم بعضهم عن بعض. فالفلسطينيون داخل فلسطين

وأبناء جلدتهم خارجها، يعيشون وفق نمطين مختلفين من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا تربط بين الفئتين إلا روابط واهية من الإتصال. ولا يكفى لأمة، كى تصمد متماسكة على مر العصور، أن تطلق الشعارات، أو أن تصر على أن هويتها خالدة. فالخطوة الأولى فى الإتجاه السليم، هى التثبت بشكل ملموس، وبأكثر ما نملك من دقة، من الحقائق على أرض الواقع، لا لننهزم أمامها، وإنما لنستنبط الوسائل الكفيلة بمواجهتها بحقائقنا ومؤسساتنا، وباثبات وجودنا الوطنى فى نهاية المطاف. وإذا كانت القدس جوهر معضلتنا فهى أيضا، ولهذا السبب، جوهر حل قضيتنا. وفيما تستمر عملية التسوية يجب على الفلسطينيين أن يحشدوا طاقاتهم وأن تتوفر لديهم الإرادة للتركيز على السعى إلى منع اسرائيل من الانفراد بالسيطرة على زمام الامور. لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بجهد جماعى، وعلى يد شعب معبأ حتى آخر رجل وامرأة وطفل.

كما أنه لن يتحقق إلا بقدر عال من الالتزام بالقضية والنزاهة والكفاءة. وما لم يتوفر كل هذا فإننا قد نجد أنفسنا سائرين على نفس الدرب الذى سلكه من قبل السكان الأصليون فى أقاليم جغرافية متعددة نحو الانقراض على يد عدو لا يرحم، أو الذوبان والاندماج وفقا لخطط وضعها الآخرون.

وبعبارة أخرى، تدعو الحاجة الملحة اليوم إلى الشروع فى التفكير على نحو جماعى، والتوقف عن إصدار ردود الفعل الفردية. والسؤال الأساسى، الذى تجسده القدس كرمز، هو كيف السبيل إلى المقاومة، لا كيف السبيل إلى الحصول على المكاسب؟ يجب أن يدفع الاسرائيليون دفعا خارج الأراضى التى يحتلونها فى القدس الآن دون شرعية قانونية، وخارج مستوطناتهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن هذا غير ممكن إلا على يد شعب يشعر كل رجل وكل إمراة من ابنائه بأنه جزء من عمل

وطنى عام يهدف إلى تحقيق الاستقلال الحق. فليس هناك شيء اسمه استقلال مجزوء أو حكم ذاتى محدود، فالشعب إما أن يكون مستقلا سياسيا أو غير مستقل. فإذا لم يكن مستقلا فإن هذه الحقيقة تعنى أنه لا يتمتع بالسيادة ولا بالحرية الحقيقية. وفى حالة الشعب الفلسطينى فإنه حتما لا يتمتع بالمساواة مع دولة اسرائيلية يهودية قضت على فلسطين عام ١٩٤٨، ولا يهمها أن تمنحها فرصة أخرى عام ١٩٩٣. إن التحديات القائمة واضحة جلية.

ديسمبر سنة ١٩٩٣

حدود التعاون

شرع عدد من الجماعات والأفراد من العرب والاسرائيليين فى الغرب بعد حرب ١٩٦٧ بتقصى السبل الكفيلة بايجاد قنوات اتصال فيما بينهم لا تكون مقصورة حصرا فى نطاق العداء الأزلى. وأتذكر بشكل خاص اجتماعا عاما جرى فى جامعة هارفارد خلال شهر فبراير عام ١٩٦٩ واجه فيه اسرائيليون وأمريكيون (من أمثال شيمون شامير الذى أصبح فيما بعد سفيرا في القاهرة، والحاخام ارثر هيرتسبرغ الصهيونى الأمريكي البارز) عددا من العرب المقيمين فى الولايات المتحدة، وكنت الفلسطينى الوحيد بينهم. وكان الهدف المعلن من ذلك الاجتماع استقصاء سبل تتجاوز بالمؤتمرين خطوط العداء وتنقلهم إلى مستوى من التفاهم والاعتراف المتبادلين. وقد كان الطلبة العرب والاسرائيليون الذين نظموا ذلك المؤتمر معا مدفوعين على نحو مثالى برؤى معينة تتعلق بآفاق التعاون العربى-اليهودى. لكن تلك المناسبة كانت بالنسبة إلينا، نحن الأقرب إلى الواقع وحقائقه المباشرة، فرصة لطرح آراء خلافية على الطرف الآخر، بهدف حمل الخصم على الاعتراف بالغبن الأخلاقى الواقع علينا.

وأذكر هنا مؤتمر هارفارد لا لشيء إلا لأنه كان اللقاء الأول فى سلسلة لقاءات وحوارات وندوات مماثلة تعقد منذ ذلك اليوم وحتى الآن. وعلى حين بقيت المواقف العربية والاسرائيلية متعارضة، فقد فتحت هذه اللقاءات الخاصة آفاقا جديدة تسعى على صعيد غير رسمى إلي التقريب بين الأطراف المتباينة. وقد حضرت على مدى سنوات العديد من هذه

اللقاءات، غير أني توقفت عن ذلك بعد عام ١٩٨٦ (باستثناء لقاء واحد جرى في جامعة كولومبيا خلال مارس ١٩٨٩). ولم ينشر أحد من الجانب الفلسطيني، في حدود علمي، دراسة منهجية لهذه الاجتماعات التي عقدت كثيرا في أوروبا وأمريكا الشمالية، وبقدر أقل في الشرق الأوسط. ففي أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس أنور السادات إلى اسرائيل عام ١٩٧٧، استهدفت تلك اللقاءات الفلسطينيين اكثر مما استهدفت غيرهم من العرب. وكان «السلام» هو الموضوع المطروح للبحث دائما، وكان المشاركون يتفاوتون في المراكز بين أعضاء معروفين في منظمة التحرير الفلسطينية ومستقلين، وحتى مؤيدين من بعيد. وكان معظم الذين يشتركون في هذه الاجتماعات من المثقفين لا من السياسيين، وكانوا جميعا على وجه التقريب مقتنعين بأن الحل السياسي، لا العسكري، في فلسطين هو وحده الحل المثمر. وكنت واحدا من هؤلاء.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية من جهتها على علم بأغلب هذه اللقاءات التي عادة ما كانت تجرى سرا. ومنذ عام ١٩٧٧، حين عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعا في القاهرة ألقى فيه أبو مازن خطابا لاينسى دعا في سياقه إلى التفريق بين مدارس الفكر الصهيوني المختلفة، ونحن نشهد إهتماما فلسطينيا خاصا ومستمرا بتطوير سبل التعارف مع الليبراليين من الصهاينة بل ودعمهم في الوقت المناسب. وكان العديد منهم، أمثال يوسي ساريد ويائيل دايان ويهوشوفات هركابي وماتي بيليد ويوري أفنيري، حريصا أيضا على تطوير العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وينتمي هؤلاء الاسرائيليون إلى أصول اجتماعية وسياسية مختلفة، كما أن لهم أهدافا متباينة بطبيعة الحال، لكنهم جميعا كانوا صهاينة، وكان بعضهم ذا طموح سياسي واسع والبعض الآخر أكثر تشددا. كان العديد من أولئك الاسرائيليين يشعر بوخز الضمير والرغبة في تقديم شيئا ما للفلسطينيين، كما أن عددا منهم كان يبحث عن دور جديد، بل

حتى عن مهنة ما. غير أن هناك شيئا واحدا ندر أن فعلته منظمة التحرير، أو الفلسطينيون كأفراد، وهو إشراك الاسرائيليين غير الصهاينة فى مساعيهم تلك، ومن هؤلاء البروفسور اسرائيل شاحاك، المثقف الشجاع اللامع الذى وقف وحيدا، دون تنازل أو طموح شخصى، فى وجه السياسة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين. ومن الواضح أن القيادة الفلسطينية اعتبرته شخصا هامشيا خارج دائرة التأثير فى السياسة، مع أن الإقرار بأهميته للكفاح الفلسطينى كان يمكن أن يكون مظهرا رائعا من مظاهر التضامن المبدئى مع ما يمثله. وعلى هذا الغرار كان اليهود الأوثق صلة بحزب العمل الاسرائيلى فى أوساط اليهود الأوروبيين والأمريكيين هم الذين يسعى الفلسطينيون إلى مخاطبتهم، ولم يفكر الفلسطينيون قط فى محاورة مفكرين من أمثال نعوم تشومسكى، الذى حالت مبادئه السياسية دون عقد أى صفقات مع المؤسسات الاسرائيلية أو منظمات اليهود الأمريكيين.

لقد كان هدف منظمة التحرير الواضح من وراء هذه الاتصالات هو كسر أى قيود اسرائيلية على التعامل مباشرة مع ممثلى الفلسطينيين. وكان هذا يتحقق فى البداية بحث الوطنيين المستقلين – أمثالى – على الاشتراك فى لقاءات مع الاسرائيليين وجها لوجه. وكانت الفكرة من وراء ذلك تعريف الاسرائيليين بالفلسطينيين من غير «الإرهابيين» أو «المتعصبين»، وبأولئك الذين يؤمنون بالتعايش السلمى. و يضاف إلى ذلك، وكنت شخصيا من المهتمين بهذه المهمة، أن الكثيرين منا كانوا يرون اللقاءات المباشرة وجها لوجه مع الاسرائيليين ضربا من ضروب المواجهة، يضطر الاسرائيليون خلالها إلى التعامل مع التاريخ والشعب والوقائع المتوارثة التى محتها دولتهم ودعايتها الرسمية من الوجود، أو شوهتها بصورة متعمدة ومدروسة. لذلك كان الالتقاء بهم أو الظهور معهم فى العلن جزءا من النضال، بالقول والفكر، ضد ويلات الاحتلال العسكرى والحرمان. و علينا ان نقر بأن هذه الحوارات كانت أيضا بابا للمعرفة، فقد أتاحت لنا الفرصة

كى نعرف المزيد عن الطرف الآخر، وأسلوب تفكيره وتعامله مع فئاته المختلفة، وطرائق تفاعل تلك الفئات إحداها مع الأخرى، إضافة إلى ما يقوله الطرف الآخر عنا وعن مطالبنا الوطنية.

ولكن وبعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢، طرأت سلسلة هامة من التغيرات التى ازدادت رسوخا تدريجيا وأخذت تزعج البعض منا إلى درجة أننا إما انسحبنا كليا أو بدأنا نشعر بإحجام متزايد عن المشاركة. وهنا لا أستطيع أن أتحدث إلا عن نفسى. وقد كانت أولى ملاحظاتى فى هذا المجال هى أن الاسرائيليين والأمريكيين والأوروبيين هم الذين كانوا دوما يبادرون بالدعوة إلى الحوار ويرعونه، وأن العرب والفلسطينيين نادرا ما كانوا يفعلون ذلك، ربما لأنه لم تكن لديهم القدرة أو الرغبة أو بعد النظر لطرح مثل تلك المبادرات. وفى الولايات المتحدة نشطت حركة «السلام الآن» الاسرائيلية ومختلف مؤيديها فى تحديد مواعيد اللقاءات وجداول أعمالها، وفى الاتصال بالمشاركين وتأمين النفقات اللازمة. كما قامت هيئات أخرى من أمثال «الجنة خدمات الأصدقاء الأمريكية» (وأعضائها من جماعة الكويكرز)، و «الاكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم»، وعدد من معاهد الأبحاث والمؤسسات الخاصة، بالنشاط ذاته. وكانت النتيجة الخالصة لهذه الأنشطة كلها أن العرب المشاركين كانوا دائما مايجدون أنفسهم جزءا من عملية لا سيطرة لهم عليها ولا يحيطون بكامل جوانبها.

أما الملاحظة الثانية فهى إحساسى بأننا لا نقوم بما ينبغى من تنسيق يسمح لنا بالاستفادة من هذه اللقاءات. فقد غاب عن كل هذا أى آلية تمكننا من تقييم جدوى هذه اللقاءات وصياغة الاستراتيجية المناسبة. وأنا أتحدث عن حدود علمى بالأشياء، فحتى وإن كانت منظمة التحرير قد قامت بتطوير آلية لتقييم هذه اللقاءات، فإنه لم يحدث أن طلب منى أحد تقديم أى تقرير عن اللقاءات التى حضرتها، ولم يسألنى أحد عن رأيى فى

هذا الأمر. ومن ناحية أخرى أخذ بعضنا يدرك تدريجيا الصورة الاسرائيلية والأمريكية الأكبر التى كنا جزءا منها، وكان يطلق على أحد جوانبها عبارة «حل الصراع»، وهو الأمر الذى كان ميدانا اكاديميا جديدا قام لسد الفجوة بين علم النفس والسياسة. ومن أبرز الشخصيات فى هذا الميدان الأستاذ هيربرت كيلمان من جامعة هارفارد، الذى كان أنشط من أى شخص آخر فى عقد مثل هذه الندوات واللقاءات – ومعظمها كان خاصا ومغلقا – بين الاسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين. وهو لا يزال نشطا فى هذا الميدان.

وعلى الرغم من مشاركتى فى بعض لقاءات كيلمان فقد انسحبت منها عام ١٩٨٦ . وكيلمان يتصف بقدر عال من التفكير المثالى، حيث يعتقد أن بعض المشكلات، وليس كلها بأى حال من الأحوال، التى تفرق بين الاسرائيليين والفلسطينيين تعود إلى صعوبات تتعلق بالمفاهيم والحواجز النفسية وعقود من سوء الفهم، ومن ثم يتعين تبديدها. ولكن هذا لاينفى وجود مصلحة حكومية من نوع ما فى اللقاءات التى كان كيلمان وآخرون يرتبونها، ذلك أن عددا من رجال الخارجية الأمريكية كان يحضر بعض هذه اللقاءات. وكان أحدهم قد كتب مقالة تحت العنوان اللافت «السياسة الخارجية من منظور فرويد». وقد بدا منطلق هذه المقالة زائفا فى نظرى، ومؤداه أن الصراع على فلسطين لم يكن فى الأساس صراعا حقيقيا أو ماديا، بل كان فى معظمه نتيجة سوء تفاهم نفسانى ربما كان مأساويا، لكن المؤكد أنه يمكن تجاوزه. وكنت أعتقد على أى حال أن فكرة وجود راع أو حكم أمريكى يقف خارج دائرة الصراع ليديره أو يراقبه بهدوء هى خرافة ايديولوجية. فالولايات المتحدة الأمريكية وقفت دوما وبكامل قوتها ضد مصالحنا، كما أن انحيازها لاسرائيل ورفضها تأييد مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين يجعل منها عدو لنا، فأى شخص يأتمر بأوامر الحكومة الأمريكية أو يعمل بتشجيع منها، مهما كان مثاليا أو طوباويا، فهو يعمل،

بشكل أو بآخر، لتحقيق أهداف هذه الحكومة التى تحابى الاسرائيليين على حساب الفلسطينيين.

والجانب الآخر من الصورة الذى دفعني للامتناع عن الاستمرار فى حضور تلك اللقاءات، هو أن الفلسطينيين الأضعف موقفا والأقل تنظيما لم يكن فى وسعهم حقا الإفادة من ذلك الحوار غير المتكافىء. بل إن الاسرائيليين والأمريكيين كانوا المستفيدين الأساسيين من هذا الأمر الذى مكنهم من التعرف على الكوادر الفلسطينية واختراقها إلى حد ما، والعمل على تغيير برنامجنا تدريجيا من الكفاح والمقاومة إلى الرضوخ والإذعان.

وهنا أسارع إلى القول بأننى من المؤيدين للحل السياسى القائم على أساس وجود دولتين، انطلاقا من فكرة التعايش السلمي بين اسرائيل وفلسطين. غير أن إيمانى هذا يستند إلى الإيمان بالمساواة بين الشعبين وبضرورة أن يتمتع الفلسطينيون بالحقوق ذاتها المتوفرة الآن للاسرائيليين وحدهم. ولست أرى شخصيا أى سبيل لنيل هذه الحقوق سوى الكفاح المباشر لإنهاء الاحتلال الاسرائيلى والحرمان الذى يعانيه الفلسطينيون. وتبدو لى الفكرة القائمة على التخطيط لترتيبات تسمح باستمرار الاحتلال، وتفسح المجال فى الوقت نفسه أمام بضعة فلسطينيين واسرائيليين للتعاون فيما بينهم على أساس ودى، فكرة زائفة ومضللة. فهل كان فى وسع أحد أن يتخيل إجراء حوار بين بضعة مفكرين ألمان وفرنسيين من ذوى النوايا الحسنة إبان الاحتلال الألمانى لفرنسا حول التعايش فى ظل الاحتلال؟ من الواضح أن هذا أمر غير ممكن، ومع ذلك فإن مثل هذا السيناريو هو الذى كان يطرح دائما فى تلك الندوات والحوارات. وأذكر أن الاسرائيليين كانوا على الدوام يضعون شروطا عديدة حتى يمكنهم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين. فكانوا يطلبون منا على مدى سنوات طوال أن نعترف باسرائيل وبقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأن نغير الميثاق الوطنى الفلسطينى، بينما لم تبذل اسرائيل أى جهد لمقابلة ذلك بتغيير «قانون

العودة» ، ولم يطلب منها أحد أن تصبح دولة منزوعة السلاح. وكان علينا نحن في معظم الحالات أن نقدم التنازل تلو التنازل. وكنا نجد أنفسنا عادة في وضع يطلب منا فيه أن نخفف من شعور اسرائيل بانعدام الأمن، كما لو كان تدمير مجتمعنا على أيدى الاسرائيليين واستمرار اضطهاد شعبنا وقتل الآلاف منا ليس سببا كافيا لتنامى الشعور لدينا نحن بانعدام الأمن.

ومن ناحية ثانية، فقد استفادت اسرائيل والولايات المتحدة من تلك الندوات والحوارات، بأن كشفتا المدى الذى كان الفلسطينيون، الذين يعوزهم التنظيم والقادة الأكفاء والتعبئة، على استعداد للمضى فيه للتنازل اكثر فأكثر عن أهدافهم الاستراتيجية، مقابل شيء أطلق عليه فيما بعد تعبير «عملية السلام». وكان مؤتمر مدريد ذروة سنوات من التنازل الفلسطينى الرسمى. ويمكننا صوغ ذلك بعبارة أخرى، وهى أننا جميعا تأثرنا بالنزعة الاستسلامية الكامنة لدى منظمة التحرير الفلسطينية التى لم تعد منذ عام ١٩٨٢ تعتبر نفسها حركة تحرير، بل حزبا سياسيا، على استعداد فى النهاية لقبول سلطة حكم محلى بدلا من سلطة وطنية.

ولم أتمكن من معرفة كيف أصبح مبدأ مايدعى بالحوار «السرى دوما» ، وليس مبدأ المقاومة والكفاح، الأسلوب الرئيسى حقا الذى تتبعه القيادة الفلسطينية إلا بعد الاعلان عن محادثات أوسلو السرية. آنذاك اتضح لى أن الفكرة الأساسية التى كانت تشغل قيادة منظمة التحرير منذ أمد بعيد هى الحصول على شئ ما من اسرائيل، عن طريق التنازل عن كثير من تاريخ المنظمة ومطالبها، وهو الأمر الذى مهد له كثير من المفكرين على غير دراية منهم. وبينما كانت الانتفاضة تؤكد الأثر الايجابى للمقاومة على إرادة ومعنويات الفلسطينيين، كانت قيادتنا تقول للاسرائيليين فى السر: ولكننا على استعداد للعيش بسلام معكم إذا قبلتم فحسب مبدأ التحدث معنا. كما لوكان هدفنا الرئيسى هو التخاطب مع عدونا واعترافه بنا، وكما لوكان بالامكان تجنب العمل الدؤوب والكفاح والالتزام المبدئى، واختصار

الطريق بإلقاء جميع أوراقنا على المائدة مقابل أن تتنازل اسرائيل وتمنحنا ما يدعى بـ «سلطة الحكم الذاتى المحدود» و«الاعتراف المحدود».

ولست أرغب فى أن يساء فهم مقصدى، فأنا أؤيد الحوار بين الثقافات والتعايش بين الشعوب، وقد كتبت وناضلت من أجل هذا الهدف كثيرا. لكنى أعتقد أن الموقف المبدئى الحق والعدالة الحقة يجب أن يطبقا قبل أن يكون ممكنا إجراء الحوار الحق. فمثل هذا الحوار لا يتم إلا بين طرفين متكافئين، لا بين طرفين يكون أحدهما التابع والآخر المهيمن. وغياب هذا التكافؤ هو الذى نفرنى من حوارات الماضى التى تحدثت عنها الآن، وهو الذى يزعجنى حاليا وأنا أشهد النزق الشديد فى حض الفلسطينيين على التعاون مع الاسرائيليين. وربما كان من الطبيعى أن تسعى بعض الجهات إلى تحقيق مكاسب سريعة من «إعلان المبادىء»، لكن المفكرين والقادة السياسيين يرتكبون خطأ خطيرا إن هم خلطوا بين ما هو فى الواقع استسلام فلسطينى فى أوسلو، وبين كون هذا الذى حدث بمثابة ترخيص للدخول فى مشروعات تعاون مع الاسرائيليين فى هذه المرحلة (سواء فى ميادين الثقافة أو الأبحاث أو التنمية). فلا يزال الاحتلال العسكرى قائما، ولا يزال الناس يسقطون قتلى، ولا يزال الفلسطينيون يتعرضون للسجن ولحرمانهم من حقوقهم فى حياتهم اليومية. لهذا فإن أولوياتنا كعرب وكفلسطينيين واضحة. أولا علينا ان نكافح لإنهاء الاحتلال. وثانيا علينا أن نخوض كفاحا أشق لتطوير مؤسساتنا المستقلة إلى أن نصل إلى مستوى التكافؤ مع الاسرائيليين. عندئذ يمكننا أن نتحدث بجدية عن التعاون، وإلى أن يحين ذلك فإن التعاون بكل بساطة يندرج تحت إطار التواطؤ مع السياسة الاسرائيلية.

ولست أعتقد أن القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية قادرة على العمل على تحقيق أى من هذين الهدفين. فياسر عرفات ومساعدوه على اختلافهم، تنازلوا أكثر من اللازم بكثير فى «اتفاقهم» مع اسرائيل أولا،

وأظهروا ما يزيد عن الحد من الاتكال والإذعان ثانيا. بل إن منظمة التحرير أصبحت في الواقع أسيرة لاسرائيل تجرها من «موعد نهائى» يضرب به عرض الحائط إلى موعد نهائى آخر، وأصبحت تسعى بأثر رجعى، دون طائل، إلى التملص من التنازلات التى قدمتها فى أوسلو، وهى الآن متورطة أكثر فأكثر فى عملية نهايتها هى نهاية منظمة التحرير كسلطة وطنية مستقلة.

لكننى أشعر بقلق أكبر إزاء المثقفين الفلسطينيين والعرب الآخرين الذين لا تزال تغريهم اللقاءات المماثلة لذلك اللقاء الذى قامت منظمة اليونسكو بترتيبه فى غرناطة فى أوائل الشهر الماضى، والذى حضره شمعون بيريز وياسر عرفات لفترة وجيزة. لهؤلاء أقول: إن التفاعل الثقافى والسلام الذى نسعى جميعا إلى تحقيقه لا يمكن أن يتحقق مع مواطنى دولة احتلال حتى لو كانوا يتمتعون بالنوايا الحسنة. ومسئوليتنا الأولى تجاه شعبنا هى أن نعمل على رفع مستوى الوحدة والمقاومة ونقيم مؤسساتنا المعتمدة على الذات، وأن تكون الرؤية واضحة لدينا بالنسبة إلى أهدافنا وسبل تحقيقها. فليس ثمة ما يثبط الهمم فى ميدان النضال من أجل حق تقرير المصير للفلسطينيين أكثر من مثقفين يؤدى تفريطهم فى القضايا المبدئية إلى جعل كلمة «السلام» مرادفا لوقف النضال والتفريط فى الحقوق وإعطاء عدونا مايريد دون مقابل.

يناير سنة ١٩٩٤

آن أوان التحرك

تتعمق الأزمة في صفوف الفلسطينيين كل يوم تقريبا، ويعلن عن المحادثات الأمنية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اليوم بوصفها «انطلاقة»، لكي توصف غدا بالتعثر والجمود. وتأتي وتذهب المهل الزمنية المتبادلة بين اسرائيل ومنظمة التحرير، دون جدول زمني بديل، فى الوقت الذى ترفع فيه اسرائيل بالفعل من عدد جنودها فى الأراضى المحتلة، كما يستمر القتل، ويستمر بناء مستوطنات سكنية جديدة، وتتصاعد الاجراءات العقابية التى تمنع الفلسطينيين من الخروج من الأراضى المحتلة أو دخول القدس. فاسرائيل تملك القوة لكى تفعل ما تشاء، بينما لاتملك منظمة التحرير سوى الشكوى والامتناع عن توقيع وثائق كانت قد وافقت عليها من قبل.

أما قيادة منظمة التحرير فانها تلقى الحفاوة على الموائد الفخمة فى لندن وباريس، على حين يواصل قياديون فى غزة وغيرها تقديم استقالاتهم، ويتصاعد الاستياء فى صفوف الكوادر. فهذه القيادة لا تجد من الجميع سوى الانتقاد، حتى لقد اصبح الشغل الشاغل للجميع كتابة العرائض وإرسال الوفود (مثل الوفد الذى قاده إلى تونس أخيرا حيدر عبد الشافى)، وكتابة المقالات فى الصحف، وكل ذلك لمواصلة الضغط على ياسر عرفات لكى يقوم بالإصلاح، وتغيير أساليبه الفردية وفتح المجال أمام من برهنوا على مواهبهم وقدراتهم للمشاركة فى صنع القرار.

وفى الحقيقة يمكن إرجاع جانب كبير من الأزمة إلى إعلان

المبادئ المشترك فى أوسلو نفسه. فهذه الوثيقة التى وصفت بأنها رائعة بالأمس، تبدو اليوم وكأنها كابوس، وذلك بسبب كونها خليطا من المسودات الاسرائيلية والأمريكية القديمة والمقترحات الإجرائية الناقصة، إضافة إلى الغموض المتعمد فى نقاط يختلط فيها مايشبه الالماح بما يشبه التعمية. فأحد المقاطع مثلا يتحدث عن «انسحاب» الجيش الاسرائيلى، بينما يتحدث مقطع آخر عن «إعادة الانتشار». وبما أنه لا فائدة هنا من الاستطراد فى الفخاخ الكثيرة المنصوبة فى الوثيقة، تبرز الحاجة إلى توضيح بعض الأمور الهامة.

الأمر الأول بالطبع، هو أن منظمة التحرير وقعت بالفعل على الوثيقة، ولا جدوى من التظاهر بأن فى الإمكان إعادة التفكير فيها وإعادة التفاوض عليها بعد أن أصبحت واقعا. وعلى أى حال، فالاسرائيليون هم من أشد شعوب الأرض تمسكا بالنصوص وحرفيتها، وسيقومون بكل ما فى وسعهم لإجبار منظمة التحرير على الامتثال مهما ارتفعت شكاوى عرفات من الغدر به. فمنظمة التحرير وقعت الوثيقة بناء على أوامره المباشرة، وعليها أن تتعايش مع هذا الواقع.

الاعتبار الثانى، هو انه مهما تكلم بعض حسنى النية من الاسرائيليين بحماسة عن قرب إقامة الدولة الفلسطينية، فإن وثيقة أوسلو والتصريحات والإعلانات المتواترة من الحكومة الاسرائيلية إلى شعبها، كذلك إجراءاتها فى الاراضى المحتلة، تقول بعكس ذلك تماما. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد كل الدلائل الخاصة بالموقف الاسرائيلى هذا الأمر المحزن. فاسرائيل لم تقدم حتى على الاعتراف بأنها قوة محتلة، وحرصت من خلال كل عمل من أعمالها، وكل تصريح من تصريحاتها على وضع عراقيل أكثر وأكثر أمام احتمال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. فعلى سبيل المثال أعلنت حكومة رابين لتوها عن شبكة طرق تتكلف ٦٠٠ مليون دولار فى الأراضى المحتلة، بهدف ربط المستوطنات بعضها ببعض وباسرائيل

بشكل يتجنب المناطق العربية. أى استكمال تحويل الأراضى المحتلة إلى كانتونات ومعازل تحت سيطرة اسرائيل. كما أن للمرء أن يتساءل: إذا كانت اسرائيل فعلا، وكما يقال، قد وافقت ضمنا على مبدأ الدولة الفلسطينية، فلماذا لا تقول أو تفعل أى شيء مهما صغر لتشجيع هذا الأمر؟ خصوصا أن عرفات ذهب أكثر كثيرا من المطلوب، عندما لم يكتف بالاعتراف باسرائيل بل طمأنها بشأن سلامها وأمنها، وذلك دون أى مقابل للفلسطينيين. إن هذا الوضع غير المتوازن، وهو برمته نتيجة لقرار تنقصه الحكمة من عرفات ومرؤوسيه الذين أختارهم بنفسه، يشير حقا إلى عجز السياسة الحالية لمنظمة التحرير. و جوهر المشكلة هو تلك السلسلة من الاستقراءات الفاسدة والحسابات الخاطئة من جانب عرفات ومساعديه.

فهناك أولا، الفكرة الخاطئة القائلة: إن حزب العمل الذى يقوده اسحق رابين قد تغير ويريد الآن التصالح مع الشعب الفلسطينى. ويعود هذا الوهم الفج إلى انتخابات عام ١٩٩٢ فى اسرائيل، التى هلل لنتيجتها كبار المثقفين والاستراتيجيين الفلسطينيين كإنتصار للسلام، وكأن سجل رابين حتى الانتخابات، ثم بعدها، يظهر أى تغيير فى موقفه كشخص، أو فى ايديولوجية مجبولة على الغطرسة والعنف والمكابرة مثل ايديولوجية حزب العمل الاسرائيلى. ويبين تقرير صدر مؤخرا عن مؤسسة «بتسليم» أن حكومة حزب العمل فاقت، فى الأشهر التى مرت على تسلمها السلطة، حكومات الليكود السابقة فى قتلها الفلسطينيين (خصوصا الأطفال). كما أن كل شخصية من «المعتدلين» الاسرائيليين من أولئك الذين راهن عليهم المثقفون والاستراتيجيون الفلسطينيون (ومن ضمنهم أعضاء حركة السلام الآن وكتلة ميريتس)، صوتت أو عملت فى اللحظات الحاسمة ضد حقوق الشعب الفلسطينى. كما يواصل «المعتدلون» هؤلاء مطالبة الفلسطينيين بتقديم التنازلات لتعزيز «مصداقيتهم» سياسيا، لكى يرفضوا بعدها الخروج قيد أنملة عن الإجماع الاسرائيلى العام ـ ذلك الإجماع الذى يرفض

حتى الآن وبشكل مبدئى أى إمكان للاستقلال والسيادة للفلسطينيين. وكما قلت: فإن نظرة سريعة إلى سجل رابين تبين أن مواقفه وممارساته لم تتغير، وأن السلام لا يعنى بالنسبة إليه وإلى شركائه فى الحكومة سوى خضوع الفلسطينيين.

الفكرة الثانية الخاطئة تماما، هى تلك القائلة بأن المزيد من المرونة الفلسطينية يؤدى إلى كسب صداقة أمريكا. وتنم العبارة الحمقاء التى قالها عرفات، عندما أكد أن له: «صديقا فى البيت الأبيض»، عن جهل مخيف لذهن تنقصه أبسط معطيات التاريخ المعاصر. فالولايات المتحدة أوثق تحالفا مع اسرائيل، ومع ممارسات اسرائيل فى الأراضى المحتلة، من أى وقت مضى. ولم يعمل صديق السيد عرفات فى البيت الأبيض شيئا واحدا لمساعدة الفلسطينيين، غير دعوة عرفات إلى البيت الأبيض فى ١٣ سبتمبر لتوقيع وثيقة الاستسلام. وعدا ذلك، فالولايات المتحدة تواصل معارضة حق تقرير المصير للفلسطينيين كما فعلت دوما. أما الدليل الآخر على «صداقة» أمريكا للفلسطينيين فهو التغير فى الوصف الرسمى الأمريكى للأراضى المحتلة، التى اصبحت الآن عند وزير الخارجية وارن كريستوفر «أراضى متنازع عليها». وتستمر اسرائيل فى تسلم خمسة بلايين دولار سنويا من المساعدات الأمريكية، بينما لم تنطق الولايات المتحدة بكلمة واحدة عن تصاعد الممارسات الاسرائيلية الوحشية بدءا من الربيع الماضى.

هناك ثالثا، ذلك الاستقراء الخاطئ من جانب منظمة التحرير لموقف الدول العربية من الترتيبات التى تمت فى أوسلو مع اسرائيل. فالعديد من تقارير الصحف العربية فى الآونة الأخيرة يتحدث عن المخاوف العميقة المستمرة فى الأردن ولبنان وسورية تجاه إعلان أوسلو. ومهما كان الرأى فى هذه الدول، فإنها ذات أهمية حاسمة للسياسة الفلسطينية، حيث يعيش فى كل منها مجموعة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين تؤثر الترتيبات الحالية على مستقبلهم.

إن أقل ما كان متوقعا من منظمة التحرير هو أن تقوم بحد أدنى من التنسيق مع تلك الحكومات. وبدلا من ذلك نجد أن هذه الدول تركت خارج الصورة عمدا، وأُجبرت بذلك على أن تتعامل مع اتفاق أوسلو حسب معطياتها. والأسوأ من ذلك، أنه كلما تطلب الوضع (الاتفاقات الاقتصادية مع الأردن على سبيل المثال) إجراء مفاوضات مسئولة وجدية، نجد منظمة التحرير الفلسطينية تواصل نهجها بطريقة لامبالية بل حتى مهينة. ومن الصحيح، بالطبع، أن المصالح الفلسطينية والعربية ليست بالضرورة متطابقة، وأن الدول العربية كمجموعة تتسم بالتردد والتأرجح فى الحوار (بل ولا يمكن الاعتماد عليها فى كثير من الأحيان). لكن المصالح الفلسطينية تتطلب، بل تقتضى فعلا، إيلاء عناية ودقة أكبر مما أظهرته المنظمة تجاه الأردن ولبنان وسورية. فلماذا ينبغى أن تكون مصر دائما هى البلد العربى الوحيد الذى يمارس نفوذا على المنظمة؟

المسألة الأخيرة، والأكثر أهمية، هى أن القيادة الحالية للمنظمة أساءت فهم شعبها بالذات، الى درجة أن هناك الآن تمردا سافرا فى كل مكان يتجمع فيه الفلسطينيون أو يعيشون. لنأخذ مثلا موضوع المحسوبية باعتباره إحدى القضايا المتفجرة. فلا يمكن لأى قيادة أن تتوقع أنها ستبقى مسيطرة دائما و بلا منازع على الأموال والسلطة السياسية، وأن تتصدق بهما حسب هواها. إن الفلسطينيين، بدرجة أكبر من سواهم، ليسوا ضحايا الاضطهاد الاسرائيلى فحسب، بل هم ضحايا سوء المعاملة من جانب كل حكومة - عربية وغير عربية - عاشوا فى كنفها. فلماذا إذن يجب ان يوافقوا على ممارسات مماثلة من زعماء لهم لم ينتخبهم الشعب عبر انتخابات حرة مباشرة، ولم يظهروا سلوكا روحانيا ينم عن تقشف وتضحية بالذات؟ ولماذا يجب على الفلسطينيين المحرومين داخل معسكرات اللاجئين فى لبنان وغزة، أن يقرأوا ويشاهدوا أدلة الفساد والاسراف فى شراء البضائع من باريس واستمرار انعدام الكفاءة دون أن يعلنوا رفضهم لكل

هذا؟ إلى متى يمكن للقيادة فى تونس أن تواصل فرض الإقرار بالامتياز الذى تمنحه لنفسها، بأن تحتكر السيطرة على عقود البناء والمساعدات الخارجية والتعيينات المربحة؟ وإلى متى يظل الربح السريع والولاء الذليل معيارا وحيدا للالتحاق بالوظائف؟

وبالإضافة إلى ذلك، دعونا ننظر إلى السياسات الإعلامية لهذه القيادة (وسأتجنب التحدث عن أى شىء يتعلق باستراتيجياتها للتفاوض مع اسرائيل لأنها، على ما يبدو، ليست معروفة إلا لياسر عرفات ونبيل شعث وحدهما). فهذه القيادة لم تطلع شعبها فى الاراضى المحتلة والأردن ولبنان وسورية على الحقيقة الكاملة للوضع الحالى حتى الآن. نعم، يريد كل فلسطينى بطبيعة الحال دولة مستقلة، ولكن على أى شاكلة ستكون تلك الدولة؟ لا شىء يقال عن ذلك. هل ستكون هناك مقاومة للاحتلال؟ لاتوجد أى إجابة. هل ستكون هناك مجالس استشارية؟ لاتوجد إجابة. ما الذى نقوله للعالم عن موقعنا الحالى من مسيرة تاريخنا، وعن أعمال القتل ضد شعبنا، وما شابه ذلك؟ ليست هناك إجابة. ما هى السياسة الاقتصادية للكيان الجديد (عدا شعار «سنغافورة» المضحك)؟ لا يبدو أن أحدا يعرف.

وباختصار، يوجد الآن قدر كبير من التشوش والاضطراب بدلا من الحركة إلى الأمام، كما أن الصمت يسود فى لحظات ينبغى أن يكون العمل الإعلامى فيها على أشده. ولا أشك فى أنه على الرغم من المأزق الحالى، فإن المنظمة ستنجز اتفاقها الأمنى مع اسرائيل ـ وفق شروط اسرائيل بالطبع. إن اتفاق أوسلو يقر عمليا قيام محمية اسرائيلية فى غزة وأريحا، وتحويل هذه المحمية إلى كيان يخدم المصالح الاسرائيلية، التى ستكون قوة الشرطة التابعة لمنظمة التحرير فى خدمتها. وبعد ذلك لن يبقى لدى قيادة المنظمة الحالية شىء تقوله، أو ما يمكن أن تقدمه.

لقد طالبت مذكرات كثيرة ووفود عديدة، على مدى الأشهر القليلة الماضية، قيادة المنظمة فى تونس بإجراء إصلاحات وإقامة مؤسسات وهياكل

جديدة. لكن كل ذلك لم يترك أدنى أثر. فهل يمكن تصور إمكانية أن يتحول فيل إلى صاروخ بعد إرسال مذكرة أو كتابة رسالة إليه؟ أعتقد أن معظم الفلسطينيين مقتنع اقتناعا قويا بأن القيادة الحالية لمنظمة التحرير ينبغي أن تستقيل. ولكنهم يواصلون التساؤل بتهيب: «وما البديل؟» وكما هو معروف، فإن البدائل لاتهبط من السماء، فهي تتطور وتظهر عندما يخلو موقع ما. ويمكن بالتأكيد أن يتوصل ما يزيد على ستة ملايين فلسطيني إلى أى عدد من البدائل. لكن القضية الأساسية هى أن الوضع الصعب الحالى لا يطاق. علينا أن نشكر القادة فى تونس على مساهماتهم فى الماضى، ولكن ينبغى بعدئذ أن نطلب منهم أن يستقيلوا. لقد كانت نقطة الذروة بالنسبة إليهم هى إعلان المبادىء فى ١٣ سبتمبر الذى سيبقى، سواء شئنا أم أبينا، الأرث الذى تركوه لنا. وهم لن يستطيعوا بعد اليوم القيام بأكثر من صياغة مجموعة من الترتيبات مع الاسرائيليين وفق مقتضيات الإعلان، وهى الترتيبات التى يشوبها ما يشوب الإعلان نفسه. ينبغى عليهم إذن أن يتقاعدوا بهدوء. وسيكون هذا هو الموقف اللائق المطلوب. أما حكم التاريخ وشعبهم عليهم فمتروك للمستقبل.

إن المسئولية عما سيحدث بعد ذلك هى مسئولية جماعية، ولايمكن أن تبقى بعد الآن حكرا على حفنة صغيرة من الأفراد الذين تعرضت مكاتبهم فى تونس إلى الاختراق من جانب الموساد. وينبغى ألا تكون لدينا أى أوهام عن أن الطريق أمامنا لن يكون إلا شاقا، وعن أن الكثير من الوعود الوردية الخاصة بالمساعدات وتحسين الأوضاع ليست سوى أمنيات تشبه الأساطير. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن تجنب مواجهة الذات، واكتشاف كيف وصلنا إلى هذا الوضع، وكيف يجب علينا الآن كشعب أن نحاول التقدم لتجاوزه. إننا نواجه تحديا خطيرا، فاستمرار الوضع الحالى يعنى أننا سنغرق بدرجة أكبر فى الوحل، وسنفقد المزيد من مكتسباتنا التى تحققت بمشقة، و أننا سنقدم تضحيات جديدة غير مجدية أكثر مما قدمناه

حتى الآن. ولا شيء يمكن أن يجنبنا هذا المصير سوى تغير جذرى فى السياسة والمفاهيم. ولكن هذا الأمر لن يتحقق إلا إذا قامت القيادة الحالية لمنظمة التحرير بتقديم استقالتها.

يناير سنة ١٩٩٤

حقائق مريرة عن غزة

أتذكر بوضوح ذلك اليوم من عام ١٩٨٦، عندما قرأت تلك الدراسة الكبيرة بعنوان: «تحليل مسحى لقطاع غزة» التى أصدرتها الباحثة سارة روى، والتى شكلت جزءا من «مشروع معلومات الضفة الغربية»، ذلك التحليل لممارسات الاحتلال الاسرائيلى الذى قام به ميرون بنفينيستى الذى كان يشغل منصب نائب رئيس بلدية القدس السابق. عندما صدرت تلك الدراسات عن غزة والضفة الغربية حاول الكنيست تقديم بنفينيستى وروى إلى المحاكمة بتهمة مساعدة «تنظيم معاد»، أى منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن البرلمان تخلى عن هذه المحاولة، على الأرجح خوفا من أن تؤدى المحاكمة إلى تركيز الاضواء على الدراسات. وعلى الرغم من أننى لم ألتق ببنفينيستى إلا مرة واحدة -- فى ١٩٨٩ كما أعتقد -- فقد أثار انتباهى ذلك التناقض لديه، وكونه من جهة صهيونيا متحمسا عميق الإيمان بحق اليهود فى استيطان فلسطين كلها ضمن حدودها التاريخية، ومن جهة ثانية متفانيا تفانيا متناهيا فى تقصى حقيقة مايفعله الاحتلال الاسرائيلى فى غزة والضفة الغربية.

هذه الصفة الثانية هى التى وضعته فى موقف العداء للاحتلال، بالرغم من أننى لا أشاركه تشاؤمه من إمكان إزالة آثار مافعله الاسرائيليون فى الأراضى المحتلة. ذلك أن كل احتلال، كما كان الحال فى الإدارات الاستعمارية فى جميع أنحاء العالم، يبدوكما لوكان يفرض أوضاعا لايمكن إزالتها، إلى أن تجرى تلك الإزالة فعلا. بيد أن ذلك لايحدث إلا

عندما يبذل أهالى المستعمرات جهدا لتفكيك تلك التركة. فالاحتلال لا ينتهى طوعا، أو برغبة منفردة من جانب القوة المحتلة، كما أنه بالتأكيد لا ينتهى نتيجة تسوية تفاوضية أحادية التوجه، يهندسها ويسيطر عليها الطرف المتسلط.

على أية حال، لقد أنجزت الباحثة سارة روى الدراسة الخاصة بقطاع غزة، وواصلت منذ ١٩٨٦ كتابة الدراسات والتقارير عن القطاع، حيث نشرت مؤخرا مقالة تفصيلية مؤلمة عن أوضاع القطاع فى عام ١٩٩٣ . وقد ظهر مقالها هذا في العدد الأخير من مجلة «ميدل ايست جورنال» الذى قدمت فيه تقييمها لتأثير الحصار المستمر الذى تضربه اسرائيل على القطاع، وكذلك التأثير على المدى القصير لإعلان المبادئ المشترك على اقتصاد القطاع. ولما كنت لم ألتق بسارة روى سوى مرة واحدة من قبل، قررت تجديد التعارف بهدف الحصول على معلومات مباشرة من غزة، إذ عادت من هناك في أواسط فبراير الماضى، وكذلك لكى أعرف المزيد عن شخصيتها - لقد أردت أن أعرف سبب اهتمام أمريكية مثلها بمنطقة نسيها ليس القليل من العرب فحسب، بل الكثير من سكان الضفة الغربية والاسرائيليون، بعدما اعتبرت منذ زمن قضية «ميئوسا منها» .

وفى رأيى أن غزة والقدس، هما من بين المفاتيح الأساسية للمستقبل الفلسطينى : القدس، كما أوضحت فى مقال سابق، بسبب الحرص الذى يبديه الاسرائيليون فى توسيع اعمالهم الاستيطانية داخلها، وغزة لأنها تمثل جوهر القضية الفلسطينية، لكونها ذلك الجحر الجهنمى المكتظ باللاجئين المعدمين المتعرضين دوما للاضطهاد، والذين كانوا على رغم ذلك، ولايزالون، دينامو المقاومة والنضال ضد الاحتلال الاسرائيلى. ولن ننسى أن غزة هى المكان الذى انطلقت منه الانتفاضة أواخر عام ١٩٨٧ ، وهى المكان الذى يبدى نحوه زعماء اسرائيل دوما مشاعر الكره والازدراء (ومن بينها قول رئيس الوزراء اسحق رابين قبل نحو شهر: «أتمنى

لو يبتلعها البحر»)، وبالطبع فإنها الآن، مع أريحا، المكان الذى سيبدأ الحكم الذاتى الفلسطينى المفترض منه. وهكذا فإن فهم الوضع على حقيقته فى غزة يعنى فهم التحديات الحقيقية أمام فلسطين.

وقد فوجئت فى الأيام التى قضيتها مؤخرا أتبادل الحديث مع سارة روى (٣٩عاما) بأنها ليست يهودية فحسب، بل إن والديها من الناجين من «المحرقة» التى ارتكبها النازيون ضد اليهود خلال الحرب الثانية. وقد عاشت أمها مع أختيها فترة فى «جيتو» مدينة لوج البولندية، وكذلك فى معسكر آوشفيتز للإبادة، على حين كان والدها ثانى أثنين فحسب من يهود مدينة تشيلمنوف البولندية نجيا من الكارثة، وهى المدينة التى تدور فيها أحداث فيلم «شوا» المعروف للمخرج كلود لانزمان.

وعلى الرغم من أن عددا من أفراد عائلة روى قد هاجر إلى فلسطين فإن والديها هاجرا إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٥١، مفضلين العيش فى مجتمع مختلط لايقتصر على اليهود. وتقول سارة إنها عاشت حياة عائلية «معتدلة» خلت من أى حقد على العرب، فلم يجر تصويرهم كأنهم أشرار بالسليقة، كما لم تخل المواقف العائلية تجاه اسرائيل من النقد. ومع ذلك فقد كانت تلك العائلة صهيونية، وبدأت سارة مثل بقية شباب جيلها بزيارة اسرائيل منذ ١٩٦٣، وقامت بذلك مرارا للتجوال وزيارة الأقارب خلال العطلات الصيفية المتتالية. ولم تقم بزيارتها الأولى إلى الأراضى المحتلة إلا فى ١٩٨٥، عندما كانت تتهيأ للبدء فى البحث الميدانى لاطروحة دكتوراه موضوعها: مشاريع الإغاثة هناك. وكانت خلفيتها قد وفرت لها عقلية متفتحة لتناول هذا الموضوع، وكان جوهر إهتمامها هو اكتشاف إمكانات التنمية فى ظل الاحتلال.

لقد قضت سارة الفترة مابين عامى ١٩٨٥و ١٩٨٨ منكبة على مشروعها الاكاديمى، إلا أنها سرعان ما اكتشفت مدى قدرة اسرائيل على

وقف أو عرقلة الجهود التى تقوم بها منظمات الإغاثة الخاصة. وعلى الرغم من أن بعضا من هذه المنظمات كان يتسلم أموالا من هيئة المعونة الأمريكية، فقد لاحظت سارة أن هناك نموذجا واضحا يتبعه الأمريكيون. فوفقا لمخطط خبيث تقوم الحكومة الامريكية (التى تقدم الأموال التى توزعها هيئة المعونة) بتفويض اسرائيل بأن تقدر ما يمكن أن يقدم أو يمنع من المساعدات.

وقالت سارة: إن اسرائيل كانت حريصة على الدوام على إجهاض أى إمكانية للتنمية الصناعية، مفضلة بقاء الفلسطينيين على وضعهم الاقتصادى المتدنى، بهدف السيطرة عليهم وحماية الاقتصاد الاسرائيلى. وبعدما أنجزت سارة أطروحتها نجحت فى إقناع زوجها، الذى كان قد تخرج لتوه جراحا للأطفال، من قضاء سنة معها فى غزة. وهناك تطوع الزوج للعمل فى المستشفى الأهلى، أكبر مستشفيات القطاع، وكان نصف الذين عالجهم من الاطفال الجرحى برصاص الاسرائيليين فى الانتفاضة.

وقد حولت هذه التجربة الزوج من شخص غير منشغل بالسياسة إلى خصم لدود للاحتلال. أما بالنسبة إلى سارة فقد أحدثت التجربة تغييرا عميقا فى موقفها كامرأة يهودية، وكابنة لأبوين من الناجين من محرقة النازيين. فحينما واجهت الحقيقة للمرة الأولى شاهدت الوضع فى ضوء جديد. وقد حال هذا التغير فى موقفها، خلال إقامتها فى غزة تلك السنة، دون زيارة أقاربها فى اسرائيل إلا مرات قليلة.

وقد استمرت سارة روى وقتها فى نشر دراساتها عن غزة، التى لم تعتمد فيها على إحصاءات الأمم المتحدة فحسب، بل على التقارير والإحصاءات الاسرائيلية أيضا. وبما أن الانتباه لضرورة دراسة أوضاع القطاع جاء متأخرا نسبيا، فإن دراسات سارة روى تعد من أهم المصادر عن حقيقة ما يجرى فى غزة. وهى دراسات تتناول ما تطلق عليه سارة مصطلح

«مواجهة التنمية بالعكس»، تمييزا عن ضعف التنمية أو تأخرها، حيث تقوم السياسة الاسرائيلية على العرقلة المتعمدة لإمكانية تطور أى اقتصاد فعال فى غزة.

فعلى سبيل المثال، قامت الباحثة بتوثيق التدهور فى معدلات العمالة هناك، حيث وصلت نسبة البطالة فى عام ١٩٩٣ إلى نحو ٥٠ فى المئة، مقارنة بنحو٣٥ فى المئة فى الضفة الغربية. كما أنها بينت إعتماد كافة عناصر اقتصاد غزة على اسرائيل، التى حرصت على ضم القطاع اقتصاديا إليها فى الوقت الذى أبقته وسكانه قيد الحصار الفعلى. ويتمثل هذا بالدرجة الأولى فى الحصار المفروض على القطاع منذ سنة، وهو ما يكلف اقتصاد غزة نحو نصف مليون دولار يوميا، إذ يبقى محصول البرتقال فى مخازنه حتى يتلف، كما تتوفر الخضروات لكن دون وجود ما يكفى من المال فى الأسواق لشرائها، أى أن سكان غزة يجوعون بينما تتلف المحاصيل بسبب الحصار.

وتقول روى فى مقالاتها الأخيرة إن الوضع فى القطاع بلغ درجة من السوء تتضح من واقعة بسيطة، هى أنه عندما أعلنت وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ عن حاجتها إلى ثمانية من الزبالين، تقدم لشغل الوظيفة ١١٦٥٥ شخصا.

كما أدى الحصار، وكذلك حرب الخليج، إلى خفض متوسط الدخل السنوى للفرد إلى نحو٦٠٠ دولار، أى ما يقارب الحد الأقصى للفقر فى العالم الثالث. وعلى الرغم من هذا النقص فى المال، يزيد الاسرائيليون من ضغوطهم لجمع الضرائب، وتتكاثر الهجمات الليلية من الجيش على البيوت لمصادرة بطاقات الهوية، واعتقال السكان الفقراء المعدمين بتهم التهرب من الضريبة. وفى مقابل ذلك توظف اسرائيل بضع مئات من السكان للقيام باعمال البلدية وإزالة الرمال، وأحيانا جمع القمامة، وذلك بأجور تعادل نصف مثيلتها فى اسرائيل.

ونتيجة لهذا كله، وكما يلمس فورا كل من يزور القطاع (الذى قمت بزيارته أخيرا)، فإن الحياة أمست جحيما فى غزة، حيث يعانى كافة السكان من الفقر واليأس. وعلى الرغم من ذلك، فقد أجبرت المقاومة المستمرة للاحتلال داخل غزة، الاسرائيليين على دفع ثمن باهظ لسياستهم فى مواصلة السيطرة على القطاع، وتكريس وضع التأخر الاقتصادى فيه. وكان هذا بالتأكيد من أسباب رغبة رابين فى أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية أمر القطاع.

وقد سألت الباحثة سارة روى، التى كانت فى غزة أخيرا، عن الآثار الملموسة هناك لاتفاق أوسلو وما تلاه. وتلقيت جوابا مخيفا مفصلا بالوقائع والأرقام عن التردى الخطير فى الوضع. وبدا أنها تشعر للمرة الأولى باليأس بسبب الفوضى الكاملة التى تسود مرافق الحياة هناك. وقالت إن لجانا جديدة كثيرة، تم تشكيلها فى الخريف الماضى، للبدء بمختلف المشاريع، إلا أن عددها يفوق المهمات المطروحة أمامها، كما أن هيئات التنمية والتمويل، التى أبدت اهتماما بمساعدة القطاع، لا تبذل أى جهد للتنسيق فيما بينها، بل إن انعدام التنسيق هو السمة الغالبة سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الأفراد. كذلك بات من الواضح، وفقا لسارة روى، أن سكان الضفة الغربية لا يريدون ربط مصالحهم بغزة.

وواصلت سارة الحديث عن أحد المشاريع الذى وضعت له دراستا جدوى، قامت باحداهما هيئة المعونة الأمريكية، وقام بالثانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، دون أى إتصال بين الطرفين. والكثير من هذه الوكالات والمؤسسات يكتفى بالانتظار حاليا، إذ لا يمكن البدء دون موافقة اسرائيل، التى لم تعط هذه الموافقة بعد. أما المجلس الاقتصادى الفلسطينى للتنمية والإعمار، وهو الهيئة التى أنشأتها منظمة التحرير، فانه لا يتمتع بقدر كاف من المصداقية لدى الجهات المانحة للمساعدات، فهى تشك فى فاعلية هيئة تضم، إضافة إلى عناصر معروفة بالكفاءة، أشخاصا تم تعيينهم لاعتبارات

سياسية محضة. ولم يظهر لهذه الهيئة، حتى الآن، أى تأثير على الأوضاع فى غزة. فلم تدخل القطاع أية أموال عدا ٥,٨ مليون دولار أعطتها هيئة المعونة الأمريكية إلى وكالة غوث اللاجئين.

إن السكان فى القطاع كانوا قد توقعوا بعد مشهد المصافحة التاريخية بين ياسر عرفات واسحق رابين فى حديقة البيت الأبيض تدفق الأموال وانسحاب الجيش الاسرائيلى، وإتاحة فرص العمل بعد طول حرمان. إلا أن انطباع سارة روى - الذى يتفق مع انطباعى - هو أن العدد الأكبر من الفلسطينيين الذين رحبوا باتفاق غزة-أريحا لم يقرأوا نصوص الاتفاق. وها هم يكتشفون أن الامتيازات التى وعدوا بها لم تتحقق، بل لقد تفاقمت حالة البطالة حتى وصلت الآن إلى نحو٦٠ فى المئة، واستمر الحصار بشكل أو بآخر، إذ لا يتجاوز عدد الذين يدخلون اسرائيل للعمل ١٤ ألف أو١٥ ألف شخص. والعنصر الجديد فى القصة كلها هو بروز «فتح» باعتبارها «حزب السلطة» الحائز على مساندة الاسرائيليين والدول المانحة كدول الاتحاد الأوروبى.

وقبل أسبوعين سحبت السلطات العسكرية تصاريح دخول اسرائيل للعمل من ١٥٠٠ شخص من مؤيدى الجبهة الشعبية، إضافة إلى بعض مؤيدى حماس. وتمكنت «فتح» بفضل الاتصال الدائم بين تونس والاتحاد الأوروبى من الحصول على غالبية المساعدات (أو بالأحرى وعود المساعدات)، مما يجعل الاتحاد الأوروبى مساندا لمجموعة سياسية معينة أكثر منه مموّلا لتنمية غزة ككل. وفى هذه الأثناء تراجع بشكل ملموس مستوى التغذية عما كان عليه قبل ١٣ سبتمبر الماضى، حيث انخفض عدد الوجبات وغاب عنها اللحم ولم تعد التغذية توفر للسكان السعرات الحرارية الكافية (الفول والأرز هما حاليا الغذاء الأساسى)، كما يفتقر السكان إلى المال لتلبية الحاجات الضرورية.

وهنالك أيضا تدهور فى أوضاع حقوق الانسان. وبالرغم من أن

تواجد الجيش الاسرائيلي يبرز فى شكل أقل الآن، إلا أن الاشتباكات مع السكان لاتزال على المستوى نفسه من الضراوة. وقبل أسبوعين قتل خلال ثلاثة أيام ثلاثة من الأطفال، لأن الجيش أصبح أكثر استعدادا لإطلاق النار، وهو لايوجه الرصاص إلى أسفل الجسم لتجنب الإصابات القاتلة. كما تزايد وجود السلاح في أيدى الأطراف كلها. وقد شكا ياسر عرفات، فى مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز فى ١٧ فبراير، من أن الاسرائيليين يسمحون عمدا بدخول السلاح إلى غزة. والنتيجة هي ما يشبه الانهيار فى الداخل، إذ يتفاقم الانفلات الأمني والسياسي منذرا بالفوضى الشاملة. كما يستمر التشرذم فى الجسم السياسى الفلسطينى، ويتزايد الإحباط من منظمة التحرير، التى يبدو تهافتها وضعفها واضحين للجميع.

وينعدم فى غزة الآن الحوار السياسى، وينحصر الكلام فى شئون المعيشة وصعوبة الحصول على متطلباتها، وفقدت السياسة وكذلك المنظمات السياسية مصداقيتها، بعدما تحولت هذه المنظمات إلى جماعات لا تهمها الايديولوجيا والسياسة بقدر ما يهمها السيطرة المحلية والسلطة. وأصبح السؤال الآن ليس عن كيفية تحرير غزة، بل عن سبل السيطرة على هذا الشارع أو ذاك. ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى «حماس» ، لأن قدرة أى تنظيم على إقناع السكان تعتمد على قدرته على توفير ما يمكن من الغذاء والملابس والمال والأشغال، الأمر الذى تقوم به «حماس» بالفعل.

أما شباب «فتح» فيبدون القلق لأن عرفات يحاول تفكيك تنظيمهم لمصلحة أشخاص يجرى تعيينهم لأسباب سياسية، ومن بينهم من يشتبه فى تعاونه مع اسرائيل، أو على الأقل من لم يشارك فى المقاومة. ويشعر القائمون على العمل الجماهيرى بالقلق على مستقبل عملهم. والمشكلة الحقيقية الآن هى أن بعض الذين جرى تعيينهم من جانب القيادة فى تونس يحوزون احترام القواعد، وتؤدى هذه العشوائية فى الإختيار إلى تفاقم

حالة التخبط السائدة فى أوساط الرأى العام، إذ يختلط الأمر ولا يعرف الصالح من السيئ.

أما النتيجة الأكثر خطورة للأزمة فى غزة فهى الانشقاق داخل الأجنحة السياسية والعسكرية للتنظيمات. فقد اضمحلت روح المقاومة، وحل محلها جو من العنف، يعانى منه الشعب لا قوات الاحتلال. وتعتبر غالبية السكان أن المشروع الوطنى منى بهزيمة - وهوالشعور الذى انتشر بعد زوال الفرحة المبكرة باتفاق أوسلو، التى قضى عليها تردى الأوضاع. بل إن الكثيرين يعتبرون أن ما جرى فى أوسلوكان تفريطا فى القضية. ولا يستطيع أهل غزة الآن، فى عزلتهم وإحباطهم، تعبئة الطاقات كما كانوا يفعلون أثناء الانتفاضة، فقد أختفت تقريبا اللجان والنشاطات المنسقة وأعمال المناصرة التي انتشرت وقتها.

وقد طرحت على سارة روى، التى قامت بالقسط الأكبر من الدراسات عن غزة والتى تعتبر معلوماتها من أغزر المعلومات وأوثقها، سؤالا كان يهمنى بشكل خاص، وهو ما إذا كانت منظمة التحرير التى يفترض أنها تشارك فى التخطيط لمستقبل القطاع، قد استشارتها فى هذه القضية. وكان جوابها بالنفى، على الرغم من أنها تعلم أن منظمة التحرير فى تونس والباحثين الفلسطينيين عموما مطلعون على أبحاثها. وربما كانت هذه هى مأساة غزة وسارة روى معا. فالرجال الذى جاءوا لنا باتفاق غزة ـ أريحا، لم يقدروا الأثنين حق قدرهما. فسارة روى مثقفة يهودية لامعة، رفضت أن يقوم اليهود نحو الفلسطينيين بالدور نفسه الذى قام به النازيون نحو اليهود، ومن بين هؤلاء اليهود عائلة الباحثة نفسها. وهى التى بعدما شهدت كفاح الفلسطينيين فى غزة من أجل مستقبلهم، انتقلت بمفردها إلى صفوفهم وشاركتهم الكفاح، محافظة فى أبحاثها فى الوقت نفسه على مقاييسها المهنية الرفيعة.

لقد كانت هذه هى عبقرية ما كنا نسميه الثورة الفلسطينية، أثناء

خوضها معركة التحرير : أى قدرتها على إلهام العرب وغيرهم للمشاركة في حركة للتحرر الوطنى والعدالة، مشاركة تتجاوز التقسيمات القومية وحدود اللغة. وبقيت فلسطين مثار حماسة الجميع ما دام التحرير هو الهدف. وهذا بالتحديد هو الشعور الذى قضت عليه قيادة منظمة التحرير عندما قبلت بأن تكون شرطى اسرائيل فى غزة. إلا أنه لن يكون من السهل طمس حقيقة غزة، وما فيها من معاناة وشجاعة وآلام، بنفس القدر الذى لا يمكن به إخفاء المصاعب أمام محاولة تحرير القدس التى ضمتها اسرائيل. إن الاحساس الذى يراود الكثير من الفلسطينيين بشأن خيانة قيادتهم للطموحات الوطنية الفلسطينية يتفاقم الآن نظرا لعدم تحقق الوعود الكاذبة التى بذلت على شرف أوسلو. ولكن حقيقة مأساة غزة ستتكشف أكثر فأكثر مع الأيام، حتى يجيىء يوم يحاسب فيه المسئول عما جرى لنا كشعب، ويتحمل مسئولية ما اقترف.

مارس سنة ١٩٩٤

تأملات فى مجزرة الخليل

زرت الخليل للمرة الأولى بعد حرب ١٩٦٧، تحديدا فى عام ١٩٩٢. وتولد لدى فورا انطباع بأن الخليل، من بين كل الأماكن الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي، وبسبب الأوضاع الاستثنائية التى فرضها الاسرائيليون على الحرم الابراهيمى، تنتظر لحظة الانفجار. والشيء الوحيد المفاجئ فى انفجارها فعلا فى ٢٥ فبراير، هو أن المجزرة لم تحدث قبل ذلك.

يصعب ان أصف الشعور الذى ينتاب المرء عند دخول الحرم الابراهيمى الذى يفرض عليه الجنود الاسرائيليون حراسة مشددة وحصارا مسلحا محكما، يفوق حتى مثيله فى الأقصى الشريف. إذ تبعد مداخل الأقصى مئات الأمتار عن المسجدين الرئيسيين فيه، ويقف أمامها رجال أمن فلسطينيون، تحت إشراف اسرائيلى، ليسمحوا للناس بالدخول والخروج. أما الحرم الابراهيمى فإن جميع زواره - مسلمين أو يهودا، من أهل المكان أو أجانب - يمرون على نقطة حراسة بجوار أبواب المسجد تفضى مباشرة إلى حيث يصلى المصلون.

وتلى الباب مباشرة منضدة كبيرة يجلس إليها عدد من الجنود الاسرائيليين، يرفع بعضهم أقدامه فوق المنضدة، وكلهم مدجج بالسلاح. ويوحى وجودهم بإحساس السيطرة بالطبع، لكنه يثير أيضا إحساسا بالاقتحام. وينتاب المرء شعور بأن مكانا مقدسا للمسلمين ينتهك بصورة متعمدة عن طريق نشر رجال مسلحين يتبعون دينا مغايرا داخل الحرم. ولن

يخالجك الشعور بأن قوة أجنبية تستخدم جيشها لإخضاع شعب أدنى مرتبة فحسب، بل إن أحد الأديان التوحيدية يعتدى بغلظة على شعائر دين آخر.

وفى القاعة الرئيسية من المسجد المخصصة للصلاة ينتصب ضريحا ابراهيم ويعقوب، وهما من الأماكن المقدسة لدى اليهود والمسلمين. وقبل عام ١٩٦٧، كانت هناك مدرسة دينية صغيرة لليهود خلف المسجد ظلت مهجورة لأجيال. وبعد ١٩٦٧ أعاد الاسرائيليون فتحها وأقاموا مكتبة فيها، وقاموا بحفريات لكشف مزيد من الأضرحة المذكورة فى التوراة (مثل ضريحى ليئة زوجة يعقوب واسحاق). أما المشكلة التى تسببت فيها المدرسة اليهودية، فهى أنه بحكم وجودها فى قلب المسجد فإنك تضطر لاختراق صفوف المصلين المسلمين كى تصل إليها. وهذا كله يسهم فى صنع مزيج متنافر قابل للانفجار فى أى لحظة، حيث يزاحم اليهود الأورثوذكس المصلين المسلمين، بالإضافة إلى وجود الزوار والجنود فى مكان لا تتجاوز مساحته بضع مئات من الأمتار المربعة.

ويمكن أن ترى خارج المسجد مباشرة، على مسافة بضعة أمتار شمال السوق الرئيسية (وكانت أماكن البيع مغلقة أثناء زيارتى بسبب إضراب دعت إليه حركة حماس) بضعة منازل لمستوطنين يهود داخل الحى القديم الذى يطل على المسجد والسوق. أى أننا نجد فى مدينة الخليل، وهى المدينة التى يحفل تاريخها بذكريات مؤلمة عن القتل والعنف الطائفى الدينى، وداخل مساحة لا تكاد تزيد على ملعب لكرة القدم، خليطا من المسلمين واليهود بكل ما ينطوى عليه ذلك من احتمالات تفجر العنف فى أى لحظة، ليس بسبب احتكاك الطائفتين فحسب، بل لأن إحداهما تفرض نفسها بقوة على الأخرى.

أذكر أن شعورا بضيق كبير انتابنى فى الحى القديم فى مدينة الخليل، ليس فقط لأن الهجرة الفلسطينية تركت هذا الجزء من المدينة موحشا يكاد أن يكون فارغا، بل أيضا لأن الخليل، بفلسطينييها العزل

وبالمستوطنين والجنود الاسرائيليين المسلحين، هى رمز لتنافس دينى فج لا مثيل له فى أى مكان آخر.

وقد قيل الكثير فى الاعلام الغربى، وفى أوساط صانعى القرار، عن الإسلام السياسى، بينما لايكاد يذكر شيء عن إشكالية انبعاث اليهودية السياسية التى يعتنقها أنصارها بقوة تماثل حماس أنصار الإسلام السياسى. وبين الكثرة من المعلقين الغربيين الذين كان لديهم شيء يقولونه عن مجزرة الخليل، لم يربط إلا واحد منهم فقط بين باروخ جولدشتاين و«اليهودية السياسية» والصهيونية. فقد ذكر دافيد شيبلر عن حق فى جريدة النيويورك تايمز أن هذه الأشياء الثلاثة مجتمعة، هى فى الواقع جوانب لظاهرة واحدة، لايمكن بأى حال تجزئتها إلى وحدات منفصلة أصغر يطلق عليها «فرد إرهابى مختل عقليا» من جهة، و«الاتجاه السائد فى الصهيونية» من جهة أخرى. فالكثير مما كانت الصهيونية تثقف به أنصارها يقوم على اعتبار أن الصهيونية واليهودية هما الشيء نفسه، ولا يمكن فصلهما: كلتاهما تتحدث عن فلسطين بوصفها أرض اسرائيل، كما تعتبر كلتاهما أن العرب فى «أرض اسرائيل» بمثابة غرباء أو دخلاء لا تسامح مع وجودهم. وأهم من هذا كله، ترى الصهيونية أنها تسترد الأرض –التى أطلق عليها سكانها الأصليون اسم فلسطين منذ أكثر من ألف سنة– للشعب اليهودى وحده وعبر صراع تخوضه ضد غير اليهود.

ومن المهم أيضا أن نتذكر أن تعاليم الأديان التوحيدية الكبرى الثلاثة تحتوى على بعض الآراء غير المتسامحة، بل والعدائية أحيانا، إزاء مايسمى بـ «الآخرين». ومن المعروف أن كلا من الدينين المسيحى والإسلامى يستقى الكثير من الدين اليهودى، حيث تشترك الأديان الثلاثة فى إعلاء مبادئ الإنسانية والرحمة .. الخ – مع اختلاف التركيز على هذا المبدأ أو ذاك. لكن الأديان الثلاثة كلها تنظر إلى من يقف خارج حدودها بريبة، ذلك أن التوحيد مقصور على أصحابه ولا يعرف تسامحا مع مخالفيه، بل

وينظر إلى التنوع والتعدد باعتبارهما مصادر للتهديد ينبغى حماية الذات والحدود منها. لايعنى هذا أن كل اليهود والمسيحيين والمسلمين مصابون بعقد الارتياب والتشكك في الآخرين، ولكنه تذكرة بأن كلا من العقائد الثلاث تتضمن أفكارا شمولية تستدعي انتباها عندما يتم التفكير فى سبل إعلاء قيم التسامح.

إن المسألة المهمة اليوم هى أن التشدد الديني لدى أى من الأطراف يؤثر، سلبا للأسف، على الأديان الثلاثة جميعها. وأعتقد أن تعاظم التطرف الدينى في اسرائيل يجب أن يربط بوضع المسيحيين فى لبنان والتيارات الإسلامية في مصر وغيرها. ولست هنا بصدد الحكم على أى من هذه الأديان الثلاثة العظيمة أقل تسامحا، إلا أنه من الثابت تاريخيا أن اسرائيل التى أسست عام ١٩٤٨ هى أول دولة ثيوقراطية فى الشرق الأوسط، وهى بذلك تقدم مثالا للانعزالية وكره الأجانب وعدم التسامح وغيرها من النزعات التى تؤثر سلبا على الدينين الآخرين.

أما بالنسبة إلى الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة فإن الصورة التى تكونت عنه فى أذهان الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين -كما تتمثل فى الترتيبات الأمنية للحرم الابراهيمى فى الخليل- فهى تبجح اليهودية بإنتصارها عليهم، والذى يتجسد فى تصرفات الجيش الاسرائيلى والمستوطنين اليهود. وكان أحد قادة هؤلاء المستوطنين، الحاخام موشى ليفنجر، قد أطلق النار وقتل طفلا فلسطينيا فى الخليل قبل بضع سنوات، وصدر عليه حكم مثير للاستفزاز بأن يمضى فترة خمسة أشهر «فى الخدمة الاجتماعية» عقابا على جريمته!

وكما لو أن نيران العنف الدينى التى أججت بصورة متعمدة لم تكن كافية. فقد أضيف إليها عنصر بالغ القسوة - أمريكى تحديدا - ممثلا بمستوطنين من أمريكا الشمالية جاءوا إلى اسرائيل وهم يحملون مزيجا غريبا من الطيش الايديولوجي وممارسة العنف بلا تمييز وبوحشية لاحدود

لها. إن باروخ جولدشتاين ليس حالة استثنائية اوغير مألوفة. فقد كان رجلا مسكونا بخيالات ترجع إلى أعماق الماضى عن انبعاث يهودى فى اسرائيل. وهى خيالات أدت إلى نتائج مدمرة فى أمريكا قبل أن تطأ قدماه اسرائيل. لقد كان واحدا من مريدى رجل الدين مائير كاهانا، الذى كانت دعواته لشن عنف سافر ضد العرب تبث بانتظام فى الولايات المتحدة على مدى سنين طويلة قبل أن يرحل إلى اسرائيل عام ١٩٧١. وكنت واحدا من ضحايا أعمال العنف التى نفذتها «عصبة الدفاع اليهودية» بزعامة كاهانا فى منتصف الثمانينات، عندما أحرق مكتبى فى جامعة كولومبيا بنيويورك. وعندما وجه سؤال إلى هذه المنظمة عن الحادث، إدعت أنها لا تعرف هوية الفاعل، لكنها صرحت بأن من قام بهذا العمل «وطني يهودى». وعلى الرغم من أنه اصبح معتادا، فى الآونة الأخيرة، أن يفصل كاهانا عما يسمى بـ «الصهيونية المعتمدة» فى الولايات المتحدة. وأن يجرى السعى للبرهنة على أنه لم يكن صهيونيا «حقيقيا»، فإن واقع الأمر يدل على أن كاهانا، بتاريخه الحافل بالإبادات وعجرفته العمياء تجاه الأقوام التى تعتبر أدنى مرتبة أو أقل قوة، كان بالفعل نتاجا مشتركا للصهيونية والتراث الامريكى.

وفى كتاب نشر عام ١٩٩٠ بعنوان «يهود أشداء»، يذهب المؤرخ الأمريكى بول برينز إلى أن تغييرا مهما قد حدث بعد عام ١٩٦٧ فى صورة الذات عند اليهودى الأمريكى. وقد تناول برينز فى دراسته أفلاما وكتبا ومجلات اعتاد اليهود الأمريكيون أن يصوروا انفسهم فيها باعتبارهم يتصفون بالحكمة والاعتدال، مولعين بالكتب وواسعى الثقافة، ولا يميلون إلى نزعة الانتقام أو العنف. ولكن بعد حرب ١٩٦٧ تغيرت صورة الذات بشكل درامى، فقد بدأ اليهود يصورون أنفسهم كقتلة ومحترفى كاراتيه وخارجين على القانون، ويطلق عليهم برينز معمما تسمية «رامبوفيتز» - أى رامبو اليهودى. إن ما حدث واضح تماما: فقد تأثرت ثقافة ما بعد

١٩٦٧ بالإحساس المتضخم بالقوة العسكرية الاسرائيلية التى استطاعت احتلال الأراضى العربية والهجوم على مصر والعراق ولبنان والأردن وسورية، وأسهم هذا فى تكوين انطباع عن اليهودى بأنه بطل خارق قادر على القيام بأعمال يعجز أى آخرين عن الإقدام عليها، كما يعجز العالم عن وقفها، إما لأنه ضعيف جدا أو غير مكترث.

وعلى الصعيدين الثقافى والذهنى، أدى هذا التغير فى صورة الذات إلى تحول مماثل فى العديد من المؤسسات والأفراد، حيث أصبحت أفكار كاهانا وقيمه تحظى بشعبية، وأصبحت هذه المؤسسات وهؤلاء الأفراد يروجون هذه القيم، وإن زعموا أنهم يختلفون عن كاهانا. فكل أنواع دعاية كراهية العرب التى يمكن العثور عليها فى مجلات تحظى باحترام واسع مثل «ذى نيو ريبيليك»، «كومينترى»، «ميدستريم»، وحتى فى «تيكون» الليبرالية - وهى مجلات يساهم فيها كتاب بارزون يحتلون موقع الصدارة فى الثقافة الأمريكية - تعبر عن آراء لا تختلف كثيرا عن آراء كاهانا. ومن بين الصور الأكثر رواجا فى هذه المجلات صورة الثقافة العربية، وقد اتسمت بالعنف والانحطاط، وصورة الاسلام بوصفه دينا يدعو للإرهاب، بالإضافة إلى الزعم بأنه لا يمكن تصديق العرب أو الوثوق بهم إطلاقا، وأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع العرب هى أن يضربوا بقوة، وأن يتم اخضاعهم بأكثر الوسائل إذلالا وتحقيرا. ولم تبد أى منظمة كبيرة لليهود الامريكيين قط معارضتها الواضحة للاحتلال الاسرائيلى لأراض فلسطينية، كما لم يصرح أى زعيم يهودى بارز قط بشىء إيجابى عن حق تقرير المصير والحرية للفلسطينيين. والأمريكيون المناصرون لاسرائيل هم المسئولون فى الأساس عن ترويج الأفكار الشائعة بأن الفلسطينيين إما غير موجودين أصلا أو أنهم إرهابيون. ويحظى الجبروت المزعوم لمخابرات اسرائيل وأجهزتها العسكرية بمديح دائم من جانب الإعلام الأمريكى والباحثين، بالإضافة إلى رجال الدين. بينما يندر أن يسأل صحافيون شخصا مثل رابين أو حتى شارون

– وكلاهما مجرم حرب وفق كل المقاييس– سؤالا حول ماضيهم الذى يتضمن أعمالا مثل التطهير العرقى فى اللد و الرمله (رابين عام ١٩٤٨)، أو القصف بلا تمييز لمخيمات اللاجئين والمستشفيات والمدارس ودور الأيتام الفلسطينية (شارون فى لبنان عام ١٩٨٢). الأمر الذى يوضح أن هناك إجماعا عاما على أن العنف الاسرائيلى هو عنف «صالح» ومقبول وأخلاقى، ويجد سندا له فى الشعار الذى يتردد الآن عن نقاء السلاح.

ومما يثير أكبر قدر من الفزع أن مثل هذه المشاعر يجرى إنتاجها على بعد مسافات شاسعة من اسرائيل، وبنفس الحماسة التى أنتجت قبل قرنين فى الولايات المتحدة حملات القتل التى تعرض لها الهنود الحمر، والتى أنتجت، فى تاريخ أقرب، القصف النووى لليابان، والتدمير الكامل للهند الصينية والعراق. إذن فالبعد عن واقع معقد، والتطور التكنولوجى، والاعتقاد بصواب الموقف وتبريره أخلاقيا إلى حد يشارف الجنون، هى كلها صفات مميزة لعقلية أمريكية مغروسة فى نزعة يهودية عن المخلّص المنتظر، تعربد فى الاراضى المحتلة دون ضابط متخذة من العرب هدفا وحيدا لها.

وبطبيعة الحال يتوقع هؤلاء المستوطنون الدعم من اسرائيل (التى لم يطلق جيشها النار قط عليهم، حتى عندما كانوا يهاجمون العرب أو ينهبون ممتلكاتهم). كما يتلقون دعما فعليا من الولايات المتحدة، إذ تقدم شبكة واسعة من التنظيمات المؤيدة لحزب ليكود والمستوطنات مجندين جددا وأموالا طائلة معفاة من الضرائب. بل وأضف إلى كل هذه القوى الداعمة المنظمات اليهودية الرئيسية فى الولايات المتحدة التى تروج دعايتها عن اسرائيل والصهيونية – وهى دعاية لا يتم التصدى لها أبدا بفاعلية من جانب العرب – الكراهية والعنف والتعصب الأعمى ضد الآخرين من غير اليهود، وعلى الأخص الفلسطينيين والمسلمين. ولإثبات مقولتى هذه لا يحتاج الأمر أكثر من إلقاء نظرة على افتتاحيات جريدة «نيويورك تايمز»،

أبرز الجرائد الأمريكية، التى تحفل بالكراهية للعرب، والتى يكتبها صحفيون من أمثال ويليام سافير الذى يؤيد المستوطنين علنا، أو أ.م روزنتال، وهومدير تحرير الجريدة السابق ومن أبرز كتاب الأعمدة فيها حاليا، والذى يمجد قوة اليهود فى اسرائيل ويشجب «انحطاط» العرب بصورة شبه يومية.

وقد كان اتفاق أوسلو بالنسبة إلى هؤلاء وإلى الفئات الواسعة التى يمثلونها صفقة ممتازة لأنه، تحديدا، يترك الفلسطينيين فى حالة خنوع مزر إلى أمد غير محدد. وقد عبر عن ذلك أحد الناطقين باسم اليهود الأمريكيين عندما قال: «لقد حصلت اسرائيل على صفقة رائعة، فلماذا النقد إذن؟».

وكل ماسبق لايعنى أن منظمة التحرير الفلسطينية بريئة تماما من الدم المسفوك في المجزرة، فهى التى وقعت اتفاق أوسلو، الذى ينص أحد بنوده الرئيسية على ترك المستوطنين فى مكانهم، إلى جانب احتفاظهم بالمئات من مستوطناتهم وعدم تقييد أنشطتهم. إن ياسر عرفات ومرؤوسيه مسئولون بصورة مباشرة عن قبول صفقة مزرية لاتوفر الحد الأدنى من الحماية لشعبهم المهدد، والأعزل أساسا، وتتركه عرضة لأعمال السلب والانتهاكات التى يقوم بها المستوطنون والجيش على السواء. لقد كانت هناك مفاوضات سرية بين منظمة التحرير والموساد بدأت فى بوسطن فى أكتوبر ١٩٩٢، وكان هدفها الرئيسى تحقيق الأمن للمستوطنين الاسرائيليين، ولم تذكر أى كلمة إطلاقا عن أمن الفلسطينيين الذى يصعب أيضا أن تجد ذكرا له فى البنود الكثيرة لاتفاق أوسلو. وبالإضافة إلى ذلك، فان أى شخص لديه أى معرفة واقعية بالوضع فى أماكن مثل الخليل، كما سبق أن ذكرت، كان سيطالب منذ البداية بـ «فك الارتباط» بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين فى الخليل وأماكن أخرى، حيث المشاعر التى يلهبها التنافس الدينى ـ لعنة الشرق الأوسط حاليا ـ تنتظر لحظة الانفجار.

كما أن كل من لديه أدنى معرفة بالعنف الاستثنائى الكامن فى الصهيونية الأمريكية، كان سيأخذ فى الاعتبار نزوع أشخاص مثل باروخ جولدشتاين (هناك الكثير منهم)، إلى الرغبة فى قتل الفلسطينيين، وكان سيتخذ بعض الإجراءات الوقائية لمنع ذلك. ولكن يبدو أن هذه الأمور لاتعنى منظمة التحرير الفلسطينية التى تهتم أكثر بعلاقاتها مع فرنسا وبريطانيا، وبمآدب الغداء والعشاء لعرفات مع جون ميجور وفرنسوا ميتران. ويتساءل المرء أيضا كيف أن عرفات، الذى سبق له أن تحدث باعتزاز عن وجود «صديق فى البيت الأبيض» له وللفلسطينيين، لم يفكر مطلقا فى أن يضع أمن الشعب الفلسطينى على رأس قائمة مايتمنى ويطلب من ذلك «الصديق».

إن ذلك كله هو نتيجة جهل وقصور المفاوضين والمسئولين الفلسطينيين الذين يعيشون فى عالم منتش بمبالغات وسائل الإعلام المضللة. وأذكر بوضوح أنه عقب إعلان الاتفاق فى أغسطس الماضى، إتصل بى هاتفيا مسئول كبير فى منظمة التحرير ليبلغنى كيف أن اتفاق غزة ـ أريحا شىء عظيم. وعندما أشرت أثناء حديثنا إلى أن المستوطنات الاسرائيلية، والأراضى المخصصة لبناء مستوطنات جديدة، تشكل بالفعل أكثر من ٥٠ فى المئة من الأراضى، ذكر أن هذا ليس صحيحا، فكل ما لدى الاسرائيليين هو ٢ فى المئة من الأرض.

لقد كان هذا المسئول الكبير نفسه فى واشنطن الأسبوع الماضى فى محاولة لتحسين اتفاق أوسلو عبر محاولة لإعادة التفاوض حول النصوص الأصلية للاتفاق. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز فى ٤ مارس الجارى عنه قوله: «تعرضت عملية السلام للتوقف بصورة فظة بسبب الجريمة (مجزرة الخليل). لقد اكتشفنا أن علينا بالفعل أن نحمى الفلسطينيين من المستوطنين وليس العكس». ومثل هذا الإدراك لابد أن يثير الدهشة بل أن يربك العقل. فهذا المسئول الكبير لم «يكتشف» – هذه الكلمة التى تعبر

عن احتقار للواقع مما يجعلها تقف في حلوقنا- إلا الآن، أن المستوطنين يمثلون تهديدا، وليس العكس. كما لو أنه كان يؤمن في السابق بأن الفلسطينيين يمثلون تهديدا للمستوطنين!

والآن، وبعد أن «اكتشف» هذا المسئول الأمر على حقيقته، ألا يتطلب احترام الذات منه هو و«رئيس دولة فلسطين»، الذى يخدمه هذا السيد بإخلاص وكفاءة، أن ينسحبا معا من مسرح الأحداث. لكنهما لن يفعلا ذلك بالطبع، وستستأنف المفاوضات دون أن يتغير شيء عمليا -فسوف يستمر حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة، ولن يتوقف قتل الفلسطينيين، وسوف يتزايد وجود المستوطنين والمستوطنات- وكل ذلك كرامة لمصالح ما يسمى «عملية السلام».

مارس سنة ١٩٩٤

هل صار السلام فى متناول اليد ؟

قبل أيام وقعت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى باريس على اتفاق اقتصادى لمنطقتى غزة وأريحا، وفى الرابع من الشهر الجارى وقع ياسر عرفات ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين فى القاهرة على اتفاق تطبيق الحكم الذاتى. وانهى الطرفان بذلك مفاوضاتهما التى بدأت بعد ١٣ سبتمبر الماضى، وفشلا خلالها مرارا وتكرارا فى الالتزام بـ «مواعيد نهائية» عديدة لتطبيق الاتفاق. وتشير تقارير الصحف إلى أن منظمة التحرير واسرائيل أعدتا جملة من الإجراءات تتخذ فور الانتهاء من التوقيع، وتهدف إلى إضفاء طابع درامى على بداية سلطة عرفات فى غزة وأريحا، وهى السلطة المحدودة إلى درجة تجعلها مضحكة (الطرفان لم يتفقا حتى الآن على مساحة المنطقة التى تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في أريحا). وستنتقل مكاتب منظمة التحرير من مقرها الحالى فى تونس إلى أريحا، وتدخل منطقتى الحكم الذاتى المحدود بضعة الاف من الشرطة الفلسطينية الموالية لعرفات، وسيتسلم مسئولون فلسطينيون – جاءوا جميعا عن طريق التعيين وليس الانتخاب – بعضا من المسئوليات التى كانت تضطلع بها سلطات الاحتلال. ويحدث هذا فى الوقت الذى تعمل فيه التصريحات المختلفة على إنعاش الأمل بشأن الأموال التى خصصت للتنمية فى الخريف الماضى، والتى يقال إنها أخيرا ستجد طريقها إلى المنطقتين، موفرة للفلسطينيين تحسنا فى وضعهم الاقتصادى. وعدا ذلك، ليست هناك إلا استعدادات قليلة لتوفير مايلزم لإدارة الشئون البلدية بكفاءة.

وهكذا فالأمور ليست على ما يرام، خصوصا إذا ما أخذنا فى الاعتبار نجاح جنوب افريقيا، ذلك البلد الذى عانى طويلا من التقسيم أيضا، في التحول السلمي نسبيا من الوضع العنصرى السابق إلى المساواة الكاملة لكل المواطنين. لكن رابين ليس دى كليرك كما أن عرفات ليس مانديلا. وتصف مقالة كتبها اليستر سباركس فى مجلة «نيويوركر» المحادثات السرية بين مانديلا وحكومة جنوب افريقيا التي بدأت في عام ١٩٨٢ ، بعد انقضاء ١٩ سنة على سجن مانديلا، وقبل ثمان سنوات من إطلاق سراحه. ومنذ بداية تلك المحادثات رفض مانديلا المساومة على الهدف الأساسي للمؤتمر الوطنى الافريقي، وهو «صوت واحد لكل مواطن» فى انتخابات حرة، وإلغاء النظام العنصرى. والأهم من ذلك أنه رفض كل العروض لإطلاق سراحه مبكرا، مالم يتم إطلاق سراح جميع رفاقه قبل أن ينال هو حريته. وما حققه حزب المؤتمر الوطنى الافريقى هو إنجاز عظيم بكل المعانى، وخاصة إذا ماوضعنا فى الحسبان أن المؤتمر الوطنى الافريقى لم يكن فى بداية تلك المحادثات سوى منظمة «إرهابية» محظورة، تتوزع قياداتها ما بين السجن والمنفى. وبالإضافة إلى ذلك فإن مانديلا لم يتخل عن شعار الكفاح المسلح إلا بعد تحديد موعد الانتخابات. وفى صمود مانديلا داخل سجنه طيلة ٢٧ سنة عبرة لنا، خاصة عندما نتذكر أن الاحتلال الاسرائيلى أيضا استمر ٢٧ سنة دون أن يتسنى لنا إنجاز شيء يقارب ما تم إنجازه فى جنوب افريقيا.

إن المراقبين الاسرائيليين أنفسهم لاحظوا أن رابين وجنرالاته يتصرفون دائما بشكل يفتقر إلى اللياقة، ويتخذون من المفاوضين الفلسطينيين موقف الازدراء والتعنت الكامل - أو كما صرح رابين ذات مرة «دعهم يتصببون عرقا». لقد أثبتت القيادة الاسرائيلية قصر نظرها، فقد عجزت عن إدراك أن المشاكل التى تم حلها الآن على حساب الفلسطينيين ستؤدى فى المدى الطويل إلى تهديد الشعبين. فلم تعط اسرائيل

الفلسطينيين شيئا فى أى من المجالات المتعلقة بالأمن والسيادة والمياه والمستعمرات والقدس. فالمصادرات مستمرة على حالها، حيث تم ضم أجزاء إضافية من القدس إلى اسرائيل، كما أن أعمال القتل والحصار والسجن وحظر التجول مستمرة، ولا يمكن التكهن حتى الآن بموعد إنهاء الاحتلال. كما يثير النهج التفاوضى الذى أتبعه الفلسطينيون، والذى بقى سرا لا يعرفه إلا عرفات وعدد قليل من المقربين إليه، كثير من المخاوف. فالمفاوضون الفلسطينيون على مايبدو تنازلوا فى جميع القضايا كبيرها وصغيرها، ولم يدعموا موقفهم عن طريق الاستشارات أو التخطيط، كما لم يحافظوا على خط مبدئى ثابت يحدد أن الهدف النهائى هو الاستقلال والحق الكامل فى تقرير المصير. ويعود الكثير من هذا التخبط إلى غموض إعلان المبادىء نفسه ونقاط ضعفه المتعددة. وقد استغل الاسرائيليون نقاط الضعف هذه بشكل بالغ الذكاء.

ونتيجة لكل ذلك، فإن الحالة النفسية التى تستولى على مشاعر الزعماء السياسيين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، من الذين حافظوا على قسط من الاستقلال، هى الغضب و الاحباط. وقد أصدر عدد منهم مؤخرا بيانا تفصيليا كشفوا فيه عمق استنكارهم لاتفاق القاهرة الأخير، إضافة إلى الاتفاقات الأخرى التى تلت حفل التوقيع على إعلان المبادىء فى حديقة البيت الأبيض فى سبتمبر الماضى. وخلاصة ما يقوله هؤلاء الفلسطينيون أن اسرائيل تواصل فرض سيطرتها على الأرض والموارد الطبيعية، إلا أنها تقوم بذلك الآن عن طريق التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن اسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، انتكهت نصا وروحا قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. والأسوأ من كل ذلك أن اسرائيل استخدمت عملية السلام وسيلة للحصول على اعتراف بأثر رجعى بإجراءاتها اللاقانونية السابقة، مثل ضم القدس وإغلاق الأراضى المحتلة والسيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على حياة الفلسطينيين. وينتهى البيان إلى القول بأن الاتفاقات الحالية بين منظمة

التحرير واسرائيل، بآثارها التى تدعم سيطرة اسرائيل فى الأراضى المحتلة، لن تكون ملزمة، ولن تتمتع بصفة قانونية بالنسبة إلى السكان الفلسطينيين، مهما قالت منظمة التحرير أو فعلت عكس ذلك.

ويوضح البيان أيضا أن الموقعين عليه كانوا منذ زمن طويل ومازالوا من المؤيدين للتفاوض السلمى مع اسرائيل، أى أنهم ليسوا من اعضاء حركة حماس، أو الرافضين للحل السلمى. وقد شارك كثيرون منهم فى الجولات التفاوضية العشر فى واشنطن، وهم جميعا شخصيات تحظى باحترام الأوساط المحلية. وإذا كان من المرجح أن عدد اولئك المعارضين قد تزايد منذ صدور البيان فى ابريل وحتى الآن، فلنا أيضا أن نلاحظ أن البيان لم يوضح الخط الذى يريد هؤلاء المعارضون إتباعه مستقبلا. أى أنهم لا يقدمون بديلا للأمر الواقع الذى تسارع منظمة التحرير واسرائيل إلى تكريسه على الأرض، بدعم من الولايات المتحدة والأوربيين والحكام العرب.

وعلى الرغم من اتفاقى التام مع النتائج التى توصل إليها الموقعون على هذا البيان حول ما يجرى بالفعل، فاننى أرى أن وقت ذرف الدموع على أوسلو أو على استئثار عرفات بالسلطة وفشل معاونيه وفسادهم قد فات، كما فات وقت استهجان سرقات اسرائيل ورياء الولايات المتحدة. فهذه العناصر كلها كانت واضحة تماما منذ سبتمبر الماضى. ومع ذلك فقد انجرف كثير من الفلسطينيين المخلصين، بفعل التفاؤل الذى لم يكن فى محله، مع موجة الاستبشار التى سادت وقتها. والسؤال المطروح الآن هو: ماذا يمكن عمله اليوم، وليس ما كان ينبغى عمله بالأمس؟ وهنا يجب القول إن الامل فى إصلاح قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أو فى تغيير عقلية رابين وأصحابه، هو ضرب من الوهم. لكن من الخطأ أيضا قبول السيناريو الكئيب الذى يرسمه اتفاق الرابع من مايو – وقد تعمد الطرفان إبقاء أكثر تفاصيله سرا – وهو السيناريو الذى يضع اللمسات النهائية على

إبقاء الفلسطينيين رهن الأسر فى الأمد المنظور. وأعتقد أن علينا أن نفترض أن عرفات ورابين سيواصلان السير فى طريقهما المعهود، حيث سيستمر الأول في عدم الإهتمام باحتياجات شعبه وتطلعاته، بينما سيتمسك الثانى بالسيطرة على أراضى الفلسطينيين ومياههم أطول مدة ممكنة. وعلينا أن نسلم بأن أى محاولة لتغيير موقف أى منهما ستكون عقيمة، وعلينا، بدلا من ذلك، أن نقدم برنامجا موازيا، ينطلق من مسلمتين أساسيتين: أولاهما أن نهاية الصراع لاتزال بعيدة، وثانيتهما أن القضية تعنى الشعب الفلسطينى كله وليس سكان الأراضى المحتلة وحدهم.

ولهذا فإننا يجب أن نسعى أولا، وقبل أى شيء، إلى تسجيل كل الفلسطينيين فى قوائم الناخبين. فأسلوب منظمة التحرير التقليدى فى ملء الوظائف عن طريق التعيينات السياسية سيستمر، على مايبدو، عندما تدخل قيادتها إلى أريحا. وهذا ما تجب معارضته، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالنضال من أجل إجراء انتخابات لاتتوقف عند حدود انتخابات المجالس البلدية، بل تمتد لتشمل انتخاب جمعية تأسيسية لكل الفلسطينيين. ومن الواضح أيضا أن منظمة التحرير تنوى السيطرة على البث الاذاعى والتليفزيونى، لذلك من الضرورى تأسيس صحيفة لكل الفلسطينيين (اللاجئون منهم والمقيمون فى اسرائيل والحاصلون على الجنسية فيها وسكان الأراضى المحتلة). ففى الوقت الحاضر ليست هناك سياسة إعلامية أو أى إعلام فعلى عما يجرى تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلى، الذى سيستمر بالتأكيد بعد الرابع من مايو. علينا إذن أن ننشىء جهازا إعلاميا من المستقلين القادرين على مواصلة الضغط على اسرائيل ومنظمة التحرير لضمان الحريات الديمقراطية للفلسطينيين. فمع تحول منظمة التحرير إلى جهاز يعمل تحت مظلة السيطرة الاسرائيلية، أصبح من الملح كشف حقيقة مايحدث للعالم أجمع. فغالبية الصحف ومحطات التليفزيون في الغرب، حتى الآن، ترسم صورة أحادية الجانب لما يحدث، متعاونة فى ذلك على عادتها مع حكومات تساند

بقوة عملية السلام الأمريكية-الاسرائيلية. وهذه الصورة الزائفة يجب استبدالها ليتضح للعالم أن الصراع فى سبيل تقرير المصير الفلسطينى مستمر، وأنه لا ينحصر فى الضفة الغربية وغزة بل يشمل الفلسطينيين فى كل مكان.

كما أن «عملية السلام» التى نشهدها اليوم تتجاهل حقا فلسطينيا جوهريا، وتحاول الإلقاء به إلى غياهب النسيان، وهذا الحق هو حق التعويض عن الممتلكات التى فقدها الشعب الفلسطينى منذ عام ١٩٤٨. فمن الذى سيقدم لنا تعويضا عما فقدناه بسبب انشاء دولة اسرائيل والاحتلال الاسرائيلى لأراضينا؟ ألن يكون هناك تعويض عما لحق بالفلسطينيين من تخريب وقتل للأرواح والممتلكات والمعنويات، وفى أمكنة مثل لبنان، حيث تسلك اسرائيل مسلك عصابات إجرامية؟ إن الشيء الذى لايمكن قبوله بأى حال من الأحوال هو ألا تجعل منظمة التحرير الفلسطينية من قضية التعويضات مطلبا من مطالبها الأساسية فى المفاوضات مع اسرائيل. ولكى يمكن طرح هذة القضية بشكل فعال نحتاج إلى مزيد من الضغط الإعلامى والسياسى على اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لقد تسلمت اسرائيل بلايين لا حصر لها من التعويضات على ما حل باليهود فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. لماذا إذن لا يطبق نفس المبدأ عليها؟

وأخيرا هناك قضيتان ملحتان يلفهما حتى الآن الكثير من الحرج والصمت. الأولى، هى انفراد قيادة منظمة التحرير بالسيطرة الكاملة على المال. وعلى الرأى العام أن يتصدى لذلك علنا: فأموال الشعب الفلسطينى ليست ثروة خاصة تهبط على دائرة صغيرة من الأفراد. والثانية، هى ضرورة الكفاح لوقف بناء المستوطنات، التى تنمو من حيث المساحة والأهمية منذ سبتمبر الماضى. فقد فشلت منظمة التحرير الفلسطينية حتى فى إبعاد المستوطنين المتطرفين القليلى العدد نسبيا عن وسط الخليل بعد مجزرة

الحرم الابراهيمى، الأمر الذى يعنى أن المنظمة لا تملك استراتيجية فى هذا المجال، بل ربما لا ترغب في القيام بالمهمة الأكبر، وهى وقف حركة الاستيطان فى كافة أنحاء الأراضى المحتلة. ولا يعرف أحد، حتى الآن، الكيفية التى سيتم من خلالها تطبيق ما يعرف بالتشريع المختلط وما يقتضيه هذا الأمر من قانون خاص للاسرائيليين وآخر للفلسطينيين. وإذا كان من الواضح أن الأراضى المحتلة ستشهد نظاما للفصل العنصرى، فإن أى شيء آخر يلفه الغموض. فهل تطبق منظمة التحرير القوانين الأردنية أو الاسرائيلية أو قوانين جديدة؟ كما يسود الغموض الموقف من أكثر من ألف قانون أقرت أثناء الاحتلال الاسرائيلى.

ومن الملح فى هذا الوضع البالغ الاضطراب والتفجر، الذى ستحاول منظمة التحرير معالجته من مقرها فى أريحا، أن يبدأ الفلسطينيون على المستوى الشعبى بأخذ زمام المبادرة، بهدف البرهنة على أن الشعب هو الأمين الحقيقى على المصلحة العامة، وإفهام منظمة التحرير، التى لاتزال تفاخر بانها «حكمت» لبنان طوال عشر سنوات، أنها لن تستطيع احتكار السلطة، وهو ما تريده لها اسرائيل لأسباب واضحة. باختصار، إن الفلسطينيين يواجهون الآن شعورا حادا باليأس والتخبط، الأمر الذى يستلزم ضم الصفوف لمواجهة حالة الطوارئ التى نمر بها، فأهدافنا مازالت كما هى - الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير. ولكن علينا الآن ابتكار الأساليب الجديدة الخلاقة والجسورة للوصول إلى هذه الأهداف. وعلينا أن نتذكر أن الطاقات التى غذت الانتفاضة لاتزال موجودة، ويجب توظيفها لخلق آليات فعالة، وإنشاء مؤسسات تكفل لنا تخطى العقبات الجديدة التى يضعها إعلان المبادئ واتفاق الرابع من مايو فى طريق مسيرتنا الوطنية.

مايو سنة ١٩٩٤

رموز السلطة وحقائقها

يبدو أن شعورا بالارتياح، يمكن فهمه وتبريره، وإن يكن حذرا بعض الشيء، قد سيطر على الكثير من سكان غزة وأريحا. فمنظر الجنود الاسرائيليين وهم يخلون نهائيا نقاطا حصينة وثكنات ومتاريس سيطروا عليها على امتداد ٢٧ عاما كان مبعث ارتياح نفسي كبير للفلسطينيين في هذه المناطق. وبالرغم من ذلك ـ كما لا يكف الجنرال ايهود باراك عن تذكير الفلسطينيين والاسرائيليين ـ فإن قوات الاحتلال لم تقم في حقيقة الأمر إلا باعادة نشر قواتها في مواقع جديدة بعد الانسحاب من بعض المواقع، وهي لاتزال تحتفظ بـ ٧٥ في المئة من القوات التي كانت لديها قبل توقيع اتفاق الرابع من مايو في القاهرة. وهي ملاحظة تتمشى مع تذكيره في سبتمبر الماضي، بأن اسرائيل لاتزال تحتفظ بسيطرتها على الضفة الغربية وغزة، باستثناء تنازلات طفيفة، فجنود الاحتياط هم وحدهم الذين لم يعودوا في خدمة جيش الاحتلال، الذي يواصل البقاء .

و لا يترك لنا اتفاق ٤ مايو نفسه أي أوهام في هذا الشأن. فبعد قراءة المئات من الصفحات التي تضمنها هذا الاتفاق، وعشرات الملاحق والاف الشروط والتحفظات والاستثناءات المفصلة لفكرة «الحكم الذاتي المحدود»، يخرج المرء بانطباع وحيد شديد الوضوح، هو إصرار اسرائيل على فرض أكثر ما يمكن من القيود على الفلسطينيين، وعرقلة مساعيهم لتحقيق حكم ذاتي محدود، وضمان ألا يؤدي هذا الحكم الذاتي المحدود إلا إلى

تغييرات طفيفة في الأوضاع الراهنة. وفى المقام الأول، ستظل اسرائيل مسيطرة على الأمن ككل. والفكرة وراء ذلك، هى أن جيش الدفاع الاسرائيلي يمكن أن يعود فى أى وقت يشاء، وهو يواصل السيطرة فى جميع الأحوال على الحدود والطرق والسيادة والمستوطنات، وبطبيعة الحال على القدس. وفى المقام الثانى، فإن كل الاجراءات الفلسطينية - من قبيل تعيين - اعضاء «السلطة الوطنية» - يجب أن تبلغ للاسرائيليين للحصول على موافقتهم. وينطبق الشيء نفسه على القوانين المزمع سنها، وكذلك على أى تغييرات فى مناصب الموظفين. وفى المقام الثالث، و كما يوحى بذلك الاتفاق الاقتصادى الموقع فى باريس قبل اتفاق القاهرة، ستخضع الحياة الاقتصادية الفلسطينية لهيمنة الاسرائيليين. ويتضح ذلك بتفاصيل تبعث علي الاكتئاب في مقابلة مع محمد زهدى النشاشيبى تم نشرها فى جريدة الحياة في ١٠ مايو، حيث يوضح النشاشيبى بصورة قاطعة، أن الاتفاق الاقتصادى جرى تصميمه على وجه الخصوص لمنع الحصول على أى نوع من الاستقلال الفلسطيني. ولو أنه يضيف بطريقة تثير الذهول، أنه قد كان فى الإمكان أن يشار فى مقدمة الوثيقة إلى أنه يحق للشعب الفلسطينى أن ينال استقلالا اقتصاديا فى موعد لاحق. وهو لا يحدد الجهة المسئولة عن الخطأ المذهل المتمثل في غياب هذه الإشارة. ولكن بما أن العبارة لم ترد أصلا فإن اسرائيل يمكنها، على سبيل المثال، أن تسيطر على الصادرات والتعريفات الجمركية الفلسطينية، وأن تقيم فروعا لبنوكها دون إذن صريح من السلطة الفلسطينية.

وكما لو كان ذلك ليس سيئا بما فيه الكفاية، فقد أشارت تقارير عدة إلى أن المفاوضين الفلسطينيين الذين واصلوا العمل حتى صباح الرابع من مايو محاولين - دون نجاح - أن ينتزعوا تنازلات رمزية من اسرائيل، حاولوا إنتزاع الحق فى وضع صورة ياسر عرفات على طوابع بريدية،

وكذلك امتياز الإشارة اليه كـ «رئيس». وقد رفض الاسرائيليون الاستجابة للمطلبين، إلا أنهم وافقوا على أنه ليس من الضرورى ان يكون ياسر عرفات متواجدا عند تفتيش أمتعته والاطلاع على جواز سفره (الأمر الذى سيتم فى جميع الأحوال) عند الحدود، إذ يمكن لأحد مساعديه ان يقوم بذلك بالإنابة عنه قبل موعد وصوله الفعلى. بل وأكثر من ذلك فالهامش الذى سيتاح للسلطة الوطنية فيما يتعلق بالصحة والتعليم والسياحة وغير ذلك من الخدمات محدود للغاية، إذا ما أرادت هذه السلطة العمل على إدخال إصلاحات فى هذه المجالات. لذا فإنه من المفيد ألا ننسى ابدا، أن ما تخطط له اسرائيل بعيد تماما عن السماح بإقامة دولة: فالمشروع المطروح عمليا هو محمية اسرائيلية ونسخة شرق أوسطية من المعازل العرقية (البانتوستانات) فى جنوب افريقيا. وبالفعل، توحى الإشارات المتكررة فى اتفاق ٤ مايو إلى «جهاز قوى للشرطة الفلسطينية» ــ حيث تظهر كلمة «قوى» مرات عدة ــ بمخطط اسرائيلى ماكر لاستثمار الرغبه المرضية لدى قيادات منظمة التحرير فى الاستئثار بالسلطة، وذلك بإعطائهم النفوذ الكافى فى مناطق أريحا وغزة، بما يجعل من المنظمة أداة اسرائيل فى فرض النظام داخل تلك المناطق، وبما يكفى أيضا لتحويلها إلى جهاز مسئول أمام اسرائيل عن أى قصور فى الأمن العام.

وقد بدت النتائج المترتبة على ذلك واضحة خلال الأسابيع القليلة الماضية. فبسبب ٢٧ عاما من الاحتلال العسكرى الوحشى لا توجد مؤسسات فلسطينية مستعدة حتى لحكم ذاتى محدود. فالصحافة مليئة بتفاصيل عن ضعف الكفاءة وانعدام الأموال، إضافة إلى عجز الشرطة الفلسطينية عن الحفاظ على النظام (هذا العجز لا يثير الاستغراب خصوصا مع عدم وجود قانون صريح يفترض أن تقوم بتطبيقه). ويترابط ذلك كله مع وضع يقترب من الفوضى التامة. والموقف الاسرائيلى والأمريكى الرسمى

الآن هو أن الفلسطينيين يمرون باختبار لمدى صلاحيتهم للحكم الذاتي. وينطوي هذا الموقف على تلميح يكاد لايخفى بانهم غير مؤهلين، وأن الاحتلال لم يكن بالشيء السيىء رغم كل شيء.

هل يمكن دفع مرتبات الشرطة؟ هل تستطيع السلطة الجديدة مواصلة توفير الأوكسجين للمستشفيات؟ من الذى سيتولى مسئولية الأموال التى لم يتوفر سوى جزء منها حتى الآن؟ هذا فى الوقت الذى يتضح فيه من قوائم التعيينات التى تتوالى من تونس أن الحكومة المزمع تشكيلها ستكون حكومة شخصيات عامة. ومعظم هذه الشخصيات لا غبار عليها، ولكن اختيارهم جرى تبعا لمعيار ولائهم وارتباطهم بمحور تونس، وليس لتميزهم الحقيقى أو مقدرتهم الفائقة. وهذا أيضا، فى اعتقادى، هو ما راهنت عليه اسرائيل، التى لابد وأنها تشعر بقدر معين من الرضا إزاء التشوش المتزايد لدى الفلسطينيين مع اقتراب موعد وصول عرفات إلى أريحا.

ويحدث هذا كله بينما يعرف الجميع أن هناك عددا كبيرا من الفلسطينيين فى أوروبا وأمريكا الشمالية والعالم العربى، يمتلكون خبرة مباشرة فى إدارة المؤسسات، ولكن منظمة التحرير الفلسطينية تجد من الأنسب لها أن تستخدم من يعرضون أنفسهم من المحيطين بها دون تمحيص أو اختبار جدى لمؤهلاتهم. وهكذا نجد أن من سيشغل المناصب الشاغرة حاليا هم أشخاص يفتقرون إلى المستوى العالى من الخبرة والمؤهلات.

ومع ذلك، فإن تصريحات عرفات المستفزة للاسرائيليين فى جوهانسبورغ، إضافة إلى طريقة أدائه فى القاهرة فى ٤ مايو أثناء حفل التوقيع على اتفاق التنفيذ، توحى باستراتيجية جديدة لمنظمة التحرير، وذلك برغم القيود التي يفرضها اتفاق السلام، وبرغم التفاوت الكبير فى القوة

بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وبرغم الصعوبات الفائقة التى تواجه الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة وهم يحاولون تسلم إدارة المنطقة بعد ٢٧ سنة من الاحتلال الاسرائيلى. ومن المعروف أن الاسرائيليين يتمسكون بالتنفيذ الحرفى للاتفاقات والمعاهدات، وما يريدونه هو السيطرة والهيمنة، وقد حاولوا أن يدخلوا ذلك فى نص الاتفاق. لكن مهما كان حجم التفاصيل التى توضع على الورق، ومهما كان عدد الاحتمالات الطارئة التى تحاول النصوص التحسب لها، فلا يمكن لأحد التحكم فى كل شيء. وأعتقد أن عرفات مصيب فى تعويله على حقيقة أن تفاصيل كثيرة فى اتفاق ٤ مايو غير قابلة بكل بساطة للتطبيق. فهناك زحام من الأشخاص والأوضاع يتعذر معه على الاسرائيليين مراقبة كل شئ بالرغم من جيشهم وكفاءتهم. وتنص إحدى فقرات الاتفاق، على سبيل المثال، على أن كلا الطرفين سيتجنبان التحريض أو إصدار دعاية معادية ضد الطرف الآخر. لذلك تشكل تصريحات عرفات المستمرة بشأن القدس انتهاكا لذلك النص. ويمكن محاسبته على هذا بشكل مهين، كما حدث فعلا، إلا أنه لا يمكن منعه من الاستمرار فى ذلك. وبالمثل فإنه بالرغم من أن الاسرائيليين لهم الحق وفق الاتفاق فى أن يعيدوا جيشهم مرة أخرى إلى الأراضى التى تم الجلاء عنها، إلا أن الجيش الاسرائيلى إذا ما عاد إلى غزة فإنه سيغرق هناك. لذلك فإن تكنيك منظمة التحرير يتلخص فى مواصلة العمل كما لو كانت المنظمة غير ملزمة بأى اتفاق يمنع صراحة قيام دولة مستقلة. و هذا بدوره قد يفضى أو لا يفضى إلى دولة، إلا أنه سيكون من الصعب على الاسرائيليين أن يحاولوا ايقافه.

ومما يدعو للأسف أن الاستراتيجية الاسرائيلية المضادة أشد قسوة، وربما أكثر فاعلية، وقد جرى التلميح إليها بالفعل من قبل رابين وبعض أعوانه. إنها تتلخص بالرد على الاستفزاز والتحدى من جانب الفلسطينيين

بالتباطؤ فى تنفيذ بنود الحكم الذاتى خارج غزة وأريحا. والظاهر، استنادا إلى مواقف الاسرائيليين الأخيرة، أنهم بدأوا بالفعل فى جعل الحياة أكثر صعوبة للفلسطينيين في مناطق أخرى من الأراضى المحتلة. فالجنود الاسرائيليون لايزالون يسيطرون على كل الطرق ويمكنهم بالتالى أن يغلقوا المنافذ حسب مشيئتهم، كما يمكنهم أن يفرضوا حظر التجول فى أى وقت. وهم يستطيعون أن يعتقلوا من يريدون، وأن ينسفوا المنازل ويرفضوا الانسحاب. وهم غير ملزمين بأوقات محددة أو بقواعد السلوك الدولى (كما يبين بوضوح هجومهم الأخير على وادى البقاع فى لبنان).

وإذا كان هناك تشوش فى صفوف الفلسطينيين فإن هناك أيضا عددا غير قليل من المشاكل التى تواجه الاسرائيليين، ومنها تحالف رابين علنا مع آريل شارون الذى يعتبر الآن أحد مستشاريه الرئيسيين. وهناك مشكلة المستوطنين واليمين الدينى الذى يحاول رابين تهدئة مخاوفه، بالرغم من أنه يخاطر فى مجرى هذه العملية بتفكيك ائتلافه الحاكم. واعتقد أن نزاعا حقيقيا ينمو داخل المجتمع الاسرائيلى بين الذين يريدون العيش فى بلد «عادى» اسمه اسرائيل وأولئك الذين لا يزالون يؤمنون بمملكة يهودا الكاملة. إضافة إلى ذلك، فإن الجيل الأقدم من القادة الاسرائيليين من أمثال رابين لا يستطيعون تحرير انفسهم من أوهام العظمة، أو من مواقفهم العنصرية المقيته تجاه العرب، ولذلك سيقاومون تبنى رؤية وسياسة تستندان إلى سلام ومصالحة حقيقية، مفضلين التمسك بفكرة اسرائيل كقوة إقليمية عظمى. ومن السهل نسبيا تمرير مثل هذه السياسة عند التعامل مع الفلسطينيين الذين يملكون خيارات محدودة إلى أقصى مدى، لكن تمريرها سيكون أكثر صعوبة، على سبيل المثال، مع سورية التى يستطيع زعيمها أن ينتظر ويقاوم ويرفض.

واللغز الحقيقى فى ذلك كله هو محاولة فهم ما إذا كانت عملية

سلام متحيزة إلى هذا الحد ضد العرب عموما، وضد الفلسطينيين خصوصا، يمكن أن تعمل لصالحهم في النهاية. وأنا أشك في ذلك إلى درجة كبيرة، لا لمجرد أن اتفاق غزة - أريحا وتطبيقاته اللاحقة كرسّا سلطة الاسرائيليين في المستوطنات وعلى الطرق، ناهيك عن القدس التى تم ضمها نهائيا، لكن أيضا لأن الادوات والسياسات التي يعتمدها الجانب الفلسطيني تشكل أعراضا مميزة للتخلف الذى أنتج الاتفاق أصلا. فالوضع الموجود لدينا الآن على الجانب الفلسطيني يمكن وصفه بانه «الوضع المعتاد دون تغيير» : بالوجوه نفسها، والشعارات نفسها، والافكار نفسها التى انتجت انهيارات الأردن (١٩٧٠ - ١٩٧١) وبيروت (١٩٧٥ - ١٩٨٢). فلم يحدث أى تغيير فى قائمة توزيع الأدوار على الشخصيات التى تواصل بالرغم من عدم تحقيقها أى شيء، سوى الفشل والهزيمة، قيادة المصير السياسي الفلسطيني.

وإذا أخذنا فى الاعتبار هذا الإطار التاريخى فإن التأكيد على أهمية الشرطة الفلسطينية - التى لا تملك إلا القليل من المال والطعام حاليا - لا يبشر بخير. فمن يستطيع أن ينسى الميليشيات والقوات التي تشكلت فى الأردن ولبنان، وما آلت اليه في النهاية؟ ومن يستطيع الاطمئنان على المستقبل الذى سنعتمد فيه مرة أخرى على المليشيات الفلسطينية التى شاهدناها تتحول في الماضى من قوة ثورية إلى قوة حراسة لسلطة منظمة التحرير فى حى الفاكهانى ببيروت. ولماذا لا يتم بدلا من ذلك القيام بخطوة خلاقة، كأن يطلب من سكان غزة وأريحا الذين ضاقوا ذرعا بانتهاكات قوات الاحتلال، أن يشرعوا فى تولى مسئولية أمنهم الذاتى بشكل جماعي؟ كما يمكن تطبيق الدرس نفسه على الشعب بأكمله، بأن يطلب منه ككل أن ينهض بمسئولية بناء الأمة. ولكن بدلا من التفكير فى مثل هذه الحلول، يواصل نفس الأشخاص تكرار أخطاء الماضى

نفسها ولا يحققون إلا نفس النتائج البائسة.

وفى النهاية نحن أمام تحد عربى وفلسطينى على السواء: هل نظل إلى الأبد فى ربقة التخلف وانعدام الشأن والتبعية؟، أم أننا كشعب، نستحق ما تؤهلنا له مواردنا وإنجازاتنا السابقة؟ هل نواصل خيار أن نكون نسخة من افريقيا القرن الـ ١٩ فى القرن العشرين؟ وهل نبقى إلى الأبد مستكينين إلى قادة يتوقعون منا أن نقنع بالرموز والأشكال بدلا من الجوهر والإنجازات الحقيقية؟

يونيو سنة ١٩٩٤

رابحون و خاسرون!

شهدت السنوات التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية تحرر عدد كبير من المستعمرات، فظهرت إلى الوجود حوالى ٤٩ دولة مستقلة فى افريقيا وحدها، كما نالت الهند حريتها عام ١٩٤٧، وتلتها بعد بضع سنوات أندونيسيا وبعدهما العديد من دول آسيا والعالم العربى. ولم يشذ عن هذا التيار العام سوى فلسطين، بمجتمعها العربى الذى دمر عام ١٩٤٨ لتحل محله دولة يهودية هدفها توطين اليهود من جميع أنحاء العالم فى أرض ذلك البلد. ومع ذلك فقد عادت فلسطين إلى التيار التاريخى التحررى بعد ١٩٦٧ عندما تشكلت فيها حركة مقاومة وطنية معادية للاستعمار العسكرى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية. لكن منظمة التحرير، على عكس كل الحركات المناهضة للاستعمار فى العصر الحديث، استسلمت أمام المستعمر بدلا من إلحاق الهزيمة به وإجباره على الرحيل.

وهذا الاستسلام هو مايسمى الآن «بالقبول بالحل الوسط»، الذى جاءت به وثيقة «إعلان المبادئ» التى صدرت فى أوسلو، ثم اتفاقا القاهرة وباريس لاحقا. لكن مهما تم التلاعب بالتسميات فلن يمكن طويلا إخفاء التفريط الواسع الذى قام به الجانب الفلسطينى متخليا بذلك عن مبادئه الثابتة ومنحرفا عن التيار الرئيسى للتاريخ الفلسطينى وأهدافه الوطنية. ولقد تم القبول بكل ما يمكن تخيله من انتقاص لحق تقرير المصير الفلسطينى فى «الحكم الذاتى المحدود»، والذى تمخض عن ترتيبات تضمن لاسرائيل السيطرة على مداخل غزة وأريحا ومخارجها، بل على نحو نصف

مساحة غزة نفسها ومعظم مساحة الضفة الغربية، حيث تضمن المستوطنات والطرق معا أن الحكم الذاتى لن يتحقق إلا فوق بضعة كانتونات منفصلة أو معازل.

لقد جاء الخطاب الذى ألقاه ياسر عرفات فى القاهرة فى الرابع من مايو ليكرر محاولات الرسميين الفلسطينيين إلغاء ذاكرة الشعب، عندما قال: إن تضحيات الفلسطينيين طوال هذه السنين كانت «من أجل السلام». وكأن النضال الفلسطينى لم يكن من أجل تقرير المصير والحقوق الفلسطينية الثابتة، بل للحصول على هذا «الإنجاز» المشبوه المتمثل فى اتفاق غزة أريحا. وعلى حين تكلم رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين عن دماء الاسرائيليين والإرهاب بذلك الرصيد المسرحى المعهود لديه من الأكاذيب الصارخة وأنصاف الحقائق، التى يبدو من خلالها الفلسطينيون وهم الضحايا، وكأنهم المعتدون، فإن عرفات أشار إلى شعبه فى استكانة بأنه «يعيش على أرضه طيلة تاريخه»، وكأن ذلك الشعب لم يتعرض أبدا للمصادرة والتشريد والقتل والسجن والاحتلال العسكرى، من جانب أولئك الزعماء الاسرائيليين أنفسهم الذين يعانقهم عرفات الآن علنا.

لقد كنت دوما من مؤيدى التصالح والتفاوض بين العرب واليهود، لكن على أساس من المساواة، وليس على أساس تحقيق السلام على حساب الفلسطينيين وحدهم. فلماذا يجب علينا، لا أن نتنازل فحسب عن حقنا فيما فقدناه على أيدى الاحتلال العسكرى والنهب، بل بالإضافة إلى ذلك الاعتذار عن أننا طالبنا بأى شىء على الإطلاق؟ بل والأسوأ من هذا هو أن اتفاقيتى القاهرة وباريس (الاخيرة عن العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل) تجعل اسرائيل الشريك الأكبر داخل كل مايجرى فى أراضى «الحكم الذاتى» الفلسطينى. فاسرائيل جزء عضوى من كل ترتيب اقتصادى، ويجب أن توافق على القوانين والتعيينات، كما أن لقواتها المسلحة ومستوطناتها حقوقا استثنائية لاتخضع للقوانين المعمول بها فى تلك

الأراضى. وهكذا يجرى تأسيس تبعية جديدة خانقة للفلسطينيين، بنتائج بالغة السلبية يمكن التكهن بها من الآن. فلا عجب إذن، فى أن تتردد منظمة التحرير فى تسلم «الحكم الذاتى» الذى كانت من الحماقة بحيث وافقت عليه.

وعلى الرغم من أن معاناة الشعب الفلسطينى بأكمله ستستمر تحت الإدارة الجديدة، فان ذلك لا يعنى أن الجميع سيعانون بدرجة متساوية. وإذا كانت اسرائيل قد خرجت رابحة من وراء الاتفاق، وخرج الشعب الفلسطينى خاسرا، فان فى صفوفه أيضا الفائزين والخاسرين. ويبدو أن القيادة الحالية لمنظمة التحرير قد ضمنت لنفسها تصدر قائمة الرابحين، وذلك بحصولها على العقود المغرية والمناصب التى تشغلها على أساس سياسى، فضلا عن السيطرة على الشرطة الفلسطينية. وبالطبع فإن حجم هذه الغنيمة مثير للسخرية، إذا قارناه بالمكاسب الاسرائيلية، لكنه مهم إذا قارناه بوضع اللاجئين فى لبنان وسورية والأردن، أو وضع السكان الفقراء فى غزة. وعدم وجود أى ترتيب يخضع هذه السلطة للحساب والمساءلة هو الآن مصدر القلق الشديد لدى أغلبية الفلسطينيين. فالزعيم كبير الشأن الذى كان يعيش بالأمس فى تونس، وربما يعيش مستقبلا فى أريحا، يمكنه أن يعين بنكا أمريكيا وفريقا من المستشارين الماليين المغاربة والاسرائيليين، باعتبارهم خبرائه للتعامل مع الأموال المقدمة دوليا إلى «الشعب الفلسطينى». وليس هناك حتى الآن من يسأل لماذا تم التعيين وبأى سلطة، ولمصلحة أى جهة يسمح لهؤلاء بتقرير مستقبل التنمية الوطنية الفلسطينية؟ إن مشروع الدستور للكيان الفلسطينى لا يقول شيئا عن منح السلطة إلى الشعب، إلا أنه واضح تماما فى إعطائه كل شىء إلى «الرئيس» لكى يقرر من الذى يفعل أو لا يفعل ماذا فى غزة وأريحا. هل كان هذا الوضع وهذه الفئة التى ربحت من الاتفاق هما ما ناضل الشعب من أجله طوال هذه السنين؟ هل كانت غاية الكفاح لاستعادة حقوق

الفلسطينيين إعطاء القيادة الفلسطينية فى تونس عباءة السيطرة بلا حدود على جزء ضئيل من ارض الوطن؟

لقد كتب الناقد والفيلسوف الألمانى العظيم فالتر بنيامين ذات مرة: «إن من خرج منتصرا -كائنا ما كان- يشارك فى موكب النصر، حيث يخطو حكام اليوم على أجساد من سقطوا فى الميدان». وواجب المؤرخ وفقا لهذه المقولة التذكير بحقيقة تلك العلاقة بين الخاسرين المهزومين الملقيين على الأرض والمنسيين، وبين المنتصرين الذين يتبخترون على أجسادهم أمام العالم.

وأفضل سبيل أعرفه للقيام بمثل هذه المهمة فى حالتنا، هو التذكير بشخصية يتهددها النسيان فى الوضع الحالي، هى شخصية صديقى وزميلى حنا ميخائيل الذى ضحى بحياته فى عام ١٩٧٦ من أجل تأمين وتحقيق مثل «الثورة الفلسطينية» (كما كانت تسمى وقتها). وعندما أفكر فى الوضع الحالى، وفى كل ما تم إهماله أو التخلى عنه طواعية من تاريخنا، وفى مبادئ «الواقعية» و«البراجماتية» التى يتغنى بها منتصرون معتدون بأنفسهم بلا حياء، وعندما يدعى أن محمية فلسطينية رثة تحت الحكم الاسرائيلى تفتقر إلى الديموقراطية هى التلبية الحقيقية لمطامحنا، أجدنى مسوقا أيضا إلى التفكير فى حنا ميخائيل، وعلى الأخص فى تفانيه ونهجه المبدئى فى العمل من أجل شعبه.

لقد التقيته للمرة الأولى فى نهاية الخمسينات فى الولايات المتحدة. وكنت طالبا فى جامعة برنستون، بينما كان هوطالبا (فى مثل سنى تماما) فى كلية هافرفورد، وهى معهد مرموق للدراسات العليا تابع لكنيسة الأصدقاء (كويكرز)، وتبعد حوالى خمسين ميلا عن برنستون. وكان قد قدم إلى هافرفورد من رام الله، حيث تخرج من «مدرسة الأصدقاء» بينما تخرجت من مدرسة داخلية أمريكية، وقبل ذلك من كلية فكتوريا فى مصر. كان يدرس الكيمياء وكنت أدرس الأدب. وأعجبت فورا بتواضعه الجم

وتهذيبه، إضافة إلى ذهنه الحاد. وفي تلك الأيام لم يكن أى منا منشغلا بالسياسة. وكانت رام الله جزءا من الأردن، وكان العالم العربي آنذاك واقعا تحت تأثير جمال عبد الناصر، الذى كانت دعوته للقومية العربية تؤكد على الدور المحورى لنضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المسلوبه دون أن تؤكد الطبيعة الخاصة لهذا النضال. ولم نكن ننتمى إلى أى من الحركات السياسية فى الأردن أو مصر. وبعد حصولنا على شهادة البكالوريوس أصبحنا معا طالبى دراسات عليا فى هارفارد. وأذكر أننى رأيته هناك خلال الستينات، وأذكر أيضا أنه أبلغنى بتغيير موضوع دراسته من الكيمياء إلى دراسات الشرق الأوسط، وأصبح طالبا يدرس تحت إشراف الأستاذ جيب، المستشرق البريطانى الشهير الذى كان قد انتقل لتوه من اكسفورد إلى هارفارد. وأذكر أن حنا وصف تغيير موضوع دراسته باعتباره ضروريا لشخص مثله كان فى حاجة لمعرفة المزيد عن التقاليد التاريخية لشعبه وعن ثقافته.

وفى عام ١٩٦٥ أو ١٩٦٦ شاهدته فى نيويورك، وكان يدرس العربية فى برنستون وقد طلق لتوه زوجته الأمريكية. وكانت لقاءاتنا آنذاك متباعدة، لأننى كنت أعيش فى نيويورك التى لا يزورها إلا بصورة متقطعة. وبعد عام ١٩٦٧ انقطع الاتصال بيننا، على الرغم من أننى علمت من صديق مشترك، أن حنا قد إنتقل إلى جامعة واشنطن فى سياتل، ليصبح أستاذا مساعدا فى دراسات الشرق الأوسط هناك. ولم أره ثانية حتى صيف ١٩٧٠ . ومثل كل عربى من أبناء جيلى، فقد أصابتنى هزيمة عام ١٩٦٧ بصدمة عنيفة. وقد شدتنى «حركة المقاومة الفلسطينية» كما كانت تعرف أيامها إلى الالتزام السياسى. وفى اغسطس١٩٧٠ سافرت إلى الأردن كى أرى بنفسى ما حل «بحركتنا». وقد كان كمال ناصر من أقربائى البعيدين وصديقا مقربا، وكان هو الذى مكننى من الاتصال برفاق عديدين فى الحركة عندما وصلت إلى عمان. وكان حنا من بينهم بالطبع (كلاهما

من رام الله). ولم أكن مستعدا لاستيعاب التحول الذى طرأ على صديقى القديم الوديع بل والمسالم، الذى أصبح الآن مناضلا متفرغا وعضوا فى «فتح» ومسئولا إعلاميا عن الصحفيين والزوار الآخرين القادمين من الخارج.

والشئ الرئيسى الذى كان مثار إعجابى منذ البداية هو ما كان فى مبادرته بالذهاب إلى عمان من نبل وعطاء. فهو الذى يحمل شهادة الدكتوراه من هارفارد، ولديه منصب أكاديمى مضمون فى الولايات المتحدة، قد تخلى عن هذا كله واستعاض عنه بمستقبل مجهول، ناهيك عن المخاطر التى تحيط بموقع المتطوع فى حركة شعبية لم تكد تنطلق بعد، تفتقد إلى كل مقومات الأمان بحكم وجودها وسط بيئة عربية متفجرة ومعادية، وضعت لنفسها فوق كل ذلك هدفا يقترب من أن يكون جنونيا وهو تحرير فلسطين. ولم ألمس قط أى تردد من جانبه فى شأن قراره بالعودة، ولم يشر إطلاقا إلى ما تركه وراءه، وأعطانى دائما الانطباع بالتزام صارم لرجل حدد مسار حياته وفق المبادئ الرائعة لتحرير شعبه وتنويره، وهى المبادئ التى لم يحد عنها قط. ومنذ ذلك الوقت ظل مناضلا فى صفوف فتح، ولكننى لم أسمعه قط ينبس بقوالب محفوظة سخيفة او بأى عبارات رنانة. وبمرور الوقت أصبح يتمتع بسلطة ومكانة كبيرتين داخل الحركة، ولكنه بخلاف كثير من نظرائه لم يسىء إلى مرؤوسيه أو يتعالى عليهم برتبته وإنجازاته.

ومثل كمال ناصر انحدر حنا ميخائيل من بيئة مسيحية، وهو شيء أشاطرهما إياه. وعند التفكير فى المسألة أجد أننا تلقينا تعليما متباينا للغاية، وجئنا إلى النضال الفلسطينى من منطلقات متباعدة تماما. فكمال كان بعثيا فى الأصل، بينما كان حنا من خريجى «الكويكرز» وباحثا فى شئون الشرق الأوسط، أما أنا فكنت غربى التعليم والمعرفة بشكل شبه كامل. لكن أحدا منا لم يشعر بأننا ننتمى إلى أقلية، على الرغم من أننا -بالحساب

البسيط- كنا كذلك بالطبع. وكان كل منا بطريقته الخاصة، يعتبر أن تراثه عربى إسلامى وأن منظوره الثقافى أممي، وكانت فلسطين آنذاك مثلا أعلى تحرريا، وليست حركة إقليمية من أجل حكم ذاتى على مستوى مجلس محلى تحت وصاية أجنبية. وقد نظرنا إلى حركتنا باعتبارها جزءا عضويا من حركات التحرر في العالم الثالث، وهى حركات علمانية وديمقراطية وثورية.

لقد كان حنا، على سبيل المثال، باحثا فى الفكر الإسلامى العربى، وقد أمده ذلك بعلاقة متصلة بالتراث الذى سعى إلى نقله إلى الأجيال اللاحقة من العرب، كى ينطلقوا مجددا فى مساعيهم لتحقيق الانبعاث الوطنى والحرية. ومن جهة أخرى، لم يشعر أى واحد منا إلا بالفخر حيال خلفيتنا العائلية والطائفية، التى ربما جعلتنا نبدو مختلفين بالمقارنة مع الكثير من زملائنا الفلسطينيين. لقد كانت المجتمعات المسيحية التى خرجنا منها بالنسبة إلينا، نحن الثلاثة، بمثابة عناصر فى لوحة أكبر من حركة عربية وإسلامية تنتمى إلى العالم الثالث ومعادية للاستعمار. وكنا فخورين بأن نكون جزءا منها، نختلف عنها ولكننا غير منفصلين على الإطلاق. لقد كان حنا وكمال يثيران إعجابى دائما، أنا الذى أكتب العربية وأتكلمها بطريقة لا امتياز فيها، بفصاحة لغتهم ووضوحها.

وقد وقفت إلى جانب حنا فى اجتماع جماهيرى فى عمان، قبل «أيلول الأسود» مباشرة. وكان عرفات يخطب من شرفة منزل صغير معلنا «أننا» رفضنا «مشروع روجرز» وأن القوات العراقية فى الاردن التى يبلغ قوامها ١٥ الف جندى أكدت للتو التزامها بالوقوف «معنا». وقد أخذنى حنا لمقابلة عرفات فور انتهاء خطابه، لكنه كان محاطا بعدد كبير من الاشخاص مما حال دون التحدث بأكثر من التحيات الروتينية التى تسمح بها فى العادة مثل هذه المناسبات. إلا أننى أتذكر بوضوح شعور حنا بالانزعاج فى حضور عرفات. وأعتقد أن كلينا أحس بقوة أسلوبه الخطابى

الميلودرامى، لكننا شعرنا أيضا بأنه، بالرغم من قدرته على التحدث بلغة التحرر، كان ممثلا بارعا ومحترفا سياسيا لا يأبه كثيرا للحقائق.

وفى الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٣ أمضيت سنة اكاديمية فى إجازة دراسية فى بيروت، حيث كنت التقى كثيرا بحنا، الذى بدأت أعرفه باسم «أبو عمر»، بصفته مسئولا عن الاتصالات مع الطلبة والصحفيين وشرائح متنوعة من الوجود الفلسطينى المتنامى فى لبنان. ولم أعرف أبدا أين مسكنه ولم أزره هناك، كما لم أعرف الكثير عن حياته الشخصية إلا فى وقت لاحق. وخلال تلك السنوات، التى سبقت وفاته فى ١٩٧٦، بدا لى منغمسا تماما فى دوره كمسئول سياسى داخل الحركة. وأثار اعجابى زهده المتناهى من حيث الملبس وأسلوب الحياة. لقد ازداد وزنه بعض الشىء، إلا أننى لم أره قط يلبس أى شىء سوى الزى العسكرى البسيط، ولم يقد سيارة قط، ولم يستخدم إلا أسلوب الكلام البسيط والبعيد تماما عن التكلف. وكان دائما يحرص على الانصات، وقد انفرد بين الرفاق الفلسطينيين، بأنه كان عندما يسألنى عن آخر التطورات فى الولايات المتحدة ينتظر فعلا أن أجيب. وفى العادة عندما كان يوجه إلى مثل هذا السؤال من جانب بعض المثقفين فى بيروت كنت أنا الذى اضطر إلى الإنصات إلى محاضرة طويلة حول ما يحدث فى الولايات المتحدة، معظمها ملتقط من مجلة «تايم» وبورصة الإشاعات. وأتذكر أننى تحدثت مع حنا عن الحركة المعادية للحرب فى فيتنام، وعن نعوم تشومسكى وآخرين ممن كان يحترم أعمالهم، وعن التطورات فى المجمع الصناعى العسكرى. واعتقد أنه كان قد أصبح حينئذ ماركسيا، ولكن كم كان يختلف عن زملائه فى الحركة التقدمية ! لقد كانت مفرداته مليئة بالكلام عن المعاناة الانسانية، عن الحرمان والنبل، عن المأساة والأمل، عن العجز والتفاؤل.

وثمة حادثتان فى بيروت لاتزالان راسختين بوضوح خاص فى ذاكرتى. كان حنا يزورنى فى غرفتى الصغيرة التى كنت أستخدمها فى

منزلي كحجرة مكتبة، وكنا جالسين نراجع نبأ آخر غارة اسرائيلية على النبطية، عندما أمطرت الطائرات الاسرائيلية، أمريكية الصنع، الرعب والعقاب على المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء، وكنت منزعجا جدا من خسة أعدائنا فسألته: «ألا تشعر بالكره تجاههم؟». ولم أصب قط بمثل ذلك الارتباك، عندما عبر أولا عن استغرابه لسؤالي، وثانيا عندما قال: «لا، لا أعتقد أن في إمكاني ذلك». ورأيت في ومضة، كلا من رقته الجوهرية كإنسان، ومدى تطور وعيه السياسي مقارنة بي. لقد انتسب إلى حركة حمته من المشاعر العابرة التي لاتجدي نفعا في نهاية المطاف، وأعطته عوضا عن ذلك فلسفة والتزاما سياسيين بعيدي المدى. لقد علمتني إجابة حنا الكثير عن التفاني والصبر.

أما الحادثة الثانية فقد وقعت في مطلع اكتوبر ١٩٧٢. وكنت في المنزل مع عائلتي عندما دق جرس الهاتف في وقت متأخر من الليل، وكان المتحدث حنا، يسألني إذا كان في إمكانه أن يصطحب جان جينيه ليلتقي بي. وفي البداية اعتقدت أنه يمزح، لأن احتمال زيارة جينيه بدا لي مماثلا لاحتمال أن أتلقى زيارة من بروست أو توماس مان. وقال حنا «أتحدث بجد، هل يمكننا المجيء الآن؟»، وحضرا بعد ١٥ دقيقة، وبقيا ساعات عدة. وقد كتبت في أماكن أخرى ما قاله جينيه في تلك الأمسية. لكن دور حنا يحتاج إلى شيء من التعليق هنا. ويتضح من «الأسير العاشق» -كتاب جينيه حول حبه للفلسطينيين الذي نشر بعد وفاته- أن «ابوعمر» كان يمثل شخصية بالغة الأهمية عنده كدليل وصديق وموضع ثقة. لم تكن لغة حنا الفرنسية ممتازة لكنها كانت تفي بالغرض. وبينما تبادلت أطراف الحديث مع جينيه تلك الليلة، كان حنا يجلس هادئا في الظل، يعلق بين حين وآخر، ويجيب على بعض التساؤلات، مطلقا ضحكاته على لمحات جينيه النفاذة. فهو لم يقحم نفسه قط في النقاش، لكنه بقي صبورا متواضعا مقتدرا. ويبدو أن جينيه أحس بأن حنا، على غرار كثير من

الفلسطينيين الذين صادقهم، كان يمثل نوعا من النقاء وعدم الإهتمام بالذات الذى ينم عن انعدام الأنانية. وقد جسد ذلك للكاتب الفرنسى العظيم جوهر الثورة الفلسطينية، بحبورها الرائع وقوتها الداخلية المهيبة ومثلها العليا الجميلة. وقد أبلغنى حنا لاحقا أنه أعجب بجينيه بسبب نفاذ بصيرته الشعرية إزاء ما نقوم به من أعمال، ولأن تلك البصيرة أكثر غنى من أى تحليل سياسى اكاديمى جاف. وبجلوسه فى هدوء كما فعل - ولو أن لقائى مع جينيه ما كان سيتم لولا حنا - جسد «أبو عمر» المبادئ السائدة السخية وغير التقليدية للثورة الفلسطينية. لقد كانت لحظة إضاءة بالنسبة لى.

ومع قيام الحرب الأهلية اللبنانية أصبحت لقاءاتى بحنا فى بيروت متقطعة، على الرغم من بقائنا على اتصال. وقد رأس والد زوجتى، بصفته رئيسا لطائفة الكويكرز فى لبنان، حفل زواج حنا ميخائيل وجيهان الحلو. وبسبب هذه العلاقة جمعتنا سويا بضع مناسبات اجتماعية. وفى تلك الفترة بدا لى أن حنا قد بدأ يجمع حوله تدريجيا مجموعة من أعضاء حركة فتح المتقاربين فى الرأى، والمستائين من الاتجاه السياسى للقوى المسيطرة (كانت فتح بالنسبة إليه الحركة الوحيدة التى يمكن أن ينتمى إليها لأنها، حسب ما قال لى ذات مرة، واسعة بما يكفى لتمثيل الجميع). وكان حنا رافضا لاساءة استخدام النفوذ، ورافضا للانفاق بتبجح، ولنمط الحياة المتبهرج، وكان من بين الأوائل الذين حذروا من النفوذ السيىء للبترودولار. وقد رفض بعد ذلك بوقت قصير أن تكون له أى علاقة بالصحفيين والشخصيات الأجنبية، معتبرا أن مهمته تكمن فى إعادة «تثقيفنا». لقد حافظ على أسلوبه المتروى الجذاب المتواضع لمعلم موهوب بحق، فلم يكن يلجأ إلى التلقين أو التأنيب. لقد كان حنا يؤمن بثبات بأن أى نصر فلسطينى حقيقى لن يتحقق إلا بالنضال الجماهيرى وبالتغيير الثورى. وأذكر ذات مرة أنه شكا لى من حماقة التورط الفلسطينى فى

الشئون اللبنانية، وكانت نبوءته صادقة، لأن ذلك التورط أدى في النهاية إلى كارثة ١٩٨٢ . وكان حنا أيضا عديم الثقة بالسياسات العربية التقليدية، التي سادت السياسة الفلسطينية نسخة مبتذلة منها. وفوق كل شيء كان يحتقر فكرة عبادة البندقية والفرد، ويدرك أنها تمنح إحساسا سطحيا وفوريا بالرضا، لكنها وبنفس القدر سلاح ضار في أيدى العناصر الانتهازية وغير المبدئية.

وقد أثار إعجابي خلال الأشهر التي سبقت وفاته أن أفكاره المعارضة انتشرت داخل «فتح» في بيروت. وكان قد أخبرني عن رحلة قام بها إلى فيتنام الشمالية وكيف أنها عززت اقتناعه بالتفاني ونكران الذات وبالتنظيم والانضباط الصارم. وبدأت أيضا أحدس- وليس لدى أى معلومات اعتمد عليها في ذلك سوى الأدلة غير القاطعة من أصدقاء له- بأنه كان قد أخذ يثير قلق القيادة بمعارضته الفعالة وتأثيره المتزايد على أولئك الذين كانوا يعملون معه. ويجب أن أقول بكل أمانة وأسى أن اختفاءه المشؤوم ووفاته اللاحقة فى ١٩٧٦ بديا لى وكأنهما يتفقان مع مصالح تلك العناصر من فتح، التي كانت معارضة حنا لأسلوب المناورة السياسية والمحسوبية وتطويع المبادئ تزعجهم كثيرا، خاصة وأن فكره وممارساته كانا يجسدان نقيضا لكل ذلك. لقد جاء اختفاؤه بينما كان يقوم بمهمة تفتقر على مايبدو للتخطيط السليم، في قارب صغير بلا حماية، عليه أن يتوجه من بيروت إلى طرابلس في مياه تجوبها بصورة دائمة دوريات تابعة للقوات الاسرائيلية والكتائب، الأمر الذى ينم عن تخطيط سيىء للغاية وعن قدر كبير من اللامبالاة غير المقبولة. ولسنوات بعد النهاية المأساوية لحياته، كثيرا ماهاجمني إحساس مرير بأن تلك الرحلة المشئومة حرمت حركة المقاومة الفلسطينية من واحد من أكثر كوادرها مبدئية وإنسانية. لذلك ليس من الغريب أن كثيرا من أصدقائه وأحبائه، وعلى الأخص زوجته الشجاعة جيهان، قد رفضوا أن يقبلوا اختفائه للأبد كحقيقة نهائية، حيث كان للكثير منا مصلحة قوية في

إبقاء جذوة الأمل فى عودته.

الآن يبدو لى أن حياته التى انتهت مبكرا بصورة مفجعة تكتسب دلالة أكبر. فحنا ميخائيل ليس بين المنتصرين فى موكب عملية السلام الحالية. ورفاقه في لبنان وأماكن أخرى لايزالون في المنفى. والأسوأ من كل ذلك، فى رأيى، أن الأفكار والمبادىء التى عاش ومات من أجلها، مبادىء التحرر الانسانى والتعايش الكريم بين العرب واليهود، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية للرجال والنساء، كلها قد تم إخمادها مؤقتا لا بسبب كلبية حزب العمل الاسرائيلى فحسب، بل بمشاركة من الحركة التى انتمى هو إليها، والتى لاتقل كلبية عن الحكومة الاسرائيلية. إن الذين يتصدرون قائمة الرابحين الآن يشددون على واقعية براجماتية تدعو إلى صداقة غير مشروطة مع امريكا التى لاتزال تمنح اسرائيل ٥ بلايين دولار سنويا، ولاتزال تعارض حق تقرير المصير للفلسطينيين.

وما هو أفدح ضررا أن هذه الفئة تؤمن بأن الصفقات بين ممولين كبار هى أفضل لـ «الشعب» من جهود الشعب ذاته. أما حياة حنا ميخائيل فقد ارتكزت على راديكالية ثاقبة، لاتقنع بالقوالب الجاهزة المبتذلة لساسة يمارسون السياسة باعتبارها مشاريع أعمال، ولا بالشعارات الفارغة للديماجوجيا الاحتفالية، وتزدرى قلة الكفاءة والمحاباة. لقد سعى حنا إلى إعلاء قيمة المبادئ والمثل لا باعتبارها أفكارا مجردة وهمية، بل كتجليات ملموسة فى الحياة اليومية، بين رجال ونساء عاديين، من العرب واليهود على السواء. وعندما نسترجع ذكرى حنا ميخائيل كصديق وكشخصية تاريخية فى الكفاح من أجل الحرية والمعرفة الإنسانية، علينا أن نحاول القيام بما يعتبره فالتر بنيامين مهمة المؤرخ، وهى حسب قوله: أن يفصل المرء نفسه عما يسمى مسيرة التقدم، وأن يعرض بعدئذ تاريخا مغايرا ضد الاتجاه الذى يبدو منتصرا.

كان حنا ميخائيل مثقفا بحق. وماذكرته عنه لا يتسم بأى مبالغة أو

نزعة عاطفية. لقد احتفظ بتواضعه وبساطته الأصلية المستمدة من تعاليم الكويكرز، وعاش كما ينبغي أن يكون عليه المثقف، متسقا مع أفكاره، فلم يطوع قيمه الديمقراطية والعلمانية وفقا لمصالح السادة وحسبما تقتضي المناسبة. إنه يمثل لكل الفلسطينيين اليوم، وفي تناقض صارخ مع التنازل الكبير والاستسلام المذل لزعمائنا، نموذجا لدور متميز. فهو رجل لم يحط من شأن نفسه أو شعبه، لأنه عاش أفكاره، ومات في سبيلها. هكذا بكل بساطة. إن القدوة التي قدمها هي بمثابة درس لأولئك الذين إن استمرت حياتهم بعده فليس ذلك إلا إلى حين.

يوليو سنة ١٩٩٤

عملية السلام الأمريكية

تعانى السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل قيادة بيل كلينتون من الاضطراب الشديد، حتى بالمقارنة مع السياسة الداخلية لإدارته، بما اتسمت به هذه من التردد، وما تناوب عليها من التراجع والتقدم إزاء الكثير من القضايا. ويمكن بالتأكيد اعتبار وارين كرستوفر وزيرا من أضعف الوزراء فى الحكومة، وتدور الشائعات منذ أكثر من سنة عن قرب تنحيته بسبب أدائه غير اللامع.

ويفسر الكثيرون تعيين ستروب تالبوت، أحد أقدم أصدقاء كلينتون، قبل أشهر للمنصب الثانى في وزارة الخارجية بأنه إيذان بنهاية عهد كرستوفر. والواقع أنه من الصعب ربط اسم كرستوفر بأى سياسة واضحة فى المجال الخارجي. فهو يسافر كثيرا ويدلي بالتصريحات بين حين وآخر، ولكن لايبدو أن لديه فكرة محددة عن أى شيء، أو أن لديه القدرة على رسم سياسة متماسكة لحكومته، أو على الأقل التعبير بشكل مثير للانتباه عن تلك السياسة. ويبدو أن ميزته الوحيدة هي أناقته. وهناك أيضا انطونى ليك مستشار الأمن القومي للرئيس، وهو اكاديمى سابق حلو المعشر، لكنه أقل بروزا حتى من كرستوفر، ويضاهيه فى ضآلة التأثير. وهو أيضا محل أقاويل كثيرة تتوقع تغييره.

ووسط هذا الجو يبدو كلينتون نفسه وكأنه لا يبالي كثيرا بالشئون الخارجية، أو كأنه لا يمتلك الميل والموهبة للقيام بالدور الذى يتناسب مع حجم ودور أمريكا الدولي. كما تبرهن الإدارة الأمريكية بصورة مستمرة

على مايشبه العجز الكامل فى الرؤية والتركيز بالنسبة إلى أغلب قضايا السياسة الخارجية: من المأساة المستمرة فى البوسنة، إلى التردد المشين تجاه هايتى، إضافة إلى المواقف المتذبذبة تجاه الصين وروسيا وكوريا الشمالية والعراق واليابان ورواندا والصومال. والمشكلة في هذا كله ليست افتقار كلينتون إلى ما يكفى من المخططين السياسيين والمثقفين حوله في واشنطن، وإنما فى قلة تأثير ما يقوله هؤلاء. فالعديد من المثقفين يتنافس لجذب انتباهه إلى نظرياتهم البراقة الجديدة عن فترة مابعد الحرب الباردة، ومن بين هؤلاء صموئيل هنتنجتون الأستاذ بجامعة هارفارد، الذى تحدث قبل سنة فى مجلة «فورين افيرز» عن أن النظام العالمى الجديد ستكون سمته «الصراع بين الحضارات»، حيث ستتقاتل الحضارات الإسلامية والديموقراطية الليبرالية الغربية والكونفشيوسية وغيرها من أجل السيادة. وقد جرى تصميم أطروحة هنتنجتون هذه لإحلال صراع جديد محل الصراع القديم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. وعلى الرغم من الحجج التى ساقها هنتنجتون والنقاش الذى أثارته مقولاته فى أنحاء البلاد، لا يبدو لهذا الأمر أى تأثير على كلينتون وجماعته.

ولا يعنى هذا الخمول الظاهرى أن دور الولايات كقوة امبراطورية قد تضاءل، بل يعنى أن هذا الدور يعتمد الآن على مؤسسات بعينها وتقاليد محددة لتاريخ طويل من التدخل، بدلا من الاعتماد على الشخصيات والأفكار. فالميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لاتزال أكبر من مجموع ميزانيات دول العالم الأخرى مجتمعة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل شيئا (أو أن توقف العمل بشىء) دون الولايات المتحدة، فالقليل من الحكومات أو المجموعات الدولية فى أوروبا وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية واستراليا، هى التى تتخذ خطوة ما فى الشئون الخارجية دون وضع الولايات المتحدة الأمريكية ودورها موضع الحسبان الشديد. ورغم الخفض الكبير فى ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية فهى لاتزال على درجة كبيرة من

الفعالية، وتتنافس مجموعات الضغط الخارجية فى واشنطن على أنصبة أكبر منها سنويا عندما يجيىء موسم توزيع الكونجرس للحصص المختلفة. وبالطبع فإن الاحتكار الأمريكى المتزايد لوسائل الاعلام فى أنحاء العالم يعمل على نشر وجهة النظر الأمريكية ونمط الحياة الأمريكية بطرق مباشرة وغير مباشرة. ولكن هذا يتم فى نفس الوقت الذى تتفاعل الأزمات المحلية فيه داخل الولايات المتحدة، دون أن يبدو على الإدارة القدرة على اتخاذ خطوة حاسمة لحل أى منها. وتعقد هيلارى كلينتون منذ سنتين محادثات طويلة للوصول إلى نظام معقول للتأمين الصحى (هناك ما يربو على ٤٠ مليون أمريكى دون تأمين صحى من أى نوع)، ولايزال زوجها عاجزا عن إقناع أعضاء حزبه بقبول أفكاره. والشىء نفسه ينطبق على الأزمات فى مجالات التعليم والعمالة والتأمينات الاجتماعية.

الاستثناء الوحيد هو سياسات الولايات المتحدة المستقرة نسبيا تجاه الشرق الأوسط، والتى أجدنى مضطرا بسبب حيرتى فى إيجاد لفظ أفضل، إلى وصفها بالنجاح. والسياسة الأمريكية العامة – مع تغييرات طفيفة يعلن عنها بين الحين والآخر – فى الشرق الأوسط تقوم على التأكيد على مجموعة من الخطوط العريضة والنقاط الدقيقة لسياسة تشكلت أولا خلال رئاسة ريتشارد نكسون، وتستمر أساسا دون تغير إلى اليوم، إلا فيما يتعلق باسرائيل التى تزداد قوتها يوما بعد يوم وتقل الرغبة فى التصدى لأى من مطالبها. ويجسد الوجود الغريب بل والمذهل للمدعو مارتن انديك فى الادارة الأمريكية هذا الأمر. فـ انديك هذا، هو ودينيس روس، هما العقلان المدبران وراء سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. وانديك يهودى استرالى عمل فى «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط»، وهى مؤسسة أبحاث مرتبطة بـ «اللجنة الاسرائيلية الامريكية للشؤون العامة» (ايباك) واللوبى الصهيونى وحزب ليكود. وقد جاء اعطاؤه الجنسية الأمريكية فى أوائل عام ١٩٩٣، قبل أيام فقط من تعيينه فى مجلس الأمن القومى

وإدخاله البيت الأبيض، وهو أمر غير مسبوق. وقد شكلت أفكاره أساس تقرير عن السلام فى الشرق الأوسط تم نشره عام ١٩٨٨، ينادى بأن جوهر السياسة الأمريكية لابد وأن يكون التركيز المستمر على مصالح اسرائيل، وبالتالى إخضاع كل ما عدا ذلك (خصوصا السلام نفسه) لهذه الأولوية الجوهرية. وتلك هى الرؤية التى تقود سياسة وزارة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط. وعدا دنيس روس، الذى عمل هو الآخر فى ذلك المعهد الموالى لحزب الليكود، لا يوجد أحد فى إدارة كلنتون يشغل منصبا يمكنه من تمثيل الآراء المضادة التى توازن هذا الاتجاه. فقد اختفت تقريبا من مراكز التخطيط والديبلوماسية، حتى تلك الحفنة من الخبراء الذين يطلق عليهم اسم «المستعربين»، أى الديبلوماسيين المحترفين أمثال ريتشارد مورفى وهارولد سوندرز، الذين لهم معرفة وثيقة بالعالم العربى، ولم يبق إلا انديك وروس ومساعدوهما المختارون بعناية، لممارسة ما يشبه السيطرة الكاملة. ويعرف عن كلينتون نفسه تأييده لاسرائيل، لكنه كما قال الرئيس السابق جيمى كارتر ذات مرة: «لايهتم كثيرا بالمنطقة»، خلاف لما كان عليه الحال مع بوش وريجان.

وأنا لا أزعم هنا أن انديك وروس يمثلان «مؤامرة»، بل إنهما يمثلان الاستمرارية العدوانية في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، التى تتلخص الآن فى متابعة «عملية سلام» التى تحفل وسائل الإعلام بمفاجآتها وتغيراتها الدرامية. وقد كان «السلام» دوما من الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية، ولكن من الضرورى الآن أن نحدد ما إذا كان مفهوم إدارة كلينتون له يختلف بشكل أساسى عن سابقاتها. ويمكن أن نجزم أنه ليس هناك فرق مطلقا، ولايرجع ذلك إلى وجود انديك وروس فى موقع السلطة فحسب. فالسبب الحقيقى هو الدعم الذى يتلقاه الموقف الأمريكى الرافض للأهداف الوطنية العربية من العرب أنفسهم الذين تطوعوا بتقليص أهدافهم الوطنية أو الرضوخ العلنى لاسرائيل، كما تم فى أوسلو.

إن «السلام» الأمريكى فى الشرق الأوسط يعنى تطبيع العلاقات بين اسرائيل والدول العربية، ويعنى عدم تملك أى دولة فى المنطقة أسلحة الدمار الشامل ما عدا اسرائيل، ويعني احتواء إيران، ويعنى فتح اقتصاديات الدول العربية للاختراق الاسرائيلى والأمزيكى، ويعنى الصراع والحوار، فى نفس الوقت، مع الإسلام السياسى، ويعنى تدفق النفط العربى غير المحدود إلى الولايات المتحدة، ويعنى أخيرا إخضاع كل القضايا الإقليمية والمحلية لمتطلبات أمريكا ومصالحها. ويعطى الاتفاق الأردنى ـ الاسرائيلى الذى تم الاحتفال بالتوقيع عليه مؤخرا فى البيت الأبيض المثال النموذجى على كل ذلك، كما يبين بوضوح حجم المكافآت المترتبة على الالتزام بالقواعد التى وضعها انديك ورفاقه. وبالمقابل فإن هناك عقوبات شديدة لمن تسول له نفسه مخالفة هذه القواعد، فاستمرار العقوبات على العراق هو فى المقام الأول تأديبا لهذا البلد الذى جروء على تحدى الولايات المتحدة.

ومن الصعب العثور على مثال آخر غير منطقة الشرق الأوسط فى العالم على هذه الدرجة من الخنوع، وعلى هذه الدرجة من الاندفاع فى التضحية بالمصالح بعيدة المدى، وبما يقرب من نصف قرن من الصراع، من أجل الحصول على «شرف» الانضواء تحت المظلة الأمريكية. لقد نجحت اسرائيل تماما وحققت كل طموحاتها التاريخية والاستراتيجية بفضل هذه السياسة الأمريكية. فقد سيطرت على فلسطين بالقوة، وشردت سكانها الأصليين، واستطاعت الآن تأمين ليس خضوعهم فحسب، بل أيضا تأييدهم لاستمرارها فى السيطرة العسكرية على ٢٠ فى المئة مما تبقى من أرض فلسطين. وكأنما قام التاريخ الفلسطينى، بقرار من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بإلغاء نفسه.

وينطبق الشىء نفسه على العالم العربى كله. فقد وقع الأردن لتوه اتفاقا مع اسرائيل ألغى به تاريخه لكى يحصل فى مقابل ذلك على وعد بإلغاء ديونه. وهكذا تسير الأمور، فيبدأ البلد بعد الآخر بطمأنة اسرائيل ليس

على شرعيتها فحسب، بل على حقها خلال المستقبل المنظور فى السيطرة على مقدرات الشرق الأوسط باعتبارها القوة الإقليمية العظمى والشريك الأصغر لأمريكا. وعندما يتكلم الناس الآن عن الحاجة إلى ثقافة للسلام تحل محل ثقافة الحرب يبدو أنهم ينسون أن الأسباب التى أدت أصلا إلى الحرب لاتزال موجودة، وأن اسرائيل دعمت بقوة السلاح مكاسبها الأصلية على حساب الفلسطينيين دون إعطائهم شيئا فى المقابل، سوى مجموعة من المشاكل التى ربما قد لايكون هناك حل لها، أى مشاكل الصحة والتعليم والسياحة والضرائب فى غزة وأريحا.

والعالم العربى لايزال يزخر بالجيوش الكبيرة، على حين تستمر مشتريات السلاح وتستمر قوانين الطوارئ. وأنا لا أستطيع أن أفهم لماذا لا يوجد قسم جامعى واحد فى أى بلد عربى (بما فى ذلك الأراضى الفلسطينية المحتلة) يتخصص فى دراسة المجتمعين الأمريكى والاسرائيلى. فعلى الرغم من هيمنة هذين البلدين على مجتمعاتنا، لايوجد إلمام كاف بطبيعة المجتمع والدولة فيهما، بل يمكن القول أن هناك جهلا أساسيا بهما.

ويوجد فى غالبية الدول التى تتعامل على نحو واسع مع الولايات المتحدة، مثل ألمانيا والبرازيل والهند، مؤسسات متخصصة لدراسة الأوضاع هناك، وتعمل تلك المؤسسات كأجهزة استشارية للحكومات لتمكنها من تحديد موقف أكثر تطورا وحساسية تجاه بلد تتسم طبائع الأشياء فيه بالتعقيد والتشابك. أما العالم العربى فلا توجد به أى دراسة منهجية للحضارة والتاريخ والمجتمع فى أمريكا، حتى فى الجامعتين الأمريكيتين الشهيرتين فى بيروت والقاهرة. ويترتب على هذا الأمر أن العالم العربى يجد نفسه دائما فى موقف السلبية والعجز المتزايدين فى مواجهة ما تقرر أمريكا واسرائيل القيام به. ولا عجب إذن فى أن تبقى السياسة الأمريكية من عهد كارتر إلى عهد انديك وروس كما هى، ولا عجب فى أن نرى مايبدو وكأنه موكب

لا تنتهي صفوفه من القادة العرب الذين يتوافدون على واشنطن كأنهم صغار يحملون عرائض الشكوى.

والواقع أن أمريكا تسعى، وتحت شعار «عملية السلام» هذه، إلى أن يبرم كل بلد عربى معاهدة سلام مع اسرائيل بما يضمن أمن اسرائيل، ويؤدى إلى تفاقم انقسامات العرب وإضعافهم تماما. ولكن هذا الأمر سيؤدى حتما إلى سلسلة من التحولات والانفجارات التى لن يطول انتظارها. ويذكرنا هذا بافريقيا فى القرن الماضى، عندما كان الأوروبيون يوقعون مع مختلف الزعماء الافارقة أوراقا يسمونها «معاهدات»، لكى تسير التجارة والفتح يدا بيد تحت غطاء من الشرعية تزينه «المفاوضات» والمراسم المهيبة. والسؤال الكبير الذى يواجه تلك القلة الباقية من المثقفين والساسة العرب، الذين لايرون تبعية العالم العربى لاسرائيل والولايات المتحدة كشىء حتمى وطبيعى، هو كيفية التعبير عن رؤية بديلة ترفض الانكفاء على الذات بحثا عن ماض أصولى إسلامى أو عربى، كما ترفض المسايرة البليدة للأمر الواقع. إن الشعوب العربية بالتأكيد تريد السلام والرخاء، إلا أن هذين الأمرين بعيدان كل البعد عن «السلام» المخزى المفروض على المنطقة من قبل اسرائيل والولايات المتحدة. وقد يستفيد من هذا السلام قلة قليلة، إلا أن الغالبية الساحقة ستواجه الإفقار أو الذوبان داخل نظام اقتصادى اجتماعى لا يعرف الرحمة تسيطر عليه شركات عابرة للقوميات وقوة أو قوتان من خارج المنطقة. وما من عربى لا تؤثر فيه المشاهد التى تبثها شبكة الـ سى.ان.ان. التلفزيونية باستمرار ، والتى نرى من خلالها حكام اسرائيل وهم يقودون الزعماء العرب واحدا تلو الآخر إلى واشنطن للركوع والاعتذار عن الماضى. ولأنه لم يعرف عن السياسة الخارجية الامريكية قط الاهتمام بتاريخ الشعوب الأخرى وبكرامتها، فإن مايثير الدهشة والغضب حقا هو هذا التواطؤ من جانب الأمة العربية بأسرها مع كل ما يهين تاريخها، وهذه السلبية المهينة فى التصدى للإهانة.

ربما كان هذا الانعدام الكامل للإرادة هو الفصل الأخير بالنسبة للعالم العربى قبل أن يفيق إلى الوضع الذى لا يمكن إلقاء تبعاته على اسرائيل أو الامبريالية وحسب، حيث تنعدم الحريات الديمقراطية فى عالمنا العربى، الذى صارت فيه الرقابة على الصحف ونزوات الحكومات و«اعتبارات الأمن»، السياج الأساسى للحياة اليومية على مدى جيلين. لقد آن الأوان أن نسأل أنفسنا عن السبب فى تهافت جامعاتنا، ولماذا لا نساهم في تقدم العلم الحديث، ولماذا تتدهور مدننا، ولماذا نحن الآن على مستوى العالم العربى مجتمع أفقر مما كنا قبل عقد من الزمان.

كان الله فى عون العديد من حكام العرب الذين أراهم اليوم فى وضع لايحسدون عليه: فقد اشتروا، ومن خلال التودد لاسرائيل والولايات المتحدة، مهلة زمنية ليست طويلة، فى الوقت الذى سيجدون فيه أنفسهم قريبا جدا مضطرين لمواجهة المشاكل الاجتماعية والمعنوية الحادة، التى أرجأوا التعامل معها وتجاهلوا وجودها لزمن طويل.

اغسطس سنة ١٩٩٤

المحتويات	صفحة

تقديم: بقلم الأستاذ محمد حسنين هيكل	٥
مقدمة المؤلف	١٥
* صفقة منظمة التحرير الفلسطينية	٣٣
* الصباح اللاحق	٣٩
* من يتولى مسئولية الماضى والمستقبل ؟	٥٩
* حقائق .. حقائق .. مزيد من الحقائق	٦٥
* حدود التعاون	٧٥
* آن أوان التحرك	٨٥
* حقائق مريرة عن غزة	٩٣
* تأملات فى مجزرة الخليل	١٠٣
* هل صار السلام فى متناول اليد	١١٣
* رموز السلطة وحقائقها	١٢١
* رابحون و خاسرون	١٢٩
* عملية السلام الأمريكية	١٤٣

صدر للمؤلف

Joseph Conrad and the Fiction of Autobiography

Beginnings: Intention and Method

Orientalism

The Question of Palestine

Literature and Society

Covering Islam

The World, the Text, and the Critic

After the Last Sky

Blaming the Victims: Spurious Scholarship

Musical Elaborations

Culture and Imperialism

The Politics of Dispossession:

The Struggle for Palestinian Self-Determination

1969-1994

Representations of the Intellectual

The Pen and the Sword

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزي زكي بطرس